الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقا يد- تلمسان-
كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
تخصص: علوم التسيير.

الموضوع:

معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تحليل مؤسساتي

من إعداد الطالبة: بن موسى أم كلثوم.
تحت إشراف البروفيسور: كرزابي عبد اللطيف.

أعضاء لجنة المناقشة:

- **أ.د. بونوة شعيب**	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	**رئيسا.**
- **أ.د. كرزابي عبد اللطيف**	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	**مشرفا.**
- **د. فاندي نزيهة**	أستاذة محاضرة	جامعة تلمسان	**ممتحنا.**
- **د. سحنون سمير**	أستاذ محاضرة	جامعة سيدي بلعباس	**ممتحنا.**
- **د. أونان بومدين**	أستاذ محاضرة	جامعة سيدي بلعباس	**ممتحنا.**
- **د. رمضاني محمد**	أستاذ محاضرة	جامعة مستغانم	**ممتحنا.**

السنة الجامعية: 2017/2016.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاء وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلاَ يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلاَّ خَسَارًا "82" وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوسًا "83" قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً "84" وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً "85" _سورة الإسراء_

صدق الله العظيم

كلمة شكر

الحمد لله أولا وشكر له دائما وأبدا، فبفضل ربي وفقت إلى إتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة التي ستشرف على مناقشة هذه الأطروحة، وإلى عمال مكتبة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، وإلى كل عمال مركب النسيج سبدو وبأخص الذين ساعدون على جمع المعلومات اللازمة، وإلى زملائي الأساتذة الذين لم يبخلوا عليا بتقديم أي معلومة ساعدتني في إنجاز هذا العمل، كما أشكر كل من كان سندا لي ولو بكلمة طيبة.

أم كلثوم.

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما.

إلى كل عائلتي الكريمة، وأهلي ومزرية، وإلى كل زملائي وزميلاتي بالعمل.

وإلى صديقتي الوفية التي وقفت على رأسي وساندتني في إتمام هذا عمل "عيسي نبوية".

وإلى كل صديقاتي الغاليات، اللواتي ظللن على عهد الوفاء ولم يتغيرن بتغير الرقم الأخير من كل سنة.

أم كلثوم.

المحتويــات

مقدمة عامة.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والمبادئ الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد.

المبحث الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الرابع: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الخامس: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث السادس: خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث السابع: الوزن الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في الجزائر.

خاتمة الفصل الأول.

الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

تمهيد.

المبحث الأول: لمحة عن الإقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الرابع: دور وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

المبحث الخامس: وضعية حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البرنامج الوطني.

المبحث السادس: أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث السابع:مؤشرات التجارة الخارجية.

المبحث الثامن: المؤشرات الداخلية.

المبحث التاسع: أهمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الإقتصاد الوطني.

خاتمة الفصل الثاني.

الفصل الثالث: الإجراءات المتخذة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر.

تمهيد.

المبحث الأول: نشأة ومفهوم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الإطار العام لسياسات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الرابع: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة الفصل الثالث.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، ودراسة حالة مركب النسيج سبدو.

تمهيد.

المبحث الأول: لمحة عن التجربة التونسية والمغربية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة للمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الرابع: دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تلمسان.

المبحث الخامس: قطاع النسيج في الجزائر.

المبحث السادس: دراسة حالة مركب النسيج سبدو.

خاتمة الفصل الرابع.

خاتمة عامة.

المـــــلاحق.

المـــــراجع.
فهرس الجداول والأشكال.
الفهرس.
الملخص.

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

إزداد مؤخرا إهتمام عددا كبيرا من الدول في العالم وخاصة الدول النامية منها بنوع جديد من المؤسسات الإقتصادية يطلق عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص للإستثمار في هذا المجال ومن ثم المساهمة الفعالة في إحداث تغيرات جذرية على المستوى الإقتصادي كخلق فرص جديدة للعمل ورفع حجم الناتج الداخلي بتحقيق معدلات نمو معتبرة.

ولقد إعتمدت الجزائر في بداية مشوارها التنموي على نموذج الصناعات المصنعة الذي أعتبر كنتيجة حتمية عكست بوضوح النظام الإقتصادي السائد آنذاك، وهذا التوجه ساهم بطريقة مباشرة في تهميش هذا النوع من المؤسسات طيلة فترة زمنية طويلة إمتدت حتى أواخر الثمانيات، ومع بداية التسعينات بدأت الرؤى تتغير وبدأ الإهتمام يتزايد شيئا فشيئا بهذه المؤسسات، فتم إرساء القواعد السياسية والقانونية التي أعتبرت كقاعدة أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

1- الإشكالية: تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الإقتصاديات الحديثة وقد تعدت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة لتصل إلى أن تكون مصدرا لتنمية الدخل وخلق فرص العمل، والأدل على ذلك الإحصائيات التي تنص على أن عدد هذه المؤسسات أصبح يمثل مايقارب 90% من المجموعات المؤسسات في العالم، وتوظف من 50% إلى 60% من اليد العاملة في العالم[1]، وقد جلبت أنظار الكثير من المفكرين والمختصين نظرا للعدد الهائل الذي يتأسس سنويا في مقابل إختفاء عدد كبير إما لإفلاسه أو تغيير نشاطه وما إلى ذلك من دواعي التغير.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتميز في كونها هشة إزاء التنافس، ولهذا فإن الكثير منها تفلس في السنوات الأولى، وبالتالي فإن إشكالية الحجم تبقى مطروحة لأن السؤال الجوهري لهذه الدراسة يتمحور حول:

ماهو الحجم الملائم لهذه المؤسسات والذي يتركها تقاوم المنافسة؟

[1] ليث عبد الله القهوي/بلال محمود الوادي **"المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"**، دار حامد للنشر والإشهار، الأدرن،2012، ص9.

وللمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل إهتمام السلطات بهذا النوع من المؤسسات كان نتيجة لإدراكها التام بأهميتها، ومن ثم تصحيح التوجهات الإقتصادية الخاطئة، والتي سادت في فترة السبعينيات أم أنه ضرورة حتمية فرضت نفسها لغياب أي حل بديل أخر في ظل المعطيات الراهنة للإقتصاد الجزائري؟

2. ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاد الجزائري؟
3. ما هي المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل تنمية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة؟
4. ما هي معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

ويتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة، إختبار صحة الفرضيا ت التالية:

1/ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية، وتؤهلها للقيام بدور فعال من خلال تحقيق الأهداف المرجوة منها.

2/ الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية كفيلة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقضاء كليا أو جزئيا على العوائق التي تحد من تنميتها.

2- أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث –"معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تحليل مؤسساتي"- في كونه موضوع الساعة، في ظل أزمة تقلبات أسعار البترول التي يشهدها العالم، والجزائر من بين الدول التي تعتمد على صادراتها من المحروقات بنسبة كبيرة جدا، وهذا ما يجعلها تبحث عن سبل أخرى لتنويع إقتصادها حتى تعوض إنخفاض أسعار المحروقات، وبذلك تتفادى أزمة وجود عجز في ميزانية الدولة، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى السبل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد هذا العجز في حالة حدوث أي أزمة إقتصادية، بما أن هذا النوع من المؤسسات قد حقق نتائج جد إجابية في إقتصاديات بعض الدول التي تبنت سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

3- أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية التي إكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والدور الفعال الذي تلعبه في الإقتصاد الوطني من خلال التجارب الدولية، وما حققته من نتائج فعلية

مشجعة دفعت أغلب الدول للإهتمام بها بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، مع محاولة تسليط الضوء على أهم المعوقات التي حالت دون تنميتها.

4- **منهج البحث:** لقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأنسب لمعالجة موضوع معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال توضيح أهم العوامل المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، وتحليل الإحصائيات المتعلقة بها، وأهم الإجراءات المتخذة لتنميتها، والمعوقات التي حالت دون عملية التنمية التي كان متوقع الحصول عليها، وصولا إلى إجراء مقارنة مع الجارتين تونس والمغرب للوقوف على المعوقات المشتركة، ومن ثم دراسة حالة لتأكد من وجود هذه المعوقات فعلا من خلال إجراء مقابلة مع إطارات مركب النسيج سبدو.

5- **أسباب إختيار الموضوع:** ترجع أسباب إختيار هذا الموضوع لأنه يمثل إحدى المواضيع الخصبة للبحث العلمي في مجال العلوم الإقتصادية والتسيير، ولكون الدولة الجزائرية بحاجة إلى بدائل لإقتصادها الذي يعتمد بنسبة كبيرة على صادراتها من المحروقات، فلقد إتجهت الجزائر نحو الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإحدى البدائل لما حققته هذه الأخيرة من تنمية إقتصادية ونمو بكل مظاهره في بعض الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في تنمية هذا النوع من المؤسسات، فتم إختيار دراسة هذا الموضوع لمعرفته أكثرا، وكذا من أجل إعطاء حوصلة من خلال هذه الدراسة على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعرفة المعوقات التي حالت دون تنميتها وتحقيقها لنتائج المرجوة منها.

6- **الدراسات السابقة:** يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموضوعات البحث العلمي والتي تناولها الكثير من الباحثين، ونظمت في إطارها العديد من الملتقيات الوطنية والدولية التي إهتمت بالبحث عن أساليب تمويل والميزة التناقسية وتأهيل هذه المؤسسات بإعتبارها الجوانب الأكثر أهمية إلى جوانب أخرى، أما فيما يخص دراسة معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنذكر الدرسات التالية:

1/ مداخلة الأستاذ شباكي سعدان **"معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"** خلال الملتقى الوطني حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية" بجامعة الأغواط 8-2002/04/9، والذي تطرق في مداخلته إلى

إبراز معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي حددها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، فيما يلي:

- عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة.
- المعاناة من المحيط (المحيط الإداري، نظام المعلومات).
- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي.
- صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي.
- غياب التحفيزات الضريبية والجمركية.
- غياب الفضاءات الوسيطية (البورصة، غرف التجارة، التظاهرات المحلية والدولية، مؤسسات البحث العلمي).
- الغياب التام للمعلومة الإقتصادية.

2/ دراسة جاءت في إطار القمة الإقتصادية والإجتماعية العربية المنعقدة بالكويت في جانفي 2009، حيث جاء محور الفصل العاشر بعنوان **"تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"**، حيث تطرق هذا الفصل إلى القيود والمعوقات التي يتعرض إليها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وسبل التغلب عليها بغرض إحياء الدور التنموي لتلك المنشآت خاصة في مجال التشغيل، وذلك بناء على التجارب الدولية والممارسات الناجحة في ذلك الخصوص. ويتعرض الجزء الأول من الفصل إلى دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية والتشغيل من خلال الأدبيات ذات العلاقة، وإلى بعض القضايا الهامة المتعلقة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ثم يستعرض الجزء الثاني من الفصل خصائص ذلك القطاع ومساهمته في النمو والتشغيل في الدول العربية، ويتم في الجزء الثالث تحليل أهم القيود والمعوقات التي تشكو منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في ثلاثة مجالات رئيسية وهي القيود التشريعية والتنظيمية، وقيود التمويل، والقيود المتعلقة بقدرات المنشآت، ويقترح الفصل في جزئه الرابع عددا من التوصيات لتجاوز القيود والمعوقات في المجالات الثلاثة المذكورة، وذلك بناء على التجارب الدولية والممارسات الناجحة حول العالم، ويستعرض الجزء الخامس أهم المبادرات والمؤسسات الدولية والإقليمية الداعمة لقطاع ومشروعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. ويخصص الجزء السادس للملاحظات الختامية، كما تبين هذه

الدراسة أهم ثلاث معوقات من وجهة نظر المنشآت في بعض الدول العربية، وفيما يخص الجزائر فإحتل مشكل التمويل المرتبة الأولى، يليه مشكل منافسة القطاع غير الرسمي، ثم تأتي الصعوبات العقارية.

3/ مقال للأستاذ بن عنتر عبد الرحمن بعنوان **"واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية"**، بمجلة دمشق للعلوم القانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008، حيث كان الهدف من هذا المقال هو توضيح وإبراز أهمية الإبداع ومكانته في مواجهة التحديات والصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وإظهار الأساليب والطرق التي يمكن أن تعتمدها هذه المؤسسات لتطبيق الإبداع، أين أصبح هذا الأخير من العوامل الأساسية لكسب التفوق التنافسي وهو ضرورة حتمية وقائمة لإستمرار حياة هذه المؤسسات. ونظرا للأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بالنظر لعددها الهائل ومساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، أضحى التفكير والبحث عن الإستراتيجيات الفاعلة لازما لتحقيق النمو والتميز، وتبني آلية مناسبة وفق أطر ونظم عملية لتنمية وتحفيز ودعم القدرات الإبداعية التي تمكنها من خلق حلول وأفكار للوضعية التي تعيشها سواء على المستوى التنظيمي أو التكنولوجي، هذا وقد وصل البحث إلى جملة من النتائج تم التوصل إليها عن طريق الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات موضوع الدراسة بالجزائر، والإبداعات المحققة وطرق إعتمادها، وأهم المحددات ومصادر الأفكار الإبداعية وتأثيرها في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبناء على النتائج المتوصل إليها تم تقديم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات التي من شأنها خلق المناخ المساعد على الإبتكار والإبداع وتأثيره في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4/ مقال للأستاذ شبوطي حكيم بعنوان **"الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** بمجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،بسكرة، العدد الثالث، جوان 2008، حيث قام من خلال هذه الدراسة بإبراز الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة بالإعتماد على جملة من المعطيات والإحصائيات تتعلق أساسا بمدى مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الوطني الخام، والرفع من القيمة المضافة، وزيادة معدلات

الإستثمارات والشراكة الأجنبية، بالإضافة إلى بعض الجوانب الإقتصادية الأخرى كتحسين الجودة والدخول إلى بعض الأسواق التي لا يمكن للمؤسسات الكبرى إقتحامها هذا من جهة، ومن جهة ثانية توضيح الدور الحيوي لهذا القطاع على المستوى الإجتماعي متمثلا أساسا في التشغيل والمساهمة في الحد من البطالة، وبعض المظاهر الإجتماعية السلبية التي تتولد عنها، ومن خلال ما توصل إليه من نتائج قام بتقديم بعض التوصيات، نذكرها فيما يلي:

- لا بد للدولة أن تحرر القطاع الصناعي وتشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخفيف الحواجز والإجراءات الضريبية والقانونية.
- ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة في طريقة تعاملها مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل المجالات التشريعية والجبائية، والتسهيلات القانونية.
- ضرورة مساعدة المستثمرين بتقديم المشورة الإقتصادية والفنية فيما يتعلق بإقامة المشاريع الإستثمارية، حتى يتمكن هؤلاء المستثمرين من إختصار الوقت والنفقات والجهود لإنشاء مؤسساتهم.
- ضرورة تهيئة الأراضي وتخصيص العقارات الصناعية مع توفير كل مستلزمات توطن المؤسسات من كهرباء، غاز، وطرقات وغيرها من ضروريات الإستثمار.

5/ مذكرة ماجستير للطالب: مشري محمد الناصر تحت عنوان **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)** جامعة فرحات عباس، سطيف 2011/2010، فمن خلال هذه الدراسة تم إعطاء محاولة للتعريف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات التي تتناول هذا الموضوع ومحاولة التطرق أيضا إلى معرفة الخصائص والمميزات ومختلف أشكال هذه المؤسسات، ليتم بعد ذلك إبراز أهمية هذه المؤسسات ضمن الإطار الإقتصادي في مجموعة من الدول، حيث إعتمد على دولتين ناميتين كنموذج أول وهما الهند والسعودية، وعلى دولتين متقدمتين كنموذج ثاني وهما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ثم قدم كإضافة مصادر وأساليب تمويل هذه المؤسسات، ونظرا لتأثير الإيجابي لهذه المؤسسات على الإقتصاديات العالمية وجب ذكر المشاكل التي تعرقلها وإنتهاج الأساليب التي تنمي وتدعم

دورها في جميع المجالات، وخاصة تلك المتعلقة بالإستدامة، وبالإضافة إلى التحديات المستقبلية التي تواجهها، ثم تطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة، وذلك من أجل الوصول إلى إبراز مدى نجاعة وفعالية الإستراتيجية الوطنية لترقية دور هذا النوع من المؤسسات في التنمية المحلية المستدامة من خلال البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي، والبعد البيئي والتكنولوجي، حيث وجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا مهما في هذه الجوانب من خلال توفير معدلات التشغيل والقيمة المضافة وفي المبادلات التجارية، وحتى مساهمتها في الجانب البيئي وهذا بالرغم من صعوبة القياس مع هذا البعد، من خلال محاولة الربط بين تطور هذه المؤسسات ومختلف المؤشرات البيئية المتاحة، ثم قام بمعالجة مختلف الهيئات والهياكل ومجمع أساليب دعم وترقية التي إعتمدتها الجزائر ضمن هذا الإطار الإستراتيجي وهذا بغية معالجة مختلف الإختلالات ومحاربة جميع المعوقات والمشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات في الجزائر، ومن ثم دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة، وتقييم مدى مساهمتها في التنمية المحلية المستدامة.

6/ مداخلة الأستاذ Zair Nabil بعنوان **« Le dévelopement de la petite et moyenne entreprise en l'algérie »** خلال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية بجامعة عمار ثليجي الأغواط، يومي 9/8 أفريل 2002، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أدبيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها ومميزاتها، وإجراء مسح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بتوضيح كيفيات الحفاظ على الإمكانيات الموجودة، وأن المؤسسات صغيرة الحجم في الجزائر محدودة، وإبراز حصة القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الوطني بإعتباره عائق في تطور هذا النوع من المؤسسات بصفة خاصة، وعلى الإقتصاد الوطني بصفة عامة، كما تم الإشارة في هذه الدراسة إلى أهم القيود التي يعاني منها القطاع الصناعي الخاص في الجزائر.

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى والتي إهتمت بالموضوع، ونظرا لعدم توضيح مرجعها بدقة لم أستطع إدراجها في دراستي للموضوع.

7- أدوات الدراسة: ولدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على مصادر المعلومات التالية:

- كتب باللغة العربية.

- كتب باللغات الأجنبية.
- الجرائد الرسمية.
- مداخلات الملتقيات العلمية.
- مقالات من مجلات علمية محكمة.
- مذكرات التخرج: ماجستير ودكتوراه.
- النشريات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مواقع الأنترنيت.
- إجراء مقابلات.

8- صعوبات البحث: خلال قيام بهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات، وتمثلت في ندرة المراجع، وبأخص الكتب التي تتحدث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذا عدم توفر الإحصائيات الحديثة لهذه المؤسسات، حيث تم صدور الإحصائيات التي تخص السداسي الأول لسنة 2013 في السداسي الثاني لسنة 2014 التي تم الإعتماد عليها في هذه الدراسة، كما واجهتنا صعوبة في التنقل عدة مرات إلى مركب النسيج سبدو، كون المدينة لا تحتوي على النقل الحضري وسط المدينة، والذي يعتبر عائق يعاني منه حتى عمال المركب الذين يقطنون في أماكن بعيدة عن المؤسسة، مما يؤثر على أدائهم في العمل.

9- تنظيم البحث: لقد تم تقسيم دراسة موضوع البحث "معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تحليل مؤسساتي" إلى أربعة فصول، وهي كالآتي:

- **الفصل الأول:** بعنوان "الإطار المفاهمي والمبادئ الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، والذي تم تقسيمه إلى سبعة مباحث، وتناول معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تعريفها حسب بعض المنظمات الدولية، ثم حسب بعض الدول، ومن ثم تعريفها في الجزائر، وصولا إلى التعريف الذي وضعه المشرع الجزائري، ثم التطرق إلى مجالات نشاطها، وأشكالها، وخصائصها ومزاياها، ثم إظهار الوزن الإقتصادي لها وأهميتها.
- **الفصل الثاني:** "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري"، وتم تقسيمه إلى تسعة مباحث، وتضمن لمحة عن الإقتصاد الجزائري، والتطور

التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ثم دراسة تطور تعدادها في الجزائر، ومن ثم إظهار دورها وأدائها في الإقتصاد الجزائري، ووضعية حركتها على مستوى البرنامج الوطني، والمؤشرات الإحصائية المسجلة على مستوى أجهزة دعم هذه المؤسسات، والمؤشرات التجارة الخارجية، والمؤشرات الداخلية، ثم تطرق إلى أهميتها في الإقتصاد الوطني.

- **الفصل الثالث:** "الإجراءات المتخذة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، وقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، وجاء مضمون هذا الفصل لإعطاء لمحة عن نشأة ومفهوم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوضيح الإطار العام لسياسات دعم وتنمية هذه المؤسسات، ومن ثم تطرق إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية هذه المؤسسات، وصولا إلى إظهار أهم المعوقات التي حالت دون تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة.
- **الفصل الرابع:** "دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، ودراسة حالة مركب النسيج سبدو"، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثمانية مباحث، وتضمن إعطاء لمحة عن التجربة التونسية والمغربية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقوفا على الأوضاع الراهنة لهذه المؤسسات في البلدان الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)، ودورها في الإقتصاد، وتحديد مستوى التنافسية لها، ومن ثم مقارنة المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات، ثم القيام بدراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تلمسان كون دراسة الحالة ستكون مؤسسة من هذه الولاية، ثم التطرق لإعطاء لمحة عن قطاع النسيج في الجزائر وذلك تمهيدا أيضا لدراسة الحالة التي يتمثل نشاطها في قطاع النسيج، وأخيرا يتم التطرق لدراسة حالة مركب النسيج سبدو.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والمبادئ الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد.

المبحث الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الرابع: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الخامس:أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث السادس: خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث السابع: الوزن الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في الجزائر.

خاتمة الفصل الأول.

تمهيد:

ثمة صعوبة كبيرة في وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون مقبولا ومرضيا لمختلف الإتجاهات الإقتصادية وهذا بإعتراف العديد من الباحثين ومسيري الهيئات والمنظمات الدولية[1].

ويعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل أساسي لوضع السياسات والبرامج الخاصة بهذا القطاع، لما يسمح بتسيير البيانات اللازمة من أجل إستخدامها لأغراض التنمية الإقتصادية والبحث العلمي، كما أن تحديد وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تختلف بإختلاف المكان ومجال النشاط، كما يختلف مفهومها في إقتصاد الدول المتقدمة عنه في إقتصاد الدول النامية[2]، ويظهر هذا جليا في مختلف التعاريف التي وجدناها خلال قيامنا بهذه الدراسة فكل دولة وكل منظمة تضع تعريفا خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتكزة على معايير مختلفة ومرتبطة بنوع الإقتصاد ودرجة التطور والنمو المحققة في البلاد، كما تتميز بخصائص تختلف عن خصائص المؤسسات الكبيرة، ولها وزن في الإقتصاد وأهمية بالغة جعلت جميع الدول تهتم بتنميتها ودعمها.

[1] زغيب شهر زاد/ عيساوي ليلى **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق"**، ملتقى وطني: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، الأغواط، 2002، ص2.

[2] عواطف محسن/ أمال مهاوة **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة"**، ملتقى دولي: "إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقلة، 2012، ص3.

المبحث الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

إن صعوبة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن أساسا في تحديد الفروقات الجوهرية بين الوحدة أو المؤسسة الصغيرة من جهة والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى. فمحاولة وضع تعريف مناسب لهذه المؤسسات يصطدم بعدد كبير من المعايير والمؤشرات المختلفة (كالحجم، عدد العمال، حجم الإستثمارات،....إلخ) من هنا نحاول أن نذكر أهم هذه المعايير، وهي كما يلي:

1- المعايير الكمية: بإستنادنا إلى هذه المعايير في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا بد من الوقوف على أهمها وخاصة تحديد الحجم، حيث يعتبر معيار الحجم المعيار الرئيسي لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، ويمكن تقسيمها إلى:

❖ **مؤشرات إقتصادية وتقنية:** وتتمثل في؛

1. **عدد العمال:** وهو من أهم المؤشرات المستعملة، وهذا بالنظر للسهولة التي يتميز بها وثباته النسبي، خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول، ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمر، ولكن على رغم من السهولة والوفرة في البيانات إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في إستعمال هذا المؤشر لأن الإعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية، بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية، كما أن هناك عوامل أخرى مثل ظاهرة عدم التصريح العمال وكذلك عمل أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى[2].
2. **حجم الإنتاج:** هو الحجم الذي يمكن إنتاجه، من السلع والبضائع بمختلف أنواعها، وحتى حجم الخدمات التي يمكن تقديمها، في مكان معين، أو ضمن وحدة زمنية معينة[3].

---

[1] Les dossiers thématique «**Les PME et leurs salariés** », Insee liaisons sociales dares, Paris, n°4, 1996, p9.

[2] رابح حميدة: **"إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو، وتحقيق التنمية المستدامة _دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية_"**، مذكرة ماجستير، سطيف،2011، ص2، وص3.

[3] أوكيل سعيد **"وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1992، ص72.

❖ **القيمة المضافة:** وتتمثل في؛

1. **حجم الطاقة المستعملة:** هي جملة الموارد البشرية والمادية، والمعارف (العلمية، التقنية، الخبرة الإنتاجية) التي تستعملها المؤسسة.
2. **التركيب العضوي لرأس المال:** هو نسبة العلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير[1].

❖ **مؤشرات نقدية:** وتتمثل في؛

1. **رأس المال المستثمر:** يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا أعتبرت المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا أعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الإعتبار درجة النمو الإقتصادي لكل دولة[2].
2. **رقم الأعمال:** هو الربح الذي يجب على المؤسسة أن تحققه حتى تستمر، وتبقى[3]. ويعتبر هذا المعيار من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، إذ تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، ولكنه في حالة إرتفاع أسعار السلع المباعة فإن الإرتفاع في رقم الأعمال المؤسسات لا يعبر بصورة حقيقية عن تطور أداء المؤسسة، وعليه يفضل إستخدام الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الإسمي[4].

غير أن العمل بهذه المعايير يطرح صعوبات كبيرة أهمها إختلاف طرق العمل بها على مختلف الأنشطة الإقتصادية ومن بلد إلى آخر، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو عدد العمال، على أساس أنه سهل التوفير، والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاط المؤسسات، إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة.

---

[1] Med Chérif Ilmane « **Dictionnaire d'économie et de science sociales** », BERTI Edition, alger, 2009, p172.

[2] رابح حميدة: **"إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو، وتحقيق التنمية المستدامة _دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية_"**، مرجع سبق ذكره، ص3.

[3] Christophe Degryse « **L'économie Moderne** », Edition de boeck université, Belgique, 2010, p15.

[4] سمية بروبي **"دور الإبداع والإبتكار في إبراز الميزة التنافسية –دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي-"**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص29، ص30.

2- المعايير النوعية: إلى جانب المعايير الكمية، هناك معايير نوعية وضعت للتمييز والفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من المؤسسات الأخرى، وتتمثل هذه المعايير في:

1. **معيار الملكية:** يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص، أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب إتخاذ القرار الوحيد[1].
2. **معيار المسؤولية:** حيث نجد حسب هذا المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط أن صاحب المؤسسة بإعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم بإتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل، والتسويق،...إلخ، وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده[2].
3. **معيار الإستقلالية:** ونعني بها إستقلالية المشروع عن أي تكتلات إقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار إسم المعيار القانوني، وأيضا إستقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أن يحمل الطابع الشخصي وينفرد المدير في إتخاذ القرارات[3].
4. **معيار حصة المؤسسة من السوق:** بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بسوق، كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالإعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما أعتبرت هذه

[1] رابح حميدة: **"إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو، وتحقيق التنمية المستدامة _دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية_"**، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] رابح حميدة **"إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو، وتحقيق التنمية المستدامة _دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية_"**، مرجع سبق ذكره، ص4.

[3] رابح حميدة **"إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو، وتحقيق التنمية المستدامة _دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية_"**، مرجع سبق ذكره، ص4.

المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة ومتوسطة[1].

ويمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتميز عن غيرها بـ:

-**الملكيـة:** إن أغلبيـة المؤسسـات الصـناعية الصـغيرة والمتوسـطة تكـون تابعـة للقطـاع الخـاص وتظهـر فـي صـورة شـركات، لأن نسـبة كبيـرة منهـا تكـون فـي صورة مشروعات فردية وعائلية.

-**المسؤولية:** تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك أو صاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير، التسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.

-**السوق:** على أساس أن معظم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو سلع والمكان الطبيعي لعرضها هو السوق.

المبحث الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

1/حسب بعض المنظمات الدولية:

يوجـد العديـد مـن التعـاريف بالنسـبة للمؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة وهـي الحقيقـة التـي تقرهـا أيضـا لجنـة الأمـم المتحـدة للتنميـة الصـناعية (UNIDO)، إذ تؤكـد علـى عـدم وجـود تعريـف دولـي شـامل، ممـا يصـعب مـن إجـراء مقارنـة دوليـة حتـى فـي حالـة توافر البيانات لهذا النوع من المؤسسات:

1- تعريـف البنـك الـدولي: يعتمـد البنـك الـدولي فـي تعريفـه للمؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة علـى معيـار العمالـة ورقـم الأعمـال والحصـيلة السـنوية ، حيـث يعـرف المؤسسة الصـغيرة هي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها و مجموع ميزانيتها السنوية 3 مليون $ في حين أن المؤسسة المتوسطة فلا يتجاوز عدد عمالها 300، و لا يتجاوز رقم أعمالها أو حصيلتها السنوية 15 مليون $[2].

---

[1] رابح حميدة **"إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو، وتحقيق التنمية المستدامة _دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية_"**، مرجع سبق ذكره، ص4.

2 روابح عبد الباقي/ العابد لزهر **"تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الإتحاد الأوربي"**، ملتقى دولي: "الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، 2011، البليدة، ص4.

2- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تعرف (UNIDO) المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تضم الصناعات الريفية و الحرفية و اليدوية التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل والقصيرة الأجل و يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً [1].

3- تعريف هيئة الأمم المتحدة: نظرا للتقرير الذي توصلت إليه هيئة الأمم المتحدة حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنه لا يوجد تعريف عالمي موحد لهذه المؤسسات، ولهذا إعتمد في دراستها على تعريف تقريبي بإستخدام معيار حجم اليد العاملة ومعيار الحجم، حيث يعتبر أهم عاملين في تحديد الطبيعة الإقتصادية للكيانات التجارية، ونتج عن هذه الدراسة التعاريف التالية[2]:

- **المؤسسات البالغة الصغر:** هي كل عمل تجاري يستخدم مابين شخص واحد وخمسة أشخاص، وتتميز هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر.
- **المؤسسة الصغيرة:** يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخص، ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط، ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.
- **المؤسسة المتوسطة:** وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم مابين 51 و250 عامل، ويكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

4- منظمة العمل الدولية: أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها " الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين- 10 إلى 99- عامل، وما يزيد عن 99 عامل يعد صناعات كبيرة"[3].

5- تعريف الاتحاد الأوروبي: يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها " مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا إقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخص، لا يتجاوز رقم

1 روابح عبد الباقي/ العابد لزهر **"تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الإتحاد الأوربي"**، المرجع السابق، ص4.
3 أحمد رحموني **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري"**، المكتبة المصرية، الجيزة، 2011،ص23،ص24.
1 روابح عبد الباقي/ العابد لزهر **"تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الإتحاد الأوربي"**،مرجع سبق ذكره، ص4.

أعمالهـــا 50 مليـــون €، أو مجمـــوع ميزانيتهـــا 47 مليـــون € "[1].

كما جاء الإتحاد الأوربي بتعريف أخر موحد بين الدول الأعضاء، في 06 ماي 2003 مواكبا للتطورات الحاصلة منذ سنة 1996 كما هو ملخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	الحد الأقصى للعمال	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى لمجموع أصول الميزانية
المصغرة	10	2 مليون €	2 مليون €
الصغيرة	50	10 مليون €	10 مليون €
المتوسطة	250	50 مليون €	43 مليون €

المصدر: عواطف محسن / أمال مهاوة **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة"**، ملتقى دولي:"إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقلة، 2012، ص4.

ونظرا للوزن الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت اللجنة الأوربية في سنة 1992 بوضع مرصد أوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهدف الرئيسي منه هو مراجعة منهجية وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحسين تغطيتهم الإحصائية وتحليل ورصد ردود الفعل في سوق واحد[2].

6- تعريف لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): تعرف لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأغراض التدقيق على أنها تلك المؤسسات التي تتصف بما يلي[3]:

- تركيز الملكية والإدارة في عدد صغير من الأفراد ؛
- موارد داخلية قليلة؛

[2] Journal officiel de l'UE, Loi N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprises, Article2 « annexe », P 39, fichier téléchargé le 06/07/2004.
www.europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/presentation.pdf

[2] Robert Wtterwulghe « **La P.M.E une entreprise humaine** », Deboeck université, Paris, 1998, p27.

[3] روابح عبد الباقي/ العابد لزهر **"تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الإتحاد الأوربي"**،مرجع سبق ذكره، ص4.

- حفظ سجلات غير متطورة؛
- أنظمة رقابة داخلية محدودة.

7- تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا: يعرفها حسب التصنيف التالي الناتج عن دراسة حديثة قام بها (بروش) و(هيمنز)[1]، والتي تأخذ معيار عدد العمال كمعيار أساسي[2]:

- المؤسسات العائلية والحرفية: توظف من 01 إلى 09 عمال.
- المؤسسات الصغيرة: توظف من 10 إلى 49 عامل.
- المؤسسات المتوسطة: توظف من 50 إلى 99 عامل.
- المؤسسات الكبيرة: توظف أكثر من 100 عامل.

2/ حسب بعض الدول؛

1- في بريطانيا: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن 07 ملايين جنيه إسترليني، ولا يزيد رقم أعمالها عن 1,4 جنيه إسترليني ويقل عدد العمال فيها عن معدل 5 عمال في الأسبوع[3].

2- في الو.م.أ: عرف قانون الأعمال الصغيرة لعام 1953 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمركية على أنها "المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"، معتمدا على معيار عدد العمال في تصنيف المؤسسات، كما يلي[4]:

- المؤسسة المصغرة: من 01 إلى 09 عمال.
- المؤسسة الصغيرة: من 10 إلى 199 عامل.
- المؤسسة المتوسطة: من 200 إلى 499 عامل.

---

[1] أحمد رحموني **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري"**، المكتبة المصرية، الجيزة، 2011،ص22.

[2] مرمي مراد **"أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة –شركة CHIALI PROFIPLAST بسطيف"** مذكرة ماجستير، سطيف،2010/2009، ص60.

[3] عواطف محسن/ أمال مهاوة **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة"**، مرجع سبق ذكره ، ص4.

[4] مرمي مراد **"أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة –شركة CHIALI PROFIPLAST بسطيف"** ، مرجع سبق ذكره، ص61.

- المؤسسة الكبيرة: أكثر من 500 عامل.

3- في فرنسا: كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل، ورأس مال متضمن الإحتياطات أقل من 05 مليون فرنك فرنسي.

4- في اليابان: يعرف القانون المؤسسات الصغير المتوسطة اليابانية، كما يلي وذلك بتمييزها حسب قطاع النشاط وعدد العمال، ورأس المال المستثمر[1]؛

- الصناعة والقطاعات الأخرى: تضم 300 عامل أو أقل، وبرأس مال قدره 300 مليون ¥ أو أقل.
- مبيعات الجملة: 100 عامل أو أقل، وبرأس مال قدره 100 مليون ¥ أو أقل.
- مبيعات التجزئة: 50 عامل أو أقل، مع رأس المال قدره 50 مليون ¥ أو أقل.
- الخدمات: 100 عامل أو أقل، و برأس مال قدره 50 مليون ¥ أو أ قل.

5- في الهند: أما الهند فتعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم الإستثمارات فيها وليس على عدد العمال، وتعرف كما يلي[2]؛

* بالنسبة للمؤسسات المتوسطة: هي التي لا تتجاوز تكاليفها الإستثمارية 750 ألف$ أمريكي.

* بالنسبة للمؤسسات الصغيرة: فهي التي لا تتجاوز تكاليفها الإستثمارية 65 ألف$ أمريكي.

6- في الكويت: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي توظف أقل من 50 عامل، والحد الأقصى لرأس المال هو 700 ألف$[3].

7- في مصر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي توظف أقل من 100 عامل، وحد أقصى لرأس المال يقدر بـ 100 ألف $[4].

---

[1] مرمي مراد **"أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة –شركة CHIALI PROFIPLAST بسطيف"** ، المرجع سبق ذكره، ص61.

[2] مرمي مراد **"أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة –شركة CHIALI PROFIPLAST بسطيف"** ، المرجع السابق، ص61.

[3] مرمي مراد **"أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة –شركة CHIALI PROFIPLAST بسطيف"** ،المرجع السابق، ص62.

[4] مرمي مراد **"أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة –شركة CHIALI PROFIPLAST بسطيف"** ، المرجع السابق، ص62.

8- في تونس: وضعت بعض المعايير، مثل قيمة الإستثمار لا يتجاوز 03 ملايين دينار تونسي، وعدد العمال الذين تشغلهم المؤسسة هو 10 عمال على الأكثر.

9- في المغرب: يعتبر قانون الإستثمار لعام 1988 مقاولة صغيرة أو متوسطة إذا لم تتعدى تكلفة كل منصب شغل 153000 درهم، وحد أقصى 70 عاملا، ومجمل الإستثمار 10 مليون درهم، أي حوالي مليون $، وعموما تعتبر مقاولة صغيرة أو متوسطة في المغرب إذا كان عدد العمال أكثر من 10 عمال وأقل من 200 عامل، غير أن هذا القانون لم يميز بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وغير الصناعية[1].

المبحث الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

1/ المحاولات الأولى لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تهميش السلطات العمومية لهذا النوع من المؤسسات في بداية رسم إستراتيجيتها التنموية أدى إلى غياب تعريف دقيق لها ماعدا بعض المحاولات الفردية الغير الرسمية.

المحاولة الأولى: ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية والذي يرى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي وحدة إنتاجية تتميز بما يلي:

- الإستقلالية القانونية.
- تشغل أقل من 500عامل.
- تقدر قيمة إنشائها بأقل من 1 مليون دج.
- تحقق رقم الأعمال سنوي يقدر بأقل من 15 مليون دج.

و بإمكان هذه المؤسسات أن تظهر بإحدى الأشكال التالية:

- مؤسسات تابعة للجماعات المحلية.
- كفروع للمؤسسات الوطنية.
- كمؤسسات مسيرة ذاتيا.

[1] مرمي مراد **"أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة –شركة CHIALI PROFIPLAST بسطيف"** ، مرجع سبق ذكره، ص62.

- كتعاونيات.
- كمؤسسة خاصة.

المحاولة الثانية: في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة (EDIL) تعريفا يرتكز على معيارين كميين هما اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف بذلك المؤسسة الصغيرة والمتوسط على أنها المؤسسة التي تتوفر فيها المواصفات التالية:

- تشغل أقل من 200 عامل.
- تحقق رقم أعمال أقل من 1 مليون دج.

المحاولة الثالثة: تم إقتراحها من طرف الباحث "رابح محمد بلقاسم" أثناء إنعقاد ملتقى حول المناطق الجبلية إذا إعتبر الباحث أن كل وحدة إنتاجية ذات حجم صغير وتتمتع بالتسيير المستقل، وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عامة هي مؤسسة محلية ولائية أو بلدية.

وما يمكن إستخلاصه أن إهتمام الفكر الإقتصادي الجزائري خلال فترة طويلة كان مركزا على المؤسسات الكبيرة الحجم، على أساس أنها أعتبرت بمثابة قاطرة لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مما ساهم في تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم غياب تعريف دقيق لها بإستثناء بعض الإجتهادات الفردية.

والجزائر على غرار بقية الدول لم تدرج تعريف دقيق في كتاباتها الإقتصادية لهذه المؤسسات على أساس أنه تتحكم فيها عدة معايير كما سبق ذكره[1].

2/ تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

أما المشرع الجزائري فقد إستند في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 إلى ثلاثة معايير:

1/ عدد العمال.

[1] زغيب شهر زاد/عيساوي ليلى **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق"**، ملتقى وطني حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودرها في التنمية"، جامعة الأغواط، 8-2002/04/9، ص4، ص5.

2/ رقم الأعمال.

3/ مجموع الأصول.

وهي المعايير التي إعتمد عليها الكثير من المشرعين في العالم.

ويعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية: "بأنها كل مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الإستقلالية بحيث إذا إمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[1].

والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
مصغرة	01- 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10ملايين دج
صغيرة	10- 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا تتجاوز100مليون دج
متوسطة	50- 250	من 200 مليون دج – 02 مليار دج	100– 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **"القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"** الصادرة في 15 ديسمبر 2001، العدد77، ص06.

[1] خبابة عبد الله **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013،ص18.

المبحث الرابع: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

قبل التطرق إلى أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سوف تكون النقطة الموالية من دراستنا، تجدر بنا الإشارة إلى الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الإقتصاد الوطني لسائر دول العالم، وملاحظ أنها إحتلت وجربت جميع قطاعات النشاط الإقتصادي (الصناعة، التجارة، الزراعة، والمقاولات)، وفيما يلي سوف نوضح المجالات التي عملت فيها بالتفصيل[1]:

1- **الصناعة:** ويقصد بها تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة، أو تحويل المواد نصف مصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها، وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتشمل مجالات عديدة لنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمها؛

- الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثل: صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة ومنتجات المحاجر، وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا من أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مؤسسة بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج نفس السلعة، وتتوطن كل مؤسسة بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي تعتمد عليها.
- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومشتقاتها، صناعة المثلجات، الخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوميا للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة، لأنها تنتج لتغطي إحتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها، وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.
- الصناعات ذات الموصفات الخاصة بالمستهلكين (منتجات التجارة من أبواب ونوافذ، أثاث، منتجات طينية، خياطة الملابس،...).

[1] ليث عبد الله القهوي/بلال محمود الوادي **"المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"**، مرجع سبق ذكره، ص23.

- الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (الحلي، الملابس المطرزة، صناعة الفخار والخزف الصيني، صناعة الأواني الزجاجية، المنتجات النحاسية،...).

2- **نشاط التعدين:** ويشمل كل من؛

- **المنجم الفردي الصغير:** وهو تلك المشاريع التي تقوم إحدى عمليات وأنشطة المناجم، والمحاجر، والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل المواد الخام التي تتركز على سطح الأرض، أو الموجودة في أعماق قريبة من سطح الأرض، ولا تتطلب عند إكتشافها أو تقييمها وإستخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو تكاليف مرتفعة، وتتميز بـ:

- الإعتماد على نشاط الإستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والإستكشاف.
- لا تستغرق المؤسسة التعدينة الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت.
- غالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز.
- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية، ويمكن تكوين العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة، كما يمكن تطوير خبرات اليد العاملة لديها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس المال.

- **المناجم المتوسطة:** تتواجد في المناطق التي تكون فيها المواد الخام متمركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة، ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة، وفيها تتم أنشطة الإستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.
- **المناجم الكبيرة:** وهي تلك التي تتمتع بإستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية ذات تكاليف مرتفعة، وتكنولوجيا معقدة، وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة لعملية تجهيز المواد الخام وإنتاجها في صورة واحدة أو صور متعددة، وغالبا ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الإستكشاف إلى

التنقيب والحفر إلى التحليل الكميائي والتقييم الإقتصادي والفني لمواد الخام إلى إستغلالها وتنقيتها وإنتاجها بالصورة المطلوبة للإستخدام المحلي أو التصدير.

3- **الزراعة:** وتشمل المجالات التالية؛

- **الثروة الزراعية:** إنتاج الفواكه والخضار، أو الحبوب، أو المشاتل، أو البيوت الزراعية المحمية.
- **الثروة الحيوانية:** كتربية الأبقار، الأغنام، الدواجن، تربية النحل، إنتاج الألبان ومشتقاتها.
- **الثروة السمكية:** كصيد الأسماك، إقامة بحيرات صناعية لتربية الأسماك.

4- **الصحة:** إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات، والمؤسسات الصحية الجوارية، والمستوصفات والمصحات، والعيادات الطبية.

5- **الخدمات:** وتشمل الخدمات المصرفية، الفندقة، السياحية، التسلية والترفيه، خدمات التدريب، خدمات الصيانة والتشغيل، خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث، خدمات النقل والشحن والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والإعلان، خدمات الإعلام الآلي، الخدمات الإستشارية، إقامة ورشات ذات التقنية الحديثة أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، الأسواق المركزية، والمراكز التجارية، المطاعم المتميزة، بالإضافة إلى المطابع والتصوير، إصلاح السيارات وقطع الغيار، وعمليات الصيانة الدورية، وغيرها من الخدمات.

6- **المقاولات:** لا يمكن التحدث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تطرق للمقاولة، والتي تعددت هي الأخرى تعريفاتها، إذ تعرف على أنها "الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، إذ أنه عمل إجتماعي بحت" على حد قول Marcel Mauss [1].

ويعرفها Beranger وأخرون: المقاولاتية «Enterpreneuriat » المشتقة من «Entreprenership » والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولة يمكن أن تعرف بطريقتين:

[1] خذري توفيق/حسين بن طاهر **"المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات-"**، ملتقى وطني حول: "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الوادي، 05-2013/05/06، ص4.

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج لإنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- على أساس أنها تخصص جامعي، أي علم يوضح المحيط وسيرورة وخلق الثروة وتكوين الإجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي[1].

كما يقصد بالمقاولات إعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل، مثل:

- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني، أوتركيب المباني الجاهزة أوإنشاء المطارات والطرق، والجسور أوالسدود أوالموانئ، أوشبكات المياه ومجاري الصرف الصحي.
- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء، أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الإلكترونيات.
- مقاولات المشاريع المكانيكية لمحطات تحلية المياه، أو المصانع.

7- <u>التجارة:</u> تعتبر من أهم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها مجال التجزئة؛

- **متاجر عامة:** التي تبيع سلعا كثيرة ومتنوعة، وهي صغيرة الحجم.
- **متاجر الأقسام:** متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.
- **المتاجر المتخصصة:** تتخصص في نوع معين من السلع مثل؛ الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.
- **متاجر Super market:** وهي المتاجر التي تقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع منتج مباشرة، وبها إمكانيات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.
- **متاجر الخدمات:** التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل؛ التنظيف، الكي، الحلاقة،... وغيرها.

[1] خذري توفيق/حسين بن طاهر **"المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات-"**، مرجع سبق ذكره، ص5.

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي[1]:

1- **التصنيف حسب طبيعة التوجه:** تصنف المؤسسات حسب توجها إلى:

- **المؤسسات العائلية:** وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة، ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة، وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.
- **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يشبه كثيرا النوع السابق، لأن هذه المؤسسات تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل، وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على هذين النوعين من المؤسسات أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل، وإستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة، وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

- **المؤسسات المتطورة وشبه متطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين بأنه يستخدم تقنيات وتكنولوجيا الصناعية الحديثة سواء من ناحية التوسع، أو من ناحية التنظيم الجديد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة للمقاييس الصناعية الحديثة والحاجات العصرية.

2- **التصنيف حسب طبيعة المنتجات:** يتميز هذا التصنيف بثلاث أنواع أساسية، وهي:

- **مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية:** تقوم هذه المؤسسات بإنتاج سلع ذات إستهلاك أولي مثل:
  - المنتجات الغذائية.
  - تحويل المنتجات الفلاحية.
  - منتجات الجلود.

[1] أحمد رحموني **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري"**، مرجع سبق ذكره، ص26، ص27، ص28.

- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

وتتميز هذه المؤسسات بإستخدامها المكثف لليد العاملة، وكذلك بسهولة التسويق.

- **مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:** وهو يضم المؤسسات التي تنشط في المجالات التالية:
  - قطاع النقل.
  - الصناعة الميكانيكية والكهرومائية.
  - الصناعة الكميائية والبلاستيك.
  - صناعة مواد البناء.

وتتميز هذه المؤسسات بأن صناعتها ذات طلب محلي كبير خاصة مواد البناء.

- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** يتميز هذا النوع من المؤسسات بإستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذو تكنولوجية حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأس المال، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق، بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وخاصة في الدول المتطورة، أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصرا على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

المبحث السادس: خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص ومزايا عديدة تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، و يمكن إبراز هذه الخصائص في[1]:

1-**سهولة التأسيس:** تتميز هذه المؤسسات بإنخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات.

2-**إستقلالية الإدارة ومرونتها**: تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والإهتمام الشخصي من قبل

[1] أوصيف لخضر (جامعة المسيلة)/ علماوي أحمد (المركز الجامعي غرداية) **"ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر"** ، ملتقى، ص5.

أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة.

3-**إتاحة فرص العمل:** بسبب إستخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، وبذلك تكفل إمتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.

4- **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي إنخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.

5- **أداة للتدريب الذاتي:** تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق إكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات.

6- **إرتفاع جودة الإنتاج:** بالنظر لإعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين.

7- **الطابع المحلي:** تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الإستهلاك.

8- **تحقيق الإنتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:** تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لإنتشار التوطن الصناعي جغرافيا، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والإقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق

التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة... وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية.

9- **قصر فترة الإسترداد لرأس المال المستثمر**: تتميز هذه المؤسسات بإرتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الإسترداد لرأس المال المستثمر فيها و يقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.

المبحث السابع: الوزن الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في الجزائر؛

1/ الوزن الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن التحولات الإقتصادية العالمية فرضت على الدول النامية إعادة تصحيح إقتصادها، بتطبيق برنامجا واسعا للتعديل الهيكلي والذي من إحدى بنوده إعادة هيكلة مؤسساتها الإقتصادية حسب ما يتطلبه نظام إقتصاد السوق، ومن هنا طرحت حتمية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر واحدة من هذه الدول التي أولت إهتماما كبيرا بهذا النوع من المؤسسات لقناعة المسؤولين بضرورة إتخاذ هذه الإجراءات من جهة، وبفعل الضغط الذي كانت تمارسه المؤسسات النقدية الدولية على الجزائر لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي على إقتصادها من جهة ثانية، وعلى أساس أن هذا النوع المؤسسات قادر على تحقيق تغيرات جذرية على المستوى الإقتصادي وهذا ما ظهر جليا خاصة في منتصف التسعينات.

2/ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

بإعتبار أن أي خطوة للإصلاح الإقتصادي، لا بد وأن تسبقها الإرادة السياسة الصادقة في البداية، ثم تهيئ الأرضية القانونية لتسهيل تجسيدها ميدانيا، ليأتي في الأخير توفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، وعليه سنحاول إبراز أهمية هذه المؤسسات بدراستنا لهذه النواحي:

1- **الناحية السياسية والقانونية:** إن أهم ما يستدعي الذكر في هذا الإطار هو البرنامج المقدم من طرف الحكومة في أفريل 1996، والذي تم من خلاله ترتيب أولويات سياسة تنمية الصناعات العمومية، حيث كان أهمها ترقية الصناعات

الصغيرة والمتوسطة، فسطر لها بذلك جميع الميكانيزمات الهادفة إلى تشجيع الإستثمار في هذا النوع من المؤسسات وخاصة على مستوى القطاع الخاص بإعتباره المؤهل لقيادة عملية التنمية الإقتصادية، وكانت أهم أهداف هذا البرنامج ما يلي:

- إنشاء صندوق الدراسات، حيث كان الهدف منه منح القروض الواجبة السداد والموجهة لتمويل الإستثمارات المتعلقة بالدراسات التقنية.
- إنشاء صندوق معونة يهدف إلى مساعدة المستثمرين وتقديم الموارد المالية اللازمة.
- مشروع برنامج التحويل: حسب نص مشروع برنامج التحويل الصادر في جوان 1994: "... إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم في رفع نسبة التشغيل ومن ثم تحقيق النمو وهذا بعد ترقيتها وإعادة الإعتبار لها وقد بدأت الحكومة تعي الدور البارز الذي تلعبه هذه المؤسسات في مجال الإستثمار، وهي تتميز بالخصائص التالية:
  - ✓ تسهيلات معتبرة على مستوى الإجراءات الإدارية.
  - ✓ تتميز الأساليب الإنتاجية بنوع من المرونة.
  - ✓ قدرة هذه المؤسسات على التأقلم مع الأسواق الكبيرة".

إذا ينبغي على الدولة بذل المزيد من الجهود لتنمية هذه المؤسسات خاصة التي تنشط منها في المجال الخدماتي والصناعي.

2- **الناحية الإقتصادية:** أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تتمتع بأهمية كبيرة في إقتصاديات كل الدول سواء كانت متقدمة منها، أو نامية بصفة عامة، وإقتصاد الجزائر بصفة خاصة، إذ أصبح ينظر إليها على أنها المحرك الأساسي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبأخص في الدول النامية، بعدما كان الإعتماد في الماضي وبدرجة عالية على المؤسسات والصناعات الكبيرة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المطلوبة، وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن نوعية الإقتصاد، في مساهمتها في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل يظهر لنا جليا الأهمية البالغة التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من طرف المنظمات الدولية، أو الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة، فأغلبهم قاموا بإعطاء تعريف لهذا النوع من المؤسسات يتماشى مع النظام الإقتصادي المنتهج، ووفقا لمعايير التصنيف المعتمدة، بغية الوصول إلى تنمية إقتصادية والإجتماعية من خلال توفير مناصب العمل، زيادة الناتج الوطني الخام، المساهمة في ترقية الصادرات، التنمية المحلية، وإحداث قيمة مضافة للإقتصاد، وغيرها من مظاهر النمو.

الفصل الثانـي:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

تمهيد.

المبحث الأول: لمحة عن الإقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الرابع: دور وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

المبحث الخامس: وضعية حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البرنامج الوطني.

المبحث السادس: أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث السابع: مؤشرات التجارة الخارجية.

المبحث الثامن: المؤشرات الداخلية.

المبحث التاسع: أهمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الإقتصاد الوطني.

خاتمة الفصل الثاني.

تمهيد:

الجزائر من بين الدول التي إهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأعطتها بعض الأولويات من أجل النهوض بهذا القطاع والوصول إلى إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية على المستوى الكلي، حيث همش هذا النوع من المؤسسات في بدايات وضع برامج التنمية الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر وإعتمادها على المؤسسات الكبيرة التي كانت تعتبر بمثابة القاعدة الأساسية لعملية التنمية، ومن خلال هذا الفصل سوف نعطي لمحة عن الإقتصاد الجزائري، والتطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ثم تطور تعدادها على المستوى الوطني، ومن ثم إبراز دورها وأدائها في الإقتصاد الجزائري، وبعد ذلك توضيح حركيتها على مستوى البرامج الوطنية، ثم التطرق إلى الإحصائيات المسجلة على مستوى أجهزة دعم هذه المؤسسات ومؤشرات التجارة الخارجية والمؤشرات الداخلية، وفي الأخير إظهار أهمية هذه المؤسسات على الإقتصاد الوطني.

المبحث الأول: لمحة عن الإقتصاد الجزائري؛

عرف الإقتصاد الجزائري عدة إصلاحات، وذلك من أجل الدفع بعجلة التنمية، والتي سنقوم بتقسيمها إلى مرحلتين متابينتين إبتداءا من الإستقلال إلى اليوم الحالي لدراسة؛

1-**المرحلة الأولى من سنة 1962 إلى سنة 1988:** لقد وجدت الجزائر نفسها بعد الإستقلال في وضعية أقل ما يقال عنها أنها أزمة متعددة الأوجه، على جميع المستويات وبدون إستثناء الأمر الذي دفع المسؤولين في ذلك الوقت إلى البحث عن الطرق التي تسمح بالخروج تدريجيا من هذه الأزمة، والدخول في تنمية إقتصادية شاملة، وتتحمل المؤسسات الإقتصادية العبء الأكبر في عملية التنمية.

ولتحقيق ذلك كله، إنتهجت الجزائر النظام الإشتراكي فقد تميزت هذه المرحلة بإعداد الشروط الأساسية للإنطلاق التنمية الإقتصادية، فبعد الإستقلال السياسي عملت الجزائر بتحويل النشاطات الإقتصادية والمؤسسات سواء بواسطة التأميم الكلي أو الجزئي، وإنشاء البعض منها.

كما إتبعت نموذجا للتنمية يعتمد على المخططات المتتالية التي تجسد سياسة إستثمارية متناسقة، وطرحت فكرة ضرورة تطوير القطاع الصناعي العمومي القوي، حيث أعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن إقتصاد مستقل ومتكامل.

والملاحظ خلال هذه المرحلة، أن الإصلاحات المكثفة والمتسارعة كان يخيل أنها تجري طبقا لبرنامج مسطر مسبقا، وبدراسة متأنية، ووفق إستراتيجية محددة إلا أن الواقع قد أثبت حقائق لا صلة لها بهذا، وكانت الإصلاحات لا تكاد تبدأ في بعض المؤسسات إلا وتتوقف لتدخل في إصلاحات جديدة[1].

2- المرحلة الثانية من سنة 1989 إلى يومنا هذا: بعد أزمة الإنخفاض الحاد لأسعار البترول في سنة 1986، أعلن عن إصلاحات إقتصادية في سنة 1988، والتي جاءت كنتيجة حتمية لتحقيق التغيير الجذري في جميع المجالات، حتى تستطيع مجارات التغييرات التي مست الموارد المالية للبلاد عقب أزمة 1986، وكذلك الإتجاه العام الدولي نحو الديمقراطية والإنفتاح الإقتصادي من جهة، ومحاولة إرساء الوسائل العلمية والتقنية الخاصة بتسيير المؤسسات، بعد تحريرها ماليا، ودخولها مرحلة الإعتماد على النفس من جهة أخرى.

وعملية إستقلال المؤسسات العمومية، ماليا وإداريا، تعد بدورها العامل الذي يربط بين الإقتصاد والمجالات الإجتماعية والسياسية، من أجل تحقيق الأهداف المنوطة بالإصلاحات الجارية على المستوى الوطني.

وما ميز هذه المرحلة هو توجه الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، وذلك من خلال تحقيق عدة شروط، والتي تتمثل في:

- تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال علاج المديونية الخارجية، وتخفيض عجز الميزانية .
- تحرير الإقتصاد عن طريق تحرير الأسعار، فتح مجال للإستثمار الأجنبي، والقضاء على إحتكار الدولة.
- الخوصصة، وهذا لرفع نصيب القطاع الخاص في الإقتصاد.

[1] عبد الرحمان بابنات / ناصر دادي عدون **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، دار المحمدي العامة، الجزئر، 2008، ص147.

- وضع إطار مؤسساتي، النظام المصرفي، السوق النقدي.
- إعادة تنشيط الإقتصاد، بواسطة خلق نسيج صناعي متعدد، بعث التبادلات الخارجية.

وهذه الشروط واجهتها عدة معوقات، وبالتالي كانت نتائج الإصلاحات محدودة، وهذا ما دفع بالجزائر إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، وتبني التصحيح الإقتصادي لصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، حيث أن هذه الإصلاحات ترتكز على النظرية الكلاسيكية الجديدة، القائمة على أساس التوازن الكلي للإقتصاد، من خلال جهاز الثمن، وكذا منح الأولية للسياسة النقدية لمكافحة التضخم، والتحكم في كمية النقود المتداولة.

المبحث الثاني:التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عبر ثلاث مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى من سنة 1963 إلى سنة 1982: تكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الإستقلال من مؤسسات صغيرة، وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، كما أنها ومنذ سنة 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية، ولقد تم إصدار القانون الأول للإستثمار في سنة 1963، وهذا لمعالجة عدم إستقرار المحيط الذي عقب الإستقلال ، والذي كان له أثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما قانون الإستثمار الذي صدر سنة 1966، فكان يهدف إلى تحديد وضعية الإستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الإقتصادية، وقد أعطى هذا القانون للدولة الإحتكار في القطاعات الإقتصادية الحيوية، وأصبح الحصول على موافقة للمشاريع الخاصة إجباريا من طرف اللجنة الوطنية للإستثمارات على أساس معايير محددة[1]. وكانت تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام، الذي كان له الدور المحرك للسياسة الإقتصادية وتنمية الدولة، طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الإقتصاد المركزي آنذاك، كما لم تكن هناك سياسة واضحة إتجاه القطاع الخاص خلال هذه المرحلة، حيث لم يعرف سوى بعض التطور على هامش

أ.عبد الرحمان بابنات وأ.ناصر دادي عدون **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، دار المحمدي العامة، 1الجزئر، 2008، ص122.

المخططات الوطنية، بالإضافة إلى ذلك فرضت مراقبة صارمة من أجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة، وكذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي.

- كما أن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الوضعية أدت إلى سلوك – الحذر التكتيكي – لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي تواجه السياسة، وكانت المجالات الخاصة التي تم الإستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل، وتحتاج أيضا إلى عدد قليل من اليد العاملة المؤهلة، وبصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات، حيث واصل القطاع الخاص الإستثمار فيها، أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبنى إستراتيجية الإسترداد للمواد الإستهلاكية النهائية (المواد الغذائية، النسيج، مواد البناء، ...).

2- المرحلة الثانية من سنة 1982 إلى غاية سنة 1988: خلال هذه المرحلة، وحسب الأهداف التي حددها المخطط الجزائري، كانت هناك إدارة التأطير، وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الوضعية ترجمت بإصدار إطار تشريعي يتعلق بالإستثمار الإقتصادي الوطني الخاص (القانون 1982/08/21) الذي تستفيد من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض الإجراءات خصوصا:

- إمكانية الحصول على المعدات، وفي بعض الحالات المادة الأولية.
- التوجه المحدودة لسلطات الإستيراد(AGI) [1]، بالإضافة إلى نظام الإستيراد بدون دفع، هذا التشريع واصل في تقوية بعض عراقيل توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وهذا خاصة عن طريق:

* إجراء إعتماد أصبح إجباريا لكل الإستثمارات (وهذا يمثل إستمرار لقانون 1966).
* التمويل عن طريق البنوك حدد بـ 30 % من الإستثمار المعتمد.
* مشاريع الإستثمارات يجب أن لا تتجاوز 30 مليون دج من أجل خلق الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات الأسهم، و10 مليون د.ج من أجل إنشاء المؤسسات الفردية.

[1] AGI : Autorisation Globale d'Importation.

* منع إمتلاك عدة مشاريع.

وفي سنة 1983 تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة، وتنسيق الإستثمارات الخاصة (OSCIP) وكان تحت وصاية وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم، وهذا من أجل:

- توجيه الإستثمارات الوطنية الخاصة نحو الأنشطة والمناطق التي تستجيب لإحتياجات التنمية، وتؤمن التكامل مع القطاع العام.
- تأمين التكامل الأفضل للإستثمارات الخاصة في مرحلة التخطيط.

ومع إصدار قانون الإستثمارات 1982، وإنشاء OSCIP، ولأول مرة منذ الإستقلال عرف القطاع الخاص دورا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، كما أن وضع سقف للإستثمارات أدى إلى توجه حصة الإدخار الخاص نحو نفقات غير إنتاجية، أو للمضاربة[1].

ولقد واصلت خلال هذه المرحلة إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التوجه نحو الأنشطة الكلاسيكية، وإلى إسترداد المواد الإستهلاكية النهائية، كما أن إجراءات سنة 1982 أدت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإنطلاق بداية من سنة 1983 من الميول إلى الإستثمار في المجالات التي تركتها سابقا كتحويل المواد والصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة.

3- المرحلة الثالثة (1988 إلى يومينا هذا): مع نهاية الثمانينيات تفاقمت الأزمة الإقتصادية التي عصفت بالجزائر، فلقد قررت التخلي عن النظام الإشتراكي، وتوجه نحو إقتصاد السوق، وبالتالي وضع إطار تشريعي جديد، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، وذلك من خلال وضع الأهداف العامة التالية:

- تعويض الإقتصاد الموجه بإقتصاد السوق.
- البحث عن إستقلالية المؤسسات العمومية، وإخضاعها للقواعد التجارية.
- تحرير الأسعار.
- إستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

1 عبد الرحمان بابنات/ناصر دادي عدون **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**- مرجع سبق ذكره- ص 124.

بالإضافة إلى هذا فإن القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي صدر في سنة 1990، أشارة في المادة 183 منه إلى حرية الإستثمار الأجنبي، إذن هذا القانون فتح الطرق لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي، وتشجيع كل أشكال الشراكة بدون إستثناء بالإضافة إلى حرية إنشاء بنوك أجنبية في الجزائر.

وبالتالي فإنه منذ سنة 1990 أصبحت كل المؤسسات عمومية كانت أو خاصة تستفيد من نفس المعاملة بعد إزالة الإحتكار، وهذا من أجل تقارب كل القوى لتنمية الإقتصاد، وفي هذا الصدد تم إصدار قانون الإستثمار في 1993/10/05 حيث تضمن هذا القانون المحاور التالية[1]:

- حق الإستثمار بحرية.
- المساواة بين المتعاملين الإقتصاديين الخواص الوطنيين أو الأجانب.
- تدخل الدولة محدود في منح الإستثمارات، خاصة فيما يتعلق بالجباية.
- خلق وكالة لدعم ومتابعة الإستثمار (APSI).
- إلغاء إعتماد مشاريع الإستثمار وتعويضها بتقديم التصريح فقط.
- تحديد مدة 60 يوم لدراسة الملف.
- تخفيف وثائق الإستثمارات.
- توضيح، وتخفيف وتدعيم الضمانات وتشجيع الإمتيازات الجبائية والجمركية.
- تدعيم تشجيعات للإستثمارات المنجزة في الجزائر حول الأنظمة الموجودة فيها.

ونشير إلى أنه يوجد ثلاث أنظمة، وهي:

1/ النظام العام.

2/ النظام الخاص للإستثمارات، المنجزة في المناطق المراد ترقيتها.

3/ النظام الخاص للإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

ولقد أصدرت السلطات العمومية في سنة 2001 من أجل ترقية الإستثمارات والقيام

[1] الجريدة الرسمية المؤرخة في 1993/10/05، العدد 64، ص3 إلى ص10.

بالتصحيحات الضرورية الأمر المتعلق بتطوير الإستثمار رقم 01-03 في 2001/08/20، وقانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك تم خلق صندوق لدعم الإستثمارات، والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات، وهذا من أجل[1]:

- ✓ إستقبال، وإعلام، ومساعدة المستثمرين المقيمين والغير المقيمين.
- ✓ تقديم خدمات إدارية.

أما فيما يخص قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يعرف ويحدد إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة، كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هدف الدولة من إتباع هذه السياسة هو لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذا القطاع، خصوصا أنه يتميز بعدة مميزات تسمح بدفع عجلة التنمية الإقتصادية، ومن أهم هذه المميزات ما يلي[2]:

- ✓ بأنها تستعمل تقنيات بسيطة.
- ✓ بقدرتها على توفير مناصب عمل، حيث أنها تتمتع بقدرة عالية في إمتصاص اليد العاملة وهذا نظرا لإنخفاض تكلفة خلق فرص العمل، وأيضا لأنها توفر فرص توظيف يد عاملة أقل مهارة، كما أنها أصبحت مكان عمل خريجي الجامعات في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر، وإنتشار ثقافة الإستثمار.
- ✓ بأنها تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، حيث تقوم بإنتاج السلع الموجهة للسوق المحلية، فضلا عن المكونات والأجزاء التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة، وتقوم بدور المؤسسات أو الصناعات المغذية لها.
- ✓ بأنها تساعد في علاج الإختلالات ميزان المدفوعات من خلال توفير السلع المحلية بدلا من إستيرادها، وكذلك المساهمة في تصدير بعض المنتجات من إنتاجها، بالإضافة إلى علاج العديد من الإختلالات الإقتصادية، مثل الإختلال بين الإدخار والإستثمار خاصة وأن الدول النامية تعاني من إنخفاض معدلات الإدخار والإستثمار،

1 عبد الرحمان بابنات/أناصر دادي عدون **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**- مرجع سبق ذكره- ص126.
2 عبد الرحمان بابنات/أناصر دادي عدون **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**- مرجع سبق ذكره-، ص127.

بحيث أن رأس المال اللازم لإنشاء وإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بكثير مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

- ✓ بأنها تتفرد بقدرتها على الإنتشار الجغرافي، وبذلك فهي تضمن نموا إقتصاديا متوازنا وكذا المجمعات العمرانية الجديدة، وبذلك فهي تساعد على تخفيف مشاكل الإسكان، وتلوث البيئة في المدن الكبيرة.
- ✓ بأنها تساهم في زيادة الدخل القومي خلال فترات قصيرة نسبيا، لأن إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع.

المبحث الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

1- التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في نهاية السداسي الأول من سنة 2013، وصل التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 747934 مؤسسة، منها 747387 مؤسسة خاصة حيث تمثل 60% أشخاص معنوية، و18,27% أشخاص طبيعيين، و22,57% نشاطات حرفية، والباقي 547 مؤسسة ذات طابع عمومي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03): التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول 2013.

نوع المؤسسة		العدد	النسبة (%)
المؤسسات الخاصة	الأشخاص المعنويين	441964	59,09
	الأشخاص الطبعيين	136622	18,27
	النشاطات الحرفية	168801	22,57
المجموع الفرعي		**747387**	**99,93**
المؤسسات العمومية	الأشخاص المعنويين	547	0,07
المجموع الفرعي		**547**	**0,07**
المجموع الكلي		**747934**	**100**

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013 ; n°23 ; Novembre 2013 ; p10.

من الجدول نلاحظ أن:

- حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكبر من حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، وذلك راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف الحكومة لتشجيع القطاع الخاص ودفع به إلى الأمام.
- كما نلاحظ أن الحصة الأكبر هي للأشخاص المعنويين مقارنة مع الأشخاص الطبعيين والنشاطات الحرفية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع (السداسي الأول 2013).

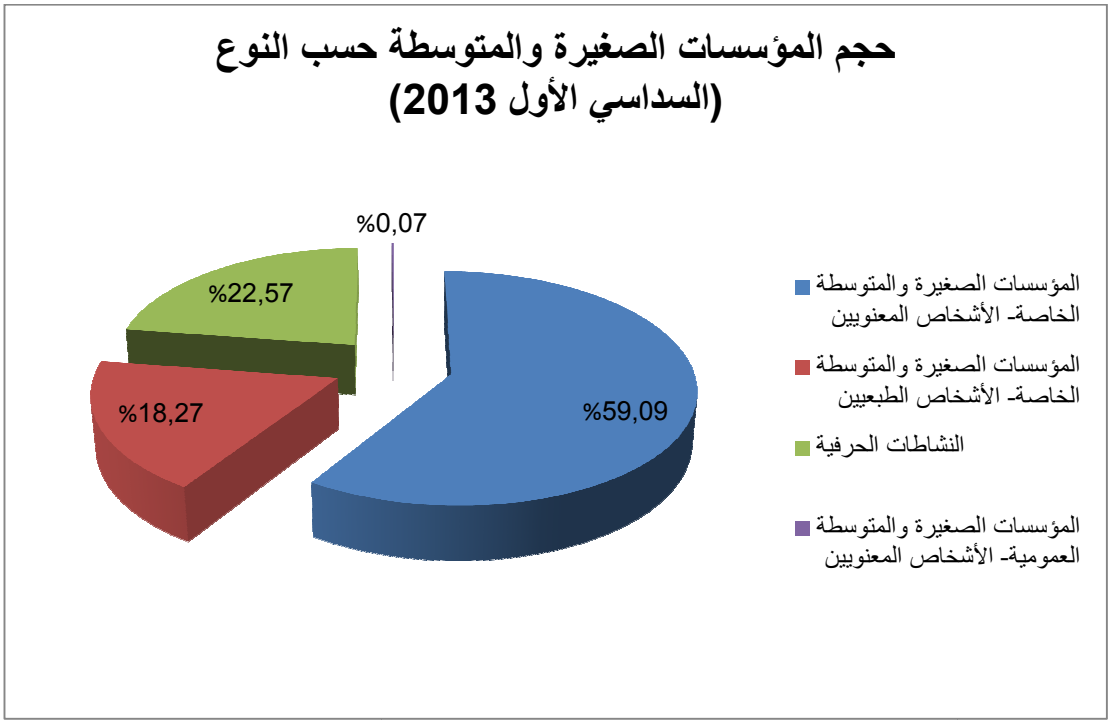

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(03).

2- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المنشأة في سداسي الأول لسنة 2013، بجميع الأشكال القانونية 34811 مؤسسة، وتم شطب 2661 مؤسسة، وإستئناف نشاط 3962 مؤسسة، والجدول رقم (04) يوضح ذلك، وقد سجلت نسبة التطور بـ 8,81% مابين السداسي الأول لسنة 2012، والسداسي الأول لسنة 2013، أي زيادة صافية قدرت بنحو 60548 مؤسسة:

الجدول رقم(04): حركة نمو المؤسسات الصغيرة المتوسطة الخاصة (2013/2012).

طبيعة المؤسسة	2012	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول 2013				السداسي الأول 2013
		الإنشاء	إستئناف النشاط	الشطب	النمو	
الأشخاص المعنويين	420117	20308	3962	2423	21847	441964
الأشخاص الطبعيين	130394	6411	-	183	6228	136622
النشاطات الحرفية	160764	8092	-	55	8037	168801
المجموع	711275	34811	3962	2661	36112	747387

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p10.

والجدول التالي يوضح لنا تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مابين السداسي الأول لسنة 2012 والسداسي الأول لسنة 2013:

الجدول رقم (05): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2012- السداسي الأول 2013).

طبيعة المؤسسة		عدد المؤسسات السداسي الأول 2012	عدد المؤسسات السداسي الأول 2013	النمو	
				العدد	النسبة المئوية (%)
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	الأشخاص المعنويين	407779	441964	34185	8,38
	الأشخاص الطبعيين	124923	136622	11699	9,36
	النشاطات الحرفية	154123	168801	14678	9,52
المجموع الفرعي		686825	747387	60562	8,82
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	الأشخاص المعنويين	561	547	14-	2,50-
المجموع الفرعي		561	547	14-	2,50-
المجموع الكلي		687386	747934	60548	8,81
المجموع الأشخاص المعنويين (الخاصة والعمومية)		408340	442511	34171	8,37

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p11.

من خلال الجدول نلاحظ:

- تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمختلف أشكالها القانونية بمعدل (8.82%).
- وفي نفس الوقت تناقص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ما بين السداسيين بمعدل (- 2.5%).
- وبالتالي فإن المعدل الكلي لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر بحوالي (8.81%).

3- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة القانونية:

في نهاية السداسي الأول لسنة 2013، وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها إلى 747387 مؤسسة، مقسمة إلى:

- الأشخاص المعنويين: 441964 مؤسسة، تمثل 59,09%.
- الأشخاص الطبعيين: 136622 مؤسسة، تمثل 18,27%.
- النشاطات الحرفية: 168801 مؤسسة، تمثل 22,57%.

مقارنة مع السداسي الأول لسنة 2012، زادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة 8,82%، مما يمثل زيادة صافية قدرها 60562 مؤسسة، مقسمة كما يلي:

- الأشخاص المعنويين: 34185 مؤسسة.
- الأشخاص الطبعيين: 11699 مؤسسة.
- النشطات الحرفية: 14678 مؤسسة.

أما فيما يخص تسجيلات "الأشخاص المعنويين" على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء خلال السداسي الأول لسنة 2013 أشارت إلى أن الإنشاء وصل إلى 20308 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة، وفيما يتعلق بالشطب فقد تم شطب 2432 مؤسسة.

وأما بالنسبة "للأشخاص الطبعيين" فنأخذ على سبيل المثال كل من الموثقين، المحامين، المحضرين القضائيين، الأطباء، المهندسين المعماريين والمزارعين ... إلخ، والتي تعتبر مهن حرة، ولاتخضع على عموم للتسجيل في السجل التجاري.

ولقد وصل عدد المهن الحرة إلى 136622، أي 89,14% منها، 62,27% في الفلاحة، و26,87% في الصحة، التسجيلات الجديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء وصلت في السداسي الأول لسنة 2013 إلى 6411 مؤسسة، وهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة تعمل خصوصا في قطاعات الصحة، العدل والمستثمرين الزراعيين، وتوزع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(06): المهن الحرة حسب قطاعات النشاط (2013).

	الصحة	العدل	المستثمرين الزراعيين	المجموع
العدد إلى غاية 2013/06/30	36717	14833	85072	136622
النسبة المئوية (%)	26,87	10,86	62,27	100
الإنشاء	1267	1009	4135	6411
التوقف	12	5	166	183
النمو	1255	1004	3969	6228

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p12.

4- مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات:

وصل إجمالي القوى العاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في نهاية جوان 2013 إلى 1915495[1] عامل، منها 46132 تغطيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، بزيادة قدرت بـ 8,2% مقارنة مع سنة 2012.

[1] Ce chiffre inclut les employeurs des entreprises des PME privées (personnes morales) et les chefs d'entreprises privées relevant des fonctions libérales ainsi que les artisans.

الجدول رقم (07): عدد مناصب شغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013/2012).

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		السداسي الأول لسنة 2012		السداسي الأول لسنة 2013		التطور (%)
		العدد	النسبة المئوية (%)	العدد	النسبة المئوية (%)	
المؤسسات الخاصة	الأجراء	1041221	58,61	1121976	58,57	7,76
	أرباب المؤسسات	686825	38,66	747387	39,02	8,82
المجموع الفرعي		1728046	97,27	1869363	97,59	8,18
المؤسسات العمومية		48415	2,73	46132	2,41	4,72-
المجموع الكلي		1776461	100	1915495	100	7,83

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p13.

من الجدول نلاحظ أن:

- تزايد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمعدل (8,18%).
- تناقص اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بمعدل (-4,72%).
- وفي نفس الوقت سجل تزايد في اليد العاملة على مستوى المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرت بـ (7,83%).

والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم (02): رسم بياني لمناصب الشغل المصرح بها (السداسي الأول2012- السداسي الأول 2013).

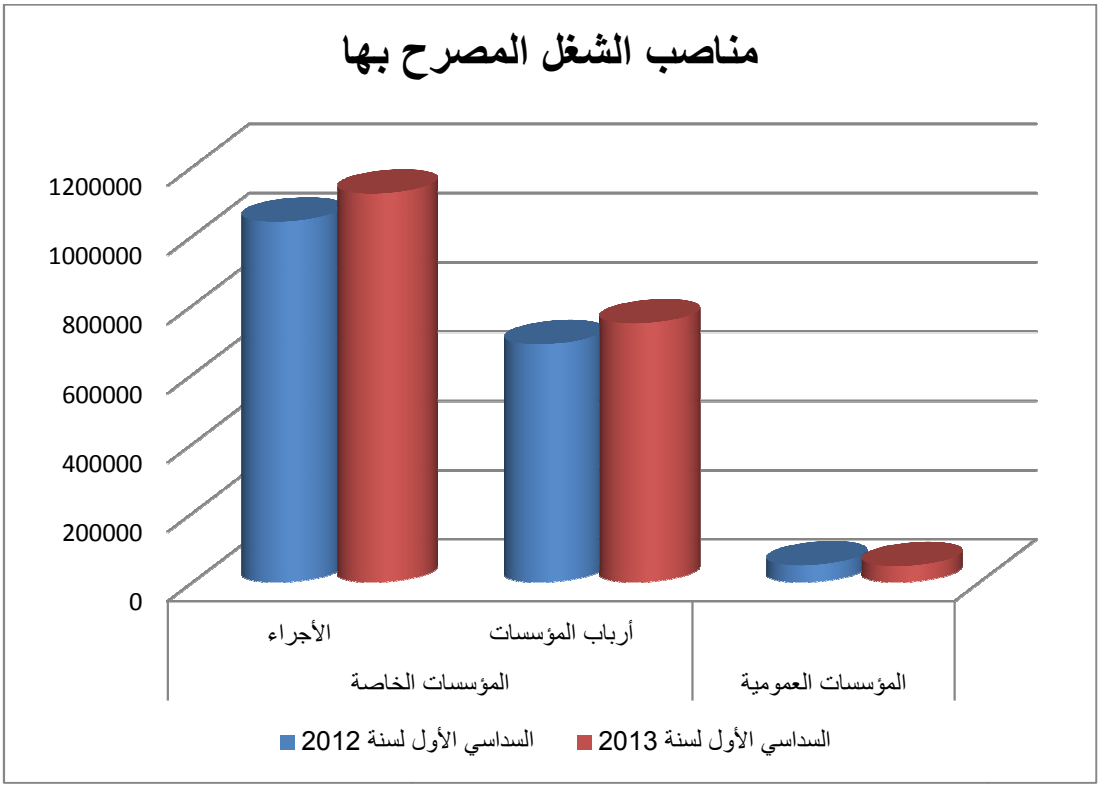

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(07).

ومن خلال الجدول التالي نوضح عدد الأجراء المصرح بهم من طرف الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (الأشخاص المعنويين) وذلك حسب قطاعات النشاطات وعدد الأجراء خلال سداسي الأول لسنة 2013.

الجدول رقم(08): الأجراء المصرح بهم حسب قطاعات النشاطات (2013).

قطاع النشاط	0 إلى 9	10 إلى 49	50 إلى 250	المجموع
الفلاحة والصيد البحري	135	44	0	179
المياه والطاقة	7	0	0	7
المحروقات	100	27	0	127
خدمات والأشغال البترولية	3-	49	0	46
المناجم والمحاجر	40	61	0	101
الحديد والصلب	643	222	0	865
مواد البناء	397	254	0	651
البناء والأشغال العمومية	6154	3807	2103	12064
كيمياء، بلاستيك	140	139	16-	263
الصناعة الغذائية	692	388	255	1335
صناعة النسيج	235	29	0	264
صناعة الجلد	65	0	0	65
صناعة الخشب والورق	512	15	140	667
صناعة مختلفة	145	95	0	240
النقل والمواصلات	1360	458	183	2001
التجارة	3112	1019	507	4738
الفندقة والإطعام	794	179	276	1249
خدمات للمؤسسات	3686	1206	711	5603
خدمات للعائلات	1242	74	54	1370
مؤسسات مالية	146	10	0	156
أعمال عقارية	54	21	0	75
خدمات للمرافق الجماعية	121	212	110	443
المجموع	**19877**	**8309**	**4323**	**32509**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p13.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

تزايد عدد الأجراء يختلف من نشاط إلى أخر بنسب متفاوتة، ولقد بلغت أكبر نسبة في قطاعات النشاط الخمسة التالية، المرتبة تنازليا، وهي: البناء والأشغال العمومية، خدمات للمؤسسات، التجارة، النقل والمواصلات، خدمات للعائلات، ثم تأتي باقي القطاعات.

ولقد قدر المجموع الكلي للأجراء في جميع قطاعات النشاط بحوالي 32509 أجير خلال السداسي الأول لسنة 2013.

5- حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط:

الجدول التالي يوضح حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال وفي مختلف قطاعات النشاط لسداسي الأول من سنة 2013، حيث قسمت إلى 3 مجموعات، وهي كالآتي:

- المجموعة الأولى: من 01 إلى 09 عمال.
- المجموعة الثانية: من 10 إلى 49 عامل.
- المجموعة الثالثة: من 50 إلى 250 عامل.

الجدول رقم(09): حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال (2013).

قطاع النشاط	عدد م.ص.م الخاصة (1 إلى 9 عمال)	عدد م.ص.م الخاصة (10 إلى 49 عامل)	عدد م.ص.م الخاصة (50 إلى 250 عامل)	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفروع
الخدمات	13216 (%98,66)	161 (%1,20)	18 (%0,13)	13395	- النقل والمواصلات - التجارة - الفندقة والإطعام - خدمات للمؤسسات - خدمات للعائلات - مؤسسات مالية - أعمال عقارية - خدمات للمرافق الجماعية
البناء والأشغال العمومية	4534 (%94,79)	223 (%4,66)	26 (%0,54)	4783	- البناء والأشغال العمومية
الصناعة	3285 (%98,09)	59 (%1,76)	5 (%0,15)	3349	- المناجم والمحاجر - الحديد والصلب - مواد البناء - كمياء، مطاط، بلاستيك - الصناعة الغذائية - صناعة النسيج - صناعة الجلد - صناعة الخشب، الفلين والورق - صناعة مختلفة
الفلاحة والصيد البحري	179 (%98,90)	2 (%1,10)	0 (%0,00)	181	- الفلاحة والصيد البحري
خدمات ذات صلة بالصناعة	137 (%98,56)	2 (%1,44)	0 (0,00)	139	- خدمات الأشغال البترولية - المياه والطاقة - المحروقات
المجموع	**21351 (%97,73)**	**447 (%2,05)**	**49 (%0,22)**	**21847**	

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p14.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمركز بنسبة كبيرة في قطاع الخدمات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم قطاع الصناعة، فقطاع الفلاحة والصيد البحري، وفي المرتبة الخامسة قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة، ثم تأتي باقي القطاعات.
- كما أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر في المجموعة الأولي (أي التي تشغل من 01 إلى 09 عمال)، ثم في المجموعة الثانية (التي تشغل من 10 إلى 49 عامل)، وأقل عددا في المجموعة الثالثة (التي تشغل من 50 إلى 250 عامل) وفي بعض الأحيان نجدها منعدمة مثل قطاع الفلاحة والصيد البحري، وقطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة في هذه المجموعة الأخيرة.

6- توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات الإقتصادية:

تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاع الخدمات حيث تمثل تقريبا النصف، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية، وبسبب ضعفها تميل إلى القطاعات والمناطق التي توجد فيها منافسة ضعيفة، حيث تطبيق تشريعات العمل هو أكثر حساسية، والذي يقدم لهم هوامش للتهرب الضريبي على نطاق واسع مثل: النقل في قطاع الخدمات، والبناء في قطاع البناء والأشغال العمومية.

الجدول رقم (10): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاطات (2013/2012).

قطاعات النشاط	السداسي الأول 2012		السداسي الأول 2013		التطور (%)
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
الزراعة	4142	0,02	4458	1,01	7,63
المحروقات،الطاقة المناجم والخدمات ذات الصلة	2014	0,49	2217	0,50	10,08
البناء والأشغال العمومية	139875	34,30	147005	33,26	5,10
التصنيع	65859	16,15	70840	16,26	7,56
الخدمات	195889	48,04	217444	49,20	11,00
المجموع الإجمالي	**407779**	**100**	**441964**	**100**	**8,38**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p15.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

القطاعات التي تنشأ فيها المؤسسات بأكثر قوة هي الخدمات (11% خلال السداسيين)، يليها الهيدروكاربونات، الطاقة، المناجم، وخدمات ذات الصلة (10,08%).

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي وصل عددها إلى 70840 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2013، على خلاف السداسي الأول لسنة 2012 حيث وصلت إلى 65859 مؤسسة، أي بزيادة قدرت بحوالي 7,56% وهو نمو أقل بكثير من المستوى العام لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (8,38%).

وحسب القطاع الصناعي، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في الغالب على النحو التالي:

- صناعة المواد الغذائية: 21022 مؤسسة تمثل 29,69% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- صناعة الخشب والورق: 15157 مؤسسة، تمثل 21% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صناعة الحديد والصلب: 10875 مؤسسة، تمثل 15,35 من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مواد البناء: 9337 مؤسسة، تمثل 13,18 من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما نلاحظ أيضا مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى توقفت عن النشاط، أن الإنشاء الفعلي وصل إلى 20308 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، و3054 مؤسسة مصغرة، أي بزيادة وصلت إلى 2423 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، و279 مؤسسة مصغرة.

7- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي توقفت عن النشاط حسب قطاعات النشاط:

خلال السداسي الأول لسنة 2013، كان هناك ما مجموعه 2661 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توقفت عن النشاط، منها 2423 مؤسسة ذات شخصة معنوية، و183 مؤسسة ذات شخصة طبيعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المتوقفة عن النشاط (2013).

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة	أشخاص معنوية	أشخاص طبيعية	الحرفية	المجموع
عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط	2423	183	55	2661
النسبة المئوية (%)	91,06	6,88	2,07	100

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p15.

1/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية المتوقفة عن عن النشاط:

وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية المشطوبة خلال السداسي الأول لسنة 2013 إلى 2423 مؤسسة مسجلة بذلك معدل 0,49 %، هذا العدد الملاحظ مقارنة مع العدد المسجل خلال السداسي الأول لسنة 2012 حيث سجلت 1987 مؤسسة بمعدل 0,55% (أي إختفاء 436 مؤسسة صغيرة ومتوسطة).

إرتفاع المؤسسات المتوقفة عن النشاط الملاحظ في قطاع الخدمات 252 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمعدل 53,53 % مشطوبة في السداسي الأول 2013، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية 128 مؤسسة بمعدل 33,26% مشطوبة خلال نفس الفترة المذكورة سابقا.

إذن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر تأثرا بتوقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن النشاط.

والجدول التالي يبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية المتوقفة عن النشاط حسب قطاع النشطات؛

الجدول رقم(12):المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية المتوقفة عن النشاط حسب قطاع النشاط (2013/2012).

قطاعات النشاط	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	العدد	النسبة (%)
الفلاحة والصيد البحري	21	30	9	1.24
المحروقات والطاقة	7	11	4	0.45
البناء والأشغال العمومية	678	806	128	33.26
الصناعة	236	279	43	11.51
الخدمات	1045	1297	252	53.53
المجموع الإجمالي	**1987**	**2423**	**436**	

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p17.

والجدول التالي يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط في مختلف مجالات قطاع الخدمات خلال السداسي الأول لسنة 2012 و 2013؛

الجدول رقم(13): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط في قطاع الخدمات (2013/2012).

فروع قطاع الخدمات	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	النسبة للسداسي الأول 2013 (%)
النقل والمواصلات	250	257	19.82
التجارة	329	385	29.68
الفندقة والإطعام	105	113	8.71
خدمات للمؤسسات	199	355	27.37
خدمات العائلات	139	165	12.72
المؤسسات المالية	5	8	0.62
أعمال عقارية	5	7	0.54
خدمات للمرافق الجماعية	13	7	0.54
مجموع الخدمات	**1045**	**1297**	100

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p17.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

نشاط التجارة هو أكثر عرضة حيث تم شطب 385 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمعدل 29,68% خلال السداسي الأول 2013، كما سجل نشاط النقل وجود ضعف شديد في تقديم التسهيلات من أجل خلق مؤسسات مصغرة.

2/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص معنوية المتوقفة عن النشاط في قطاع الصناعة:

على مستوى قطاع الصناعة، هناك إرتفاع في معدل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط خاصة في نشاط الصناعة الغذائية بنسبة 39,43% و 110 مؤسسة مشطوبة من مجموع 279 مؤسسة مسجلة خلال السداسي الأول 2013. فعدم نضج في إنطلاق المشاريع وإنعدام القدرة التنافسية يعد سببا جزئيا في توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن النشاط، وفي مايلي جدول يبين عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة المتوقفة عن النشاط في القطاع الصناعي خلال السداسي الأول لسنتين 2012 و2013.

الجدول رقم(14): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط في قطاع الصناعة (2013/2012).

	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	النسبة السداسي الأول 2013 (%)
الحديد والصلب	26	36	12.90
مواد البناء	24	27	9.68
كيمياء، بلاستيك	13	7	2.51
صناعة غذائية	91	110	39.43
صناعة النسيج	9	17	6.09
صناعة الجلد	3	5	1.79
صناعة الخشب والورق	59	63	22.58
صناعة مختلفة	11	14	5.02
مجموع الصناعة	236	279	

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p18.

3/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص طبيعية المتوقفة عن النشاط:

خلال السداسي الأول 2013 هناك مجموع 183 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة أشخاص طبيعية توقفت عن النشاط.

الجدول رقم(15): المؤسسات الصغيرة المتوسطة أشخاص طبيعية المتوقفة عن النشاط (2013).

	الصحة	القضاء	إستغلال الزارعي	المجموع
عدد المؤسسات المشطوبة	12	5	166	183
النسبة (%)	6,56	2,73	90,71	100

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p17.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

نشاط الإستغلال الزراعي هو أكثر عرضة لتوقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه عن باقي النشاطات بنسبة قدرت بـ (90,71%)، والشكل التالي يوضح ذلك؛

الشكل رقم(03):المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص طبيعية متوقفة عن النشاط (2013).

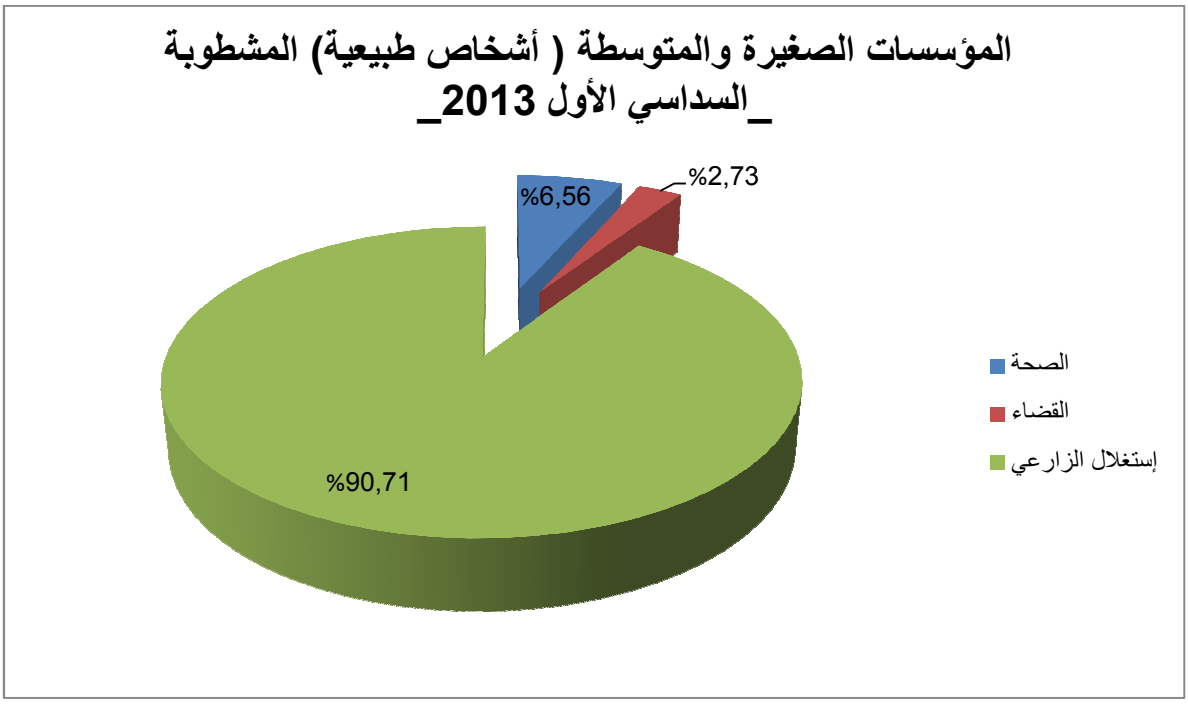

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(15).

8- جغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن بتوزيع غير متساوي، أغلبها في 12 ولاية من بين 48 ولاية، حيث تتمركز أكثر من 53% مؤسسة صغيرة ومتوسطة في 4 ولايات فقط (الجزائر 11,51%، تيزي وزو، وهران وبجاية تستقبل تقريبا 27% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن).

ومن حيث التطور، ولاية تيبازة (+10,70%)، البليدة (+10,70%)، سطيف (+10,06%)، بومرداس (+9,87%)، بجاية (+9,60%)، وتيزي وزو (+9,14%)، هذه هي الولايات التي سجلت أعلى معدلات في النمو، حيث تجاوزت معدل النمو الإجمالي على المستوى الوطني.

والجدول التالي يوضح تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ولاية خلال السداسي الأول لسنة 2012، والسداسي الأول 2013:

الجدول رقم (16): ترتيب 12 ولاية الأولى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013/2012).

الرقم	الولاية	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	النسبة (%)	التطور (%)
01	الجزائر	47253	50887	11.51	7.69
02	تيزي وزو	24068	26267	5.94	9.14
03	وهران	19200	20759	4.70	8.12
04	بجاية	18872	20684	4.68	9.60
05	سطيف	18044	19859	4.49	10.06
06	تيبازة	16350	18109	4.10	10.76
07	بومرداس	14463	15891	3.60	9.87
08	البليدة	13620	15050	3.41	10.50
09	قسنطينة	13010	14002	3.17	7.62
10	باتنة	10314	11194	2.53	8.53
11	عنابة	10357	11066	2.50	6.85
12	الشلف	10040	10676	2.42	6.33
المجموع الجزئي		215591	234444	53.05	74..8
المجموع		407779	441964	100	8.38

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p19.

أما حسب المنطقة، فتتمركز أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال مقارنة بالجنوب، ففي شمال توجد 12 ولاية التي تعتبر الأولى في تجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي منطقة الجنوب تتجمع 262423 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (59,38%)، تتوزع كما يلي في الهضاب العليا 134960 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (30,54%)، وفي الجنوب والجنوب الكبير 44581 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (10,09% من مجموع الكلي).

الجدول رقم(17): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولاية (2013/2012).

الرقم	الولايات	2012	حركية السداسي الأول 2013				السداسي الأول 2013
			الإنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
01	الجزائر	48419	2295	125	298	2468	50887
02	تيزي وزو	24754	1229	135	419	1513	26267
03	وهران	19692	978	172	261	1067	20759
04	بجاية	19374	1188	68	190	1310	20684
05	سطيف	18730	946	152	335	1129	19859
06	تيبازة	16969	1127	111	124	1140	18109
07	بومرداس	15004	845	30	72	887	15891
08	البليدة	14073	833	35	179	977	15050
09	قسنطينة	13450	565	79	66	552	14002
10	باتنة	10679	508	36	43	515	11194
11	عنابة	10670	330	9	75	396	11066
12	الشلف	10297	407	76	48	379	10676
13	برج بوعريريج	9057	469	22	107	554	9611
14	بويرة	8866	602	17	148	733	9599
15	سكيكدة	9233	419	111	55	363	9596
16	تلمسان	8749	490	56	114	548	9297
17	المسيلة	8569	350	4	75	421	8990
18	ميلة	7611	434	17	55	472	8083
19	جيجل	7447	476	134	154	396	7843
20	سيدي بلعباس	7296	345	16	41	370	7666
21	غرداية	7186	238	23	74	289	7475
22	ورقلة	7027	277	26	24	275	7302
23	عين الدفلة	6829	279	3	57	333	7162
24	معسكر	6620	555	163	86	478	7098
25	المدية	6752	255	88	76	243	6995
26	مستغانم	6689	248	51	90	287	6976
27	الجلفة	6477	319	7	58	370	6847
28	تيارت	6225	122	4	27	145	6370
29	تبسة	6104	184	0	21	205	6309

30	غليزان	5854	188	28	30	190	6044
31	بسكرة	5611	185	33	51	203	5814
32	بشار	5341	208	11	32	229	5570
33	الواد	5190	317	22	51	346	5536
34	قالمة	5139	306	15	78	369	5508
35	خنشلة	5197	168	37	32	163	5360
36	أم البواقي	4623	232	28	33	237	4860
37	عين تموشنت	4544	134	19	21	136	4680
38	سوق هراس	4349	150	43	22	129	4478
39	الأغواط	4214	213	26	33	220	4434
40	الطارف	3928	171	28	54	197	4125
41	أدرار	3196	102	136	23	11-	3185
42	سعيدة	2464	108	6	28	130	2594
43	تمنراست	2292	120	30	24	114	2406
44	النعامة	2305	93	65	31	59	2364
45	البيض	2232	83	5	3	81	2313
46	تسمسيلت	2031	123	7	24	140	2171
47	تندوف	1393	49	6	11	54	1447
48	إليزي	1366	45	8	9	46	1413
المجموع		**420117**	**20308**	**2423**	**3962**	**21847**	**441964**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p20.

9- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة: الشكلين التاليين يوضحان توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوطن، حيث الشكل الأول يوضح نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب كل منطقة، والشكل الثاني يبين العدد الصافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها حسب كل منطقة خلال السداسي الأول 2013؛

الشكل رقم(04): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المنطقة (السداسي الأول 2013).

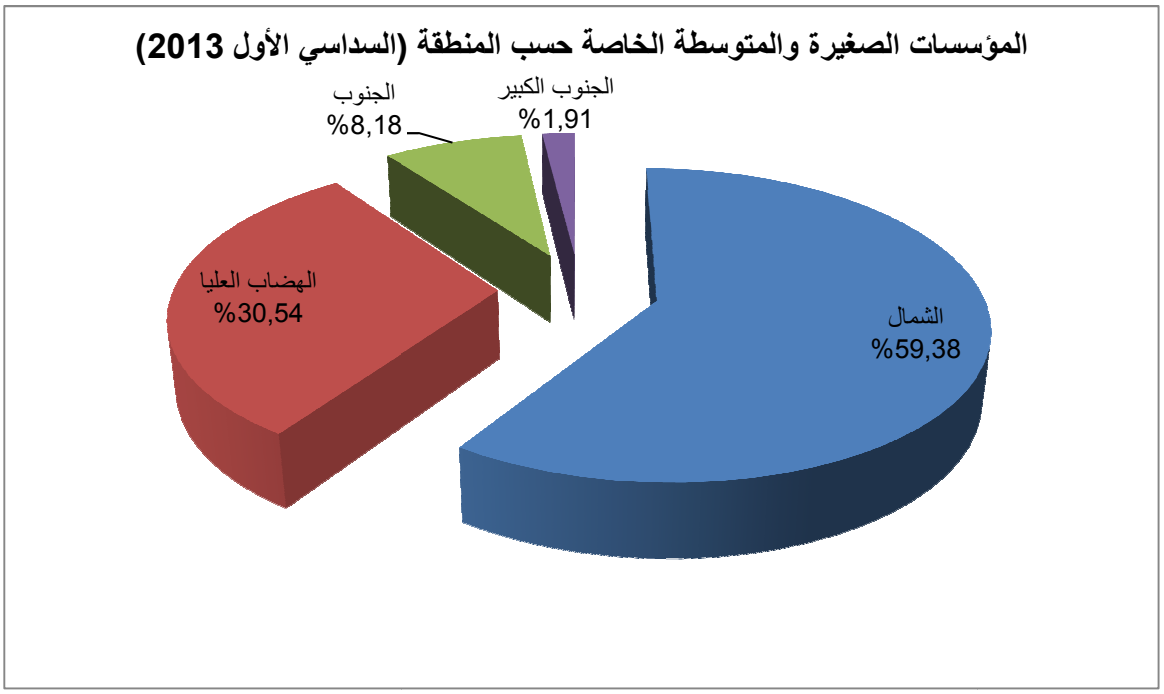

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semestre 2013 ; n°23 ; Novembre 2013 ; p21.

الشكل رقم(05): الإنشاء الصافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة (السداسي الأول 2013).

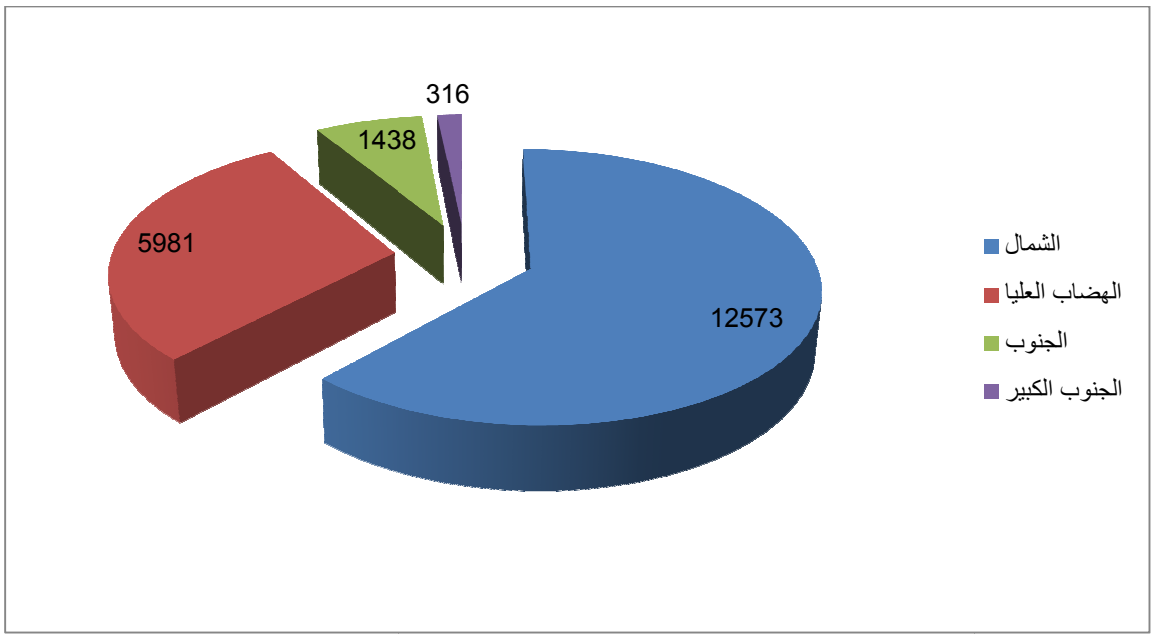

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semestre 2013 ; n°23 ; Novembre 2013 ; p21.

من الشكلين السابقين نلاحظ أن:

خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في شمال، بدرجة أقل من الهضاب العليا، وفرق كبير مقارنة مع الجنوب والجنوب الكبير.

والجدول التالي يوضح حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات خلال السداسي الأول 2013 مقارنة مع سنة 2012؛

الجدول رقم(18): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (2013/2012).

المنطقة	السداسي الأول 2012	حركية السداسي الأول 2013				السداسي الأول 2013
		الإنشاء	الشطب	إعادة الإنشاء	التطور	
الشمال	248985	12573	1492	2357	13438	262423
الهضاب العليا	128316	5981	610	1273	6644	134960
الجنوب	34569	1438	141	265	1562	36131
الجنوب الكبير	8247	316	180	67	203	8450
المجموع	**420117**	**20308**	**2423**	**3962**	**21847**	**441964**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p21.

من الجدول نلاحظ أن:

تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السداسي الأول لسنة 2012 إلى السداسي الأول لسنة 2013 في جميع المناطق بنسبة مختلفة، وتبقى الحصة الكبرى دائما لمنطقة الشمال ثم تأتي منطقة الهضاب العليا، يليها الجنوب وفي الأخير الجنوب الكبير.

وفيما يلي سوف نقوم بدراسة حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل منطقة على حدى:

1/ منطقة الشمال:

الجدول رقم(19): حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال (2013/2012).

الولاية	2012	حركية السداسي الأول 2013				السداسي الأول 2013
		الإنشاء	الشطب	إعادة الإنشاء	التطور	
الوسط						
تزي وزو	24754	1229	135	419	1513	26267
الجزائر	48419	2295	125	298	2468	50887
بومرداس	15004	845	30	72	887	15891
الشلف	10297	407	76	48	379	10676
البليدة	14073	833	35	179	977	15050
تيبازة	16969	1127	111	124	1140	18109
الشرق						
جيجل	7447	476	234	154	396	7843
سكيكيدة	9233	419	111	55	363	9596
قسنطينة	13450	565	79	66	552	14002
عنابة	10670	330	9	75	396	11066
قالمة	5139	306	15	78	369	5508
الطارف	3928	171	28	54	197	4125
بجاية	19374	1188	68	190	1310	20684
الغرب						
مستغانم	6689	248	51	90	287	6976
وهران	19692	978	172	261	1067	20759
معسكر	6620	555	163	86	478	7098
عين تيموشنت	4544	134	19	21	136	4680
عين الدفلة	6829	279	3	57	333	7162
غليزان	5854	188	28	30	190	6044
المجموع	**248985**	**12573**	**1492**	**2357**	**13438**	**262423**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p22.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع ولايات منطقة الشمال، وسجلت أكبر زيادة في ولاية الجزائر فيما يخص جهة الوسط، وولاية بجاية في جهة الشرق، وولاية وهران في جهة الغرب.

وعلى مستوى منطقة الشمال تبقى ولاية الجزائر هي الولاية التي سجل بها أكبر زيادة حيث قدرت بـ (2468) مؤسسة.

والشكل التالي يوضح توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال السداسي الأول لسنة 2013، حسب منطقة الشمال على خريطة الجزائر.

الشكل رقم(06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب منطقة الشمال (السداسي الأول 2013).

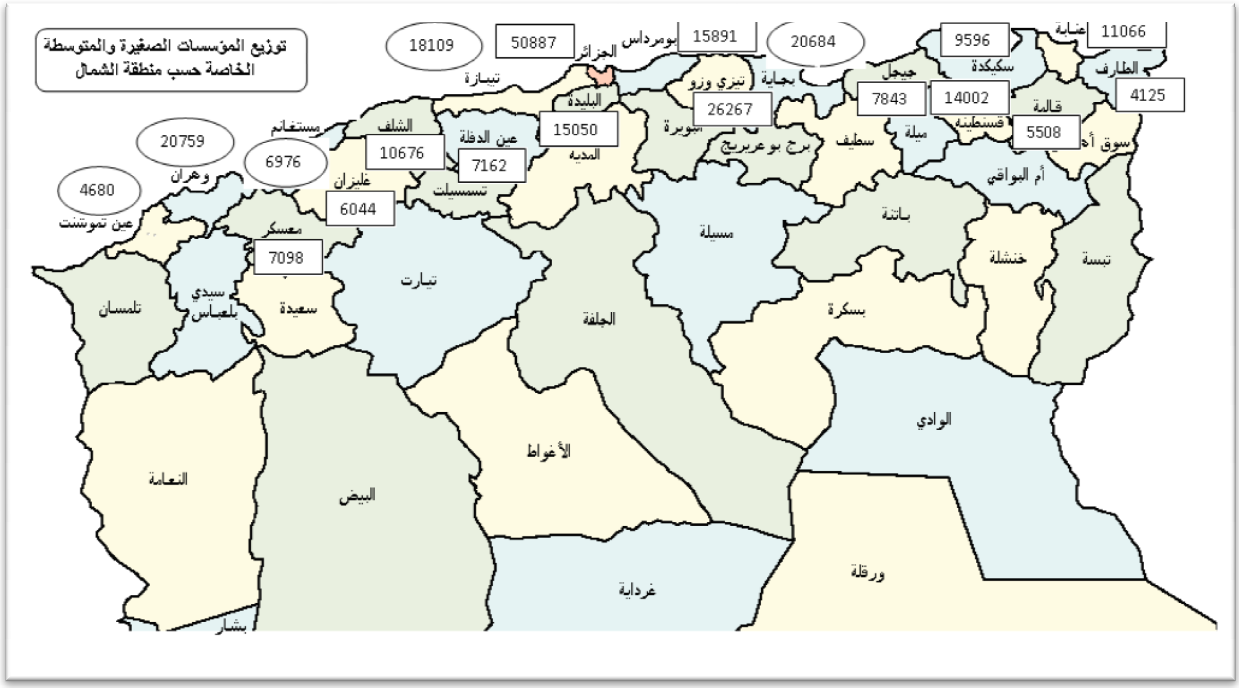

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(19).

2/ منطقة الهضاب العليا:

الجدول رقم(20): حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهضاب العليا (2013/2012).

الولاية	السداسي الأول 2012	حركية السداسي الأول 2013				السداسي الأول 2013
		الإنشاء	الشطب	إعادة الإنشاء	التطور	
تبسة	6104	184	0	21	205	6309
أم البواقي	4623	232	28	33	237	4860
خنشلة	5197	168	37	32	163	5360
باتنة	10679	508	36	43	**515**	11194
سطيف	18730	946	152	335	**1129**	19859
برج بوعريريج	9057	469	22	107	**554**	9611
المسيلة	8569	350	4	75	421	8990
الجلفة	6477	319	7	58	370	6847
ميلة	7611	434	17	55	472	8083
تلمسان	8749	490	56	114	**548**	9297
سيدي بلعباس	7296	345	16	41	370	7666
تسمسيلت	2031	123	7	24	140	2171
تيارت	6225	122	4	27	145	6370
سعيدة	2464	108	6	28	130	2594
البيض	2232	83	5	3	81	2313
البويرة	8866	602	17	148	**733**	9599
سوق هراس	4349	150	43	22	129	4478
المدية	6752	255	88	76	243	6995
النعامة	2305	93	65	31	59	2364
المجموع	**128316**	**5981**	**610**	**1273**	**6644**	**134960**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p23.

أما فيما يخص منطقة الهضاب العليا فلقد إحتلت الولايات التالية المراتب الخمس الأولى: سطيف، البويرة، برج بوعريريج، تلمسان، باتنة من حيث أكبر نسبة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين السداسيين.

وتبقى ولاية سطيف تحتل المرتبة الأولى في كونها الولاية التي بها أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول لسنة 2013 فيما يتغير ترتيب باقي الولايات.

والشكل التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خريطة في منطقة الهضاب العليا حسب السداسي الأول لسنة 2013.

الشكل رقم(07): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منطقة الهضاب العليا (السداسي الأول 2013).

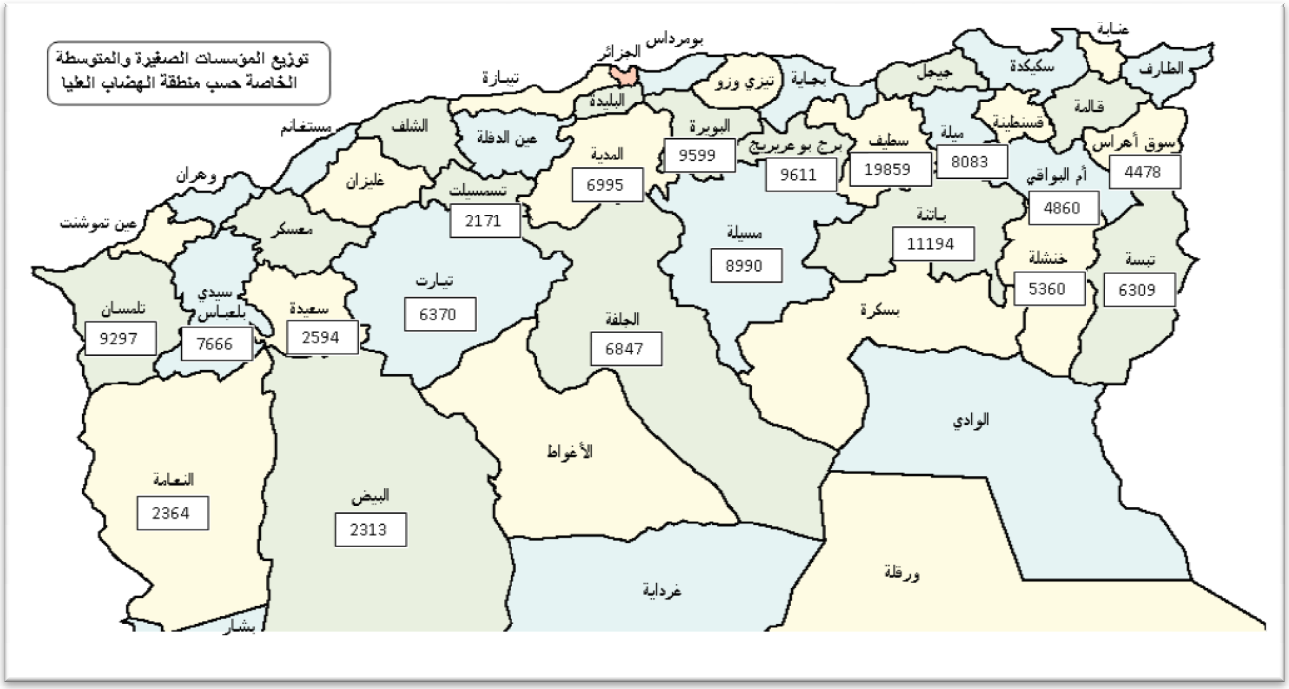

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(20).

3/ منطقة الجنوب والجنوب الكبير:

الجدول رقم (21): حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب والجنوب الكبير (2013/2012).

الولاية	2012	حركية السداسي الأول 2013				السداسي الأول 2013
		الإنشاء	الشطب	إعادة الإنشاء	التطور	
1. الجنوب						
بسكرة	5611	185	33	51	203	5814
الواد	5190	317	22	51	346	5536
ورقلة	7027	277	26	24	275	7302
غرداية	7186	238	23	74	289	7475
بشار	5341	208	11	32	229	5570
الأغواط	4214	213	26	33	220	4434
المجموع الجزئي	**34569**	**1438**	**141**	**265**	**1562**	**36131**
2. الجنوب الكبير						
إليزي	1366	45	8	9	46	1412
تمنراست	2292	120	30	24	114	2406
تندوف	1393	49	6	11	54	1447
أدرار	3196	102	136	23	11-	3185
المجموع الجزئي	**8247**	**316**	**180**	**67**	**203**	**8450**
المجموع الكلي	**42816**	**1754**	**321**	**332**	**1765**	**44581**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p24.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع ولايات الجنوب والجنوب الكبير ما بين السداسي الأول لسنة 2012 والسداسي الأول لسنة 2013 بإستثناء ولاية أدرار التي تناقص فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ (-11) مؤسسة، والتي تقع في منطقة الجنوب الكبير.
- أما المعدل الإجمالي لتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب والجنوب الكبير فقد وصل إلى 1765 مؤسسة مابين السداسيين.

والشكل التالي يوضح توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول لسنة 2013 على خريطة في منطقة الجنوب والجنوب الكبير.

الشكل رقم(08): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب منطقة الجنوب والجنوب الكبير.

(عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول 2013)

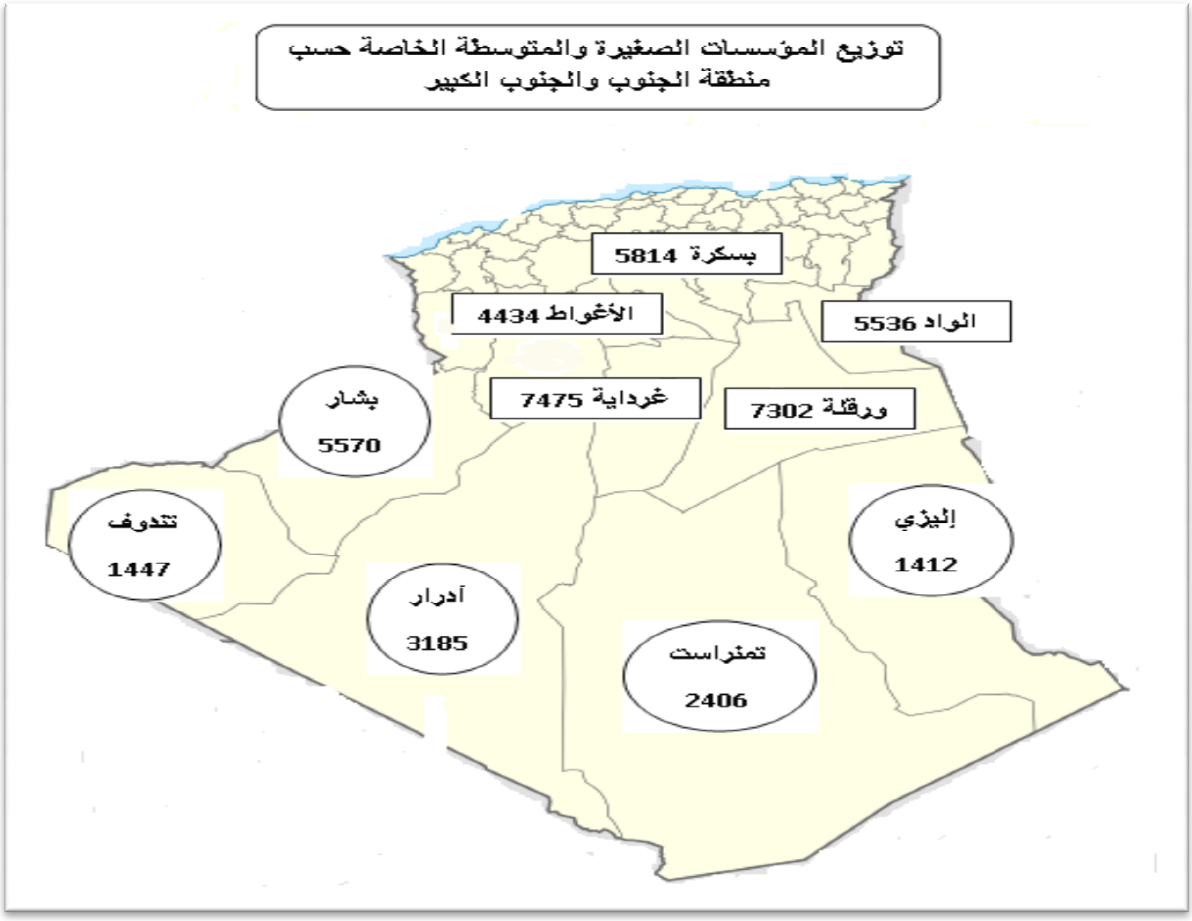

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(21).

والجدول التالي يوضح تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع ولايات الوطن بالنسبة إلى عدد السكان في كل ولاية.

الجدول رقم(22): تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنوية) حسب الولاية (2013).

معدل التمركز = (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ عدد السكان المقيمين)*100

الولاية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2013)	عدد السكان حسب الولاية (RGBH 2008)	معدل التمركز
جهة الوسط			
الجزائر	50887	2988145	17.03
تيزي وزو	26267	1127607	23.29
تيبازة	18109	591010	**30.64**
بومرداس	15891	802083	19.81
البليدة	15050	1002937	15.01
الشلف	10676	1002088	10.65
المجموع الجزئي	**136880**	**7513870**	**18.22**
جهة الشرق			
بجاية	20684	912577	**22.67**
قسنطينة	14002	938475	14.92
عنابة	11066	609499	18.16
سكيكيدة	9596	898680	10.68
جيجل	7843	636948	12.31
قالمة	5508	482430	11.42
الطارف	4125	408414	10.10
المجموع الجزئي	**72824**	**4887023**	**14.90**
جهة الغرب			
وهران	20759	1454078	**14.28**
عين الدفلة	7162	766013	9.35
معسكر	7098	784073	9.05
مستغانم	6976	737118	9.46
غليزان	6044	726180	8.32
عين تموشنت	4680	371239	12.61
المجموع الجزئي	**52719**	**4838701**	**10.90**
جهة الهضاب العليا			
سطيف	19859	1489979	13.33
باتنة	11194	1119791	10.00
برج بوعريريج	9611	628475	**15.29**
البويرة	9599	695583	13.80
تلمسان	9297	949135	9.80
المسيلة	8990	990591	9.08

ميلة	8083	766886	10.54
سيدي بلعباس	7666	604744	12.68
المدية	6995	819932	8.53
الجلفة	6847	1092184	6.27
تيارت	6370	846823	7.52
تبسة	6309	648703	9.73
خنشلة	5360	386683	13.86
أم البواقي	4860	621612	7.82
سوق هراس	4478	438127	10.22
سعيدة	2594	330641	7.85
نعامة	2364	192891	12.26
البيض	2313	228624	10.12
تسمسيلت	2171	294476	7.37
المجموع الجزئي	**134960**	**13145880**	**10.27**
جهة الجنوب			
غرداية	7475	363598	20.56
ورقلة	7302	558558	13.07
بسكرة	5814	721356	8.06
بشار	5570	270061	**20.62**
الواد	5536	647548	8.55
الأغواط	4434	455602	9.73
المجموع الجزئي	**36131**	**3016723**	**11.98**
جهة الجنوب الكبير			
أدرار	3185	399714	7.97
تمنراست	2406	176637	13.62
تندوف	1447	49149	**29.44**
إليزي	1412	52333	26.98
المجموع الجزئي	**8450**	**677833**	**12.47**
المجموع الكلي	**441964**	**34080030**	**12.97**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p25.

إذن معدل التمركز هو الأخر يختلف من ولاية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى حيث سجل أعلى معدل تمركز في ولاية تيبازة (30,64%) في جهة الوسط، وولاية بجاية (22,67%) في جهة الشرق، وولاية وهران (14,28%) في جهة الغرب، وبالتالي:

تكون ولاية تيبازة (30,64%) هي الولاية التي بها أكبر معدل لتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشمال، وولاية برج بوعريريج (15,29%) في منطقة الهضاب العليا، وولاية بشار (20,62%) في منطقة الجنوب، وولاية تندوف (29,44%) في منطقة الجنوب الكبير.

المبحث الرابع: دور وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري؛

لمعرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد، نقوم بدراسة عدد المؤسسات الموجودة، ونسبة اليد العاملة التي تشغلها كأحد معايير لتحديد أدائها على المستوى الوطني.

1- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطني:

الجدول التالي يبين لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام والقطاع الخاص، وحجم اليد العاملة في كلا القطاعين من سنة 2004 إلى غاية سنة 2013:

الجدول رقم (23): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2013/2004).

السنوات	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع الكلي
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
2004	312181	99,75	778	0,25	312959
2005	341914	99,75	874	0,25	342788
2006	376028	99,80	739	0,19	376767
2007	410293	99,84	666	0,16	410959
2008	518900	99,88	626	0,12	519526
2009	570240	99,90	598	0,10	570838
2010	618515	99,91	557	0,09	619072
2011	658737	99,91	572	0,09	659309
2012	686825	99,92	561	0,08	687386
2013	747387	99,93	547	0,07	747934

المصدر: : المعطيات مجمعة من طرف الباحثة بالإعتماد على **"نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر من سنة 2004 إلى سنة 2013".**

من خلال الجدول نلاحظ:

التطور الذي حصل في القطاع الخاص يعود إلى إنشاء 18987 مؤسسة جديدة، وإعادة تنشيط حوالي 1920 مؤسسة بعد توقيفها مؤقتا وحل 3407 مؤسسة.

- ومن سنة 2004 إلى 2005 و2006 إرتفع العدد الصافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 20393 ثم بـ 23964 مؤسسة، في الوقت الذي كانت فيه الزيادة في القطاع العمومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر فقط بـ 96 مؤسسة لسنة 2005، وبعدها إنخفض بـ 139 مؤسسة.

وتظهر هذه الإحصائيات الزيادة السريعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، الذي بدأ يأخذ مكانه شيئا فشيئا في الإقتصاد الجزائري المتوجه نحو إقتصاد السوق، في نفس الوقت تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العمومي.
ومن حيث قطاعات النشاط التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأكثر أهمية ندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم(24): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاطات الإقتصادية (2013/2004).

قطاع النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البناء والأشغال العمومية	72869	80716	90702	100250	111978	118268	129762	135752	14222	147005
التجارة والتوزيع	37954	42183	46461	50764	55551	58165	64962	69837	76050	80863
النقل والإتصال	20294	22119	24252	26487	28885	29776	33848	36620	394426	41722
خدمات مقدمة للأسر	16933	18148	19438	20829	22529	23461	25403	26977	29046	30982
الفندقة والمطاعم	14103	15099	16230	17178	18265	18819	20401	21251	22590	23649
الصناعة الغذائية	13673	14417	15270	16109	17045	17376	18394	19172	20198	21022

خدمات مقدمة للمؤسسات	10843	12143	14134	16310	18473	19838	23541	26595	31476	34463
القطاعات الأخرى	38780	41017	43319	46019	48661	49783	53008	55557	59091	62258
المجموع الإجمالي	**225449**	**245482**	**269806**	**293946**	**321387**	**335486**	**369319**	**391761**	**420117**	**441964**

المصدر: المعطيات مجمعة من طرف الباحثة بالإعتماد على **"نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر من سنة 2004 إلى سنة 2013".**

من خلال الجدول نلاحظ:

- قطاعات النشاط الإقتصادية التي شهدت فيها زيادة متفاوتة هي قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يستحوذ على أعلى عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حصل على أكبر زيادة.
- ثم يأتي من بعده قطاع التجارة والتوزيع والنقل والإتصال سواء من حيث الأهمية في النسيج الإقتصادي الوطني، أو من حيث نسبة الإرتفاع في عدد المؤسسات.

2- نسبة اليد العاملة التي تشغلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أما فيما يخص اليد العاملة التي تشغلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين، نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(25): اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة المتوسطة العامة والخاصة (2013/2004).

السنة	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة[1]	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العمومية	المجموع
2004	766678	71826	**838504**
2005	1081573	76283	**1157856**
2006	1190986	61661	**1252647**

[1] **"اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة الخاصة"** تمثل كل من الأجراء + أرباب المؤسسات + اليد العاملة في نشاطات الصناعة التقليدية.

2007	1298253	57146	**1355399**
2008	1487423	52786	**1540209**
2009	1598635	51149	**1649784**
2010	1577030	48656	**1625686**
2011	1676111	48086	**1724197**
2012	1728046	48415	**1776461**
2013	1868363	46132	**1915495**
المجموع	**14274098**	**562140**	**14836238**

المصدر: المعطيات مجمعة من طرف الباحثة بالإعتماد على **"نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر من سنة 2004 إلى سنة 2013".**

من خلال الجدول نلاحظ:

- إرتفاع اليد العاملة من سنة 2003 إلى سنة 2006 على التوالي بـ 54703، 20229 و65149 عامل بالنسبة للقطاع الخاص.
- إنخفاض اليد العاملة بـ 2937 بين سنتي 2003 و2004، ليرتفع بـ 4457 عامل في سنة 2005، ثم ينخفض بـ 14622 عامل في سنة 2006 بالنسبة للقطاع العمومي.
- وتقدر الزيادة الإجمالية لليد العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 51766 عامل، والذي تقابله زيادة بـ 17500 مؤسسة خلال سنة 2004، و54686 عامل يقابله 20489 مؤسسة في سنة 2005، و50527 عامل مقابل 23829 مؤسسة في سنة 2006.

الشكل رقم(9): الرسم البياني لتعداد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية (2013/2004).

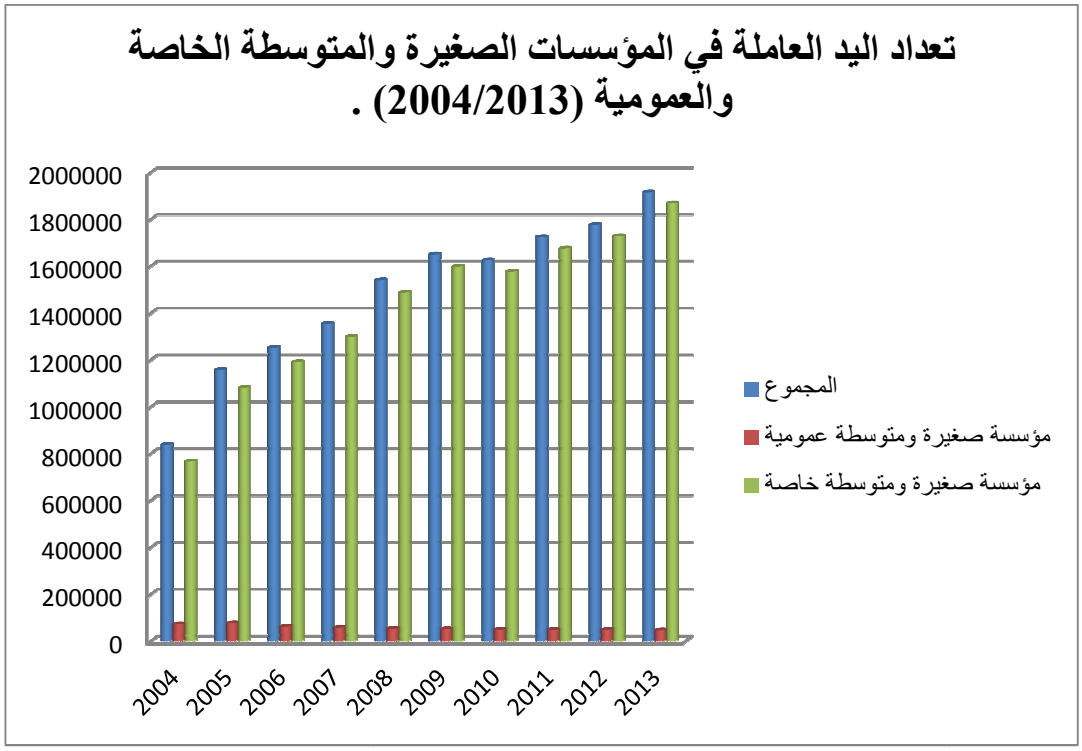

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(25).

المبحث الخامس: وضعية حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البرنامج الوطني؛

في مايلي سوف نوضح حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البرامج الوطنية التي أعتمدت لمساعدة هذه المؤسسات ومرافقتها في مرحلة الإنشاء، ودعمها من أجل تنميتها وترقيتها.

- ✓ **توزيع الملفات المستقبلة حسب الإدارات المفوضة:** الجدول التالي يوضح حالة توزيع الملفات المستقبلة على مستوى الإدارات المفوضة لإستقبال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجد خمسة إدارات على مستوى الوطني (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف).

الجدول رقم (26): حالة توزيع الملفات حسب الإدارات المفوضة (2013).

الملحقات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)
الجزائر	685	21,91
عنابة	835	26,71
غرداية	86	2,75
وهران	431	13,79
سطيف	1089	34,84
المجموع	3126	100

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p26.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

عدد الملفات المستقبلة في سطيف قد سجلت أكبر عدد (34,84%)، تليها عنابة (26,71%) وربما هذا العدد الكبير للملفات ما يفسر تفويض إدارتين في منطقة الشرق لمعالجتها، تليهما الجزائر التي تمثل الوسط، ثم وهران في الغرب، ثم تأتي غرداية في منطقة الجنوب حيث سجلت أصغر نسبة (2,75%).

- ✓ **توزيع الملفات المستقبلة حسب قطاع النشاط:** الجدول التالي يبين عدد ونسبة توزيع الملفات المستقبلة حسب قطاعات النشاط الأساسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسجلت أكبر نسبة في قطاع النشاط البناء والأشغال العمومية (60,91%)، ثم تأتي باقي القطاعات في الترتيب، وأضعف نسبة سجلت في قطاع نشاط خدمات التكنولوجيا المعلومات والإتصال (0,19%)، وترجع هذه النسبة الضعيفة إلى عدم ميول أصحاب المؤسسات إلى هذا القطاع لأنه يتطلب خبرة وأموال كبيرة، بالإضافة إلى كونه قطاع نشاط حديث في السوق الوطنية ولا يتوفر على المعلومات اللازمة حتى تحفز وتشع الأفراد المقبلين على إنشاء مؤسسات في هذا المجال.

الجدول رقم (27): حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب قطاع النشاط (2013).

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)
صناعة غذائية	157	5,02
البناء والأشغال العمومية	1904	60,91
الصناعة	507	16,22
القطاعات الأخرى	52	1,66
الصيد البحري	46	1,47
الخدمات	321	10,27
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	6	0,19
السياحة والفندقة	44	1,41
النقل	82	2,62
المجموع	**7+3119**	**100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p26.

ويجري تجهيز 7 ملفات تلقتها الأمانة الفنية.

✓ **توزيع الملفات المستقبلة حسب الوضعية:** الجدول رقم (28) يوضح حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب الوضعيات الثلاث التالية (مؤجلة، مؤهلة، غير مؤهلة)، وكما هو مبين في الجدول فأكبر عدد سجل في إستقبال عدد كبير من الملفات المؤهلة.

الجدول رقم (28): حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب الوضعية (2013).

الوضعية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مؤجلة	432
مؤهلة	1378
غير مؤهلة	1202
المجموع	**114+3012**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p26.

ويجري معالجة 114 ملف على مستوى الأمانة الفنية.

✓ **توزيع الملفات المستقبلة حسب الصنف:** الجدول التالي يوضح حالة توزيع الملفات حسب حجم المؤسسة (متوسطة، صغيرة، مصغرة) وحسب عدد العمال، حيث سجل أكبر عدد في المؤسسات الصغيرة (34,93%).

الجدول رقم (29): حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب الصنف (2013).

الصنف	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)
مؤسسات متوسطة	404	12,92
مؤسسات صغيرة	1092	34,93
مؤسسات مصغرة	739	23,64
عدد العمال < 5	688	22,01
عدد العمال > 250	26	0,83
المجموع	**177+2949**	**100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p26.

يوجد 117 ملفا لا يحتوي على عدد العمال وذلك بسبب غياب الإبلاغ عنهم على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

✓**توزيع الملفات المستقبلة حسب الولاية:** الجدول التالي يبين حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب كل ولاية، وكذا وضعيتها (المؤهلة، الغير مؤهلة، المؤجلة، وكذا عدد الملفات التي مازلت قيد الدراسة).

الجدول رقم (30): حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب كل ولاية (2013).

الولاية	المؤهلة	الغير مؤهلة	المؤجلة	عدد الملفات التى مازالت قيد الدراسة	المجموع
أدرار	12	01	04	00	**17**
عين الدفلة	10	05	05	00	**20**
عين تموشنت	12	13	14	00	**39**
الجزائر	123	73	55	03	**03+251**
عنابة	108	157	22	05	**05+287**
باتنة	33	23	07	03	**03+63**
بشار	02	03	01	00	**06**
بجاية	30	20	14	03	**03+64**
بسكرة	46	156	29	05	**05+231**
البليدة	30	19	16	01	**01+65**
برج بوعريريج	48	23	06	08	**08+77**
البويرة	02	00	06	06	**06+08**
بومرداس	57	24	05	01	**01+86**
الشلف	52	18	14	00	**84**
قسنطينة	32	33	08	03	**03+73**
الجلفة	06	13	03	01	**01+22**
البيض	07	11	01	00	**19**
الواد	18	11	02	04	**04+31**
الطارف	25	31	08	00	**64**
غرداية	21	04	07	00	**32**
قالمة	23	23	04	03	**03+50**
جيجل	25	06	08	12	**12+39**
خنشلة	07	09	02	02	**02+18**
المسيلة	32	20	09	17	**17+61**

معسكر	17	16	05	00	38
المدية	15	05	10	00	30
ميلة	41	29	13	02	02+83
مستغانم	19	13	05	00	37
النعامة	01	01	00	00	02
وهران	75	56	31	01	01+162
ورقلة	11	02	05	00	18
أم البواقي	12	17	01	03	03+30
غليزان	13	18	02	00	33
سعيدة	06	02	01	01	01+09
سطيف	213	138	22	13	13+373
سيدي بلعباس	16	11	07	00	34
سكيكدة	52	116	34	04	04+202
سوق أهراس	11	17	04	00	32
تبسة	23	15	16	06	06+54
تيارت	13	10	04	00	27
تيبازة	19	10	13	05	05+42
تسمسيلت	02	01	01	00	04
تيزي وزو	33	18	04	01	01+55
تلمسان	25	11	04	01	01+40
المجموع	**1378**	**1202**	**432**	**114**	**3126**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p27.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

إستقبال الملفات سجل من جميع ولايات الوطن بدون أي إستثناء يذكر، فقط يوجد إختلاف في عدد الملفات المستقبلة ووضعيتها من ولاية إلى أخرى، حيث سجل أكبر عدد بالولايات التي توجد بها الإدارة المفوضة للإستقبال الملفات فيما يخص سطيف (386 ملف)، عنابة (292 ملف)، الجزائر (254 ملف)، أما وهران فسجل بها (163 ملف) وهي الإدارة المفوضة لمنطقة الغرب في حين ولاية سكيكدة سجل بها (206 ملف) وهي ليست مقر لإدارة المفوضة لإستقلال الملفات، بينما ولاية غرداية

فسجل بها (32 ملف) فقط وهي الولاية التي بها الإدارة المفوضة للإستقال الملفات في منطقة الجنوب، وهو عدد ضعيف جدا إذا ما تمت المقارنة مع الولايات أخرى فقد سجل بها عدد كبير من الملفات بالرغم من أنها ليست مقر الإدارة المفوضة لإستقبال الملفات.

المبحث السادس: أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

1- هياكل التنسيق المحلية: وتشمل كل من؛

1/ مشاتل المؤسسات[1]: المؤشرات الأولية لحصيلة مشاتل المؤسسات تشير إلى أن هناك تطور عدد المشاريع المستقبلة والخدمات المرافقة، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(31): المشاريع المرافقة على مستوى مشاتل المؤسسات (السداسي الأول 2013).

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المرافقة			السداسي الأول 2013	
	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	النسبة (%)	المؤسسات المنشأة	فرص العمل المنشأة و/أو المخطط لها
عنابة	8	9	19,57	9	28
وهران	8	15	32,61	15	32
غرداية	4	12	26,09	12	11
برج بوعريريج	7	10	21,74	10	237
المجموع	**27**	**46**	**100**	**46**	**308**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p29.

[1] **مشاتل المؤسسات:** هي مؤسسات عمومية، ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصة المعنوية والإستقلال المالي، وتدعى في صلب النص "المشاتل"، الجريدة الرسمية المؤرخة في 2003/02/26، العدد 13، ص14.

من جدول نلاحظ:

هناك تغيير طفيف في عدد المشاريع المرافقة بين السداسيين لكنه بالزيادة وهذا يدل على نشاط المشاتل وتوسع ثقافة المرافقة لدى أصحاب المشاريع وإقبالهم عليها، ولقد سجلت أكبر نسبة في خلق فرص العمل في مشتلة برج بوعريريج قدرت بحوالي 137 فرصة من 308 فرصة لمجموع المشاتل.

تحليل حوصلة نشاطات مشاتل المؤسسات يعطي التقييمات التالية:

الجدول رقم(32): حصيلة نشاطات مشاتل المؤسسات (2013).

طاقة المرافقة	عدد المشاريع المرافقة	معدل الإستعاب	فرص العمل المنشأة و/أو المخطط لها
47 مشرع	46	%97,98	308

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p25.

المشاريع التي أستقبلت على مستوى مشاتل المؤسسات ضمن مختلف قطاعات الأنشطة، نذكر منها: الإتصال، إعادة تدوير النفايات، الإعلام الآلي، الصناعة الغذائية، وبالمثل يتم إستقبال المشاريع المبتكرة مثل: الألياف البصرية، إنتاج اللافتات، والطاقة الشمسية، وغيرها.

2/ مراكز التسهيل[1]: الجدول التالي يبين نشاطات مراكز التسهيل من خلال توضيح عدد المشاريع المقبولة، وعدد المشاريع المرافقة، وكذا عدد خطط الأعمال المطورة، وعدد المؤسسات التي تم إنشائها، وعدد مناصب العمل التي تم توفيرها على مستوى كل مركز تسهيل خلال السداسي الأول لسنة 2013.

[1] **مراكز التسهيل:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتدعى في صلب النص "المراكز"، الجريدة الرسمية المؤرخة في 2003/02/26، العدد 13، ص18.

الجدول رقم(33): نشطات مراكز التسهيل خلال السداسي الأول 2013.

مركز التسهيل	المشاريع المقبولة	المشاريع المرافقة	خطط الأعمال المطورة	المؤسسات المنشأة	فرص العمل المنشأة و/أو المخطط لها
تيبازة	368	90	61	17	57
وهران	325	325	13	204	964
أدرار	36	22	12	10	27
برج بوعريريج	232	191	21	21	380
إليزي	98	64	3	/	25
جيجل	277	239	2	2	31
تنمنراست	37	17	/	2	7
النعامة	175	114	5	2	121
تندوف	163	39	15	12	33
الجلفة	313	10	/	/	/
سيدي بلعباس	21	21	21	21	74
البليدة	18	/	/	/	/
المجموع	**2063**	**1132**	**152**	**291**	**1719**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p30.

من جدول نلاحظ:

- توافد أصحاب المشاريع على مراكز التسهيل المتواجدة عبر التراب الوطني.
- سجلت أكبر عدد للمشاريع المقبولة في كل من تيبازة ثم وهران، الجلفة، ثم تأتي باقي مراكز في الترتيب.
- أما فيما يخص المشاريع المشاريع المرافقة فسجل أكبر عدد في وهران، ثم جيجل، ثم برج بوعريريج، ثم تأتي باقي المراكز.

- وفي ما يخص خطط الأعمال المطورة فتأتي تيبازة في مرتبة الأولى، تأتي برج بوعريريج وسيدي بلعباس في المرتبة الثانية بنفس العدد (21 خطة)، وتأتي باقي المراكز بأعداد متفاوتة.
- أما فيما يخص فرص العمل فقد سجل مركز وهران أكبر عدد (964 فرصة)، تليها برج بوعريريج (380 فرصة)، ثم النعامة (121 فرصة)، ثم تأتي باقي المراكز.
- بينما مركز البليدة لم يسجل سوى المشاريع المقبولة والتي قدرت بـ 18 مشروع.

حصيلة نشاطات 12 مركز تسهيل المنجزة خلال السداسي الأول 2013 هي كالتالي:

- حوالي 2063 صاحب مشروع قاموا بزيارة مراكز التسهيل، أي بزيادة قدرها (+12,85%) مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012 حيث سجلت 1828 زائر.
- رافقت مراكز التسهيل 1132 مشروع، أي بزيادة قدرها (+15,98%) مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012 (976 مشروع مرافق).
- 153 خطة أعمال مطورة، حيث سجلت هنا إنخفاض قدره (-21,13%) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 (194 خطة أعمال).
- خلق 291 مؤسسة، أي تسجيل (25,70%) مشروع مرافق.
- كما تم خلق 1719 فرصة عمل، بزيادة قدرت بـ (+138,41%) مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012 (721 فرصة عمل).

والملاحظ أن المشاريع المرافقة من طرف مراكز التسهيل شملت العديد من قطاعات النشاط، منها: صناعة النسيج، الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصيد البحري، الصناعات الحرفية والمهن، التجارة.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار[1] (ANDI):

المشاريع الإستثمارية المسجلة على مستوى **ANDI**، خلال السداسي الأول لسنة 2013 مقدمة حسب الجداول المبينة أسفله، وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المعروضة لا تشمل جميع المشاريع الإستثمارية المسجلة منذ إنشاء هذه الوكالة.

[1] **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، الجريدة الرسمية المؤرخة في 2001/09/26، العدد 55، ص8.

وأغلبية المشاريع المسجلة كانت في قطاع النقل حيث مثلت (47,53%) من المجموع الكلي للمشاريع المصرح بها على مستوى **ANDI**، ولقد وفر هذا القطاع حوالي 8884 فرصة عمل أي ما يقدر بـ (11,75%) من إجمالي العمالة، وفي المقابل مثل قطاع الصناعة (17,07%) من إجمالي المشاريع المسجلة، ووفر (39,16%) فرصة عمل كما هو مصرح بها.

الجدول رقم (34):المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط (2013/2012).

	قطاع النشاط	النقل	البناء وأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	المجموع
عدد المشاريع المصرح بها	السداسي الأول 2012	2223	775	608	516	93	38	22	4275
	السداسي الأول 2013	2266	927	814	580	53	43	85	4768
	النسبة (%) السداسي الأول 2013	**47,53**	**19,44**	**17,07**	**12,16**	**1,11**	**0,90**	**1,78**	**%100**
	التطور (%)	**1,93**	**19,61**	**33,88**	**12,40**	**43,01-**	**13,16**	**286,36**	**%11,53**
مبالغ المشاريع (مليون دج)	السداسي الأول 2012	33823	63782	221130	16651	67681	5325	1462	409855
	السداسي الأول 2013	52709	88303	395528	118748	76098	8207	12577	752169
	النسبة (%) السداسي الأول 2013	**7,01**	**11,74**	**52,58**	**15,79**	**10,12**	**1,09**	**1,67**	**%100**

عدد الأجراء	السداسي الأول 2012	7804	12602	17423	3797	4382	810	222	47040
	السداسي الأول 2013	8884	20440	29604	9168	5346	875	1281	75598
	النسبة (%) السداسي الأول 2013	**11,75**	**27,04**	**39,16**	**12,13**	**7,07**	**1,16**	**1,69**	**%100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p31.

من جدول نلاحظ:

- في ما يخص المشاريع المصرح بها فإن قطاع النقل إحتل الصدارة خلال السداسيين 2012 و2013، ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم قطاع الصناعة، ثم تأتي باقي القطاعات، وجميعها سجلت زيادة بين السداسيين بإستثناء قطاع السياحة الذي سجل تناقص قدر بحوالي (-43,01 %).
- في ما يخص مبالغ المشاريع فقد سجل أكبر مبلغ خصص لقطاع الصناعة، وسجل تطور بالزيادة في جميع القطاعات بين سداسيين.
- وفي ما يخص عدد الأجراء سجلت أكبر زيادة في قطاع الصناعة قدرت بحوالي (39,16 %) ثم تأتي باقي القطاعات، وأضعف زيادة سجلت في قطاع الصحة قدرت بحوالي (1,16 %).

الجدول رقم (35):المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية المصرح بها (2013).

	المشاريع المصرح بها		مبالغ المشاريع		عدد الأجراء	
مشاريع الإستثمار	**العدد**	**النسبة (%)**	**مليون دج**	**النسبة (%)**	**العدد**	**النسبة (%)**
الإستثمار المحلي	**4741**	**99,43**	**712277**	**94,70**	**71549**	**94,64**

مجموع الإستثمار الأجنبي	**5,36**	**4049**	**5,30**	**39892**	**0,57**	**27**
الشراكة	3,96	2994	3,55	26961	0,42	20
الإستثمار الأجنبي المباشر	1,40	1055	1,76	13202	0,42	7
المجموع الكلي	**100**	**75598**	**100**	**752169**	**100**	**4768**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p32.

من جدول نلاحظ أن:

تطور الإستثمار المحلي من حيث المشاريع المصرح بها (99,43%)، وكذا مبالغها (94,70 %) وعدد الأجراء (94,64 %) على الإستثمار الأجنبي، وهذا راجع إلى تشجيع المستثمرين المحليين من خلال خلق عدة وكلات تهتم بهم وتدعم الإستثمار، وكذا الإمتيازات وتسهيلات الممنوحة لهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخوف الأجانب من الإستثمار في الجزائر بسبب الظروف الأمنية التي كانت سائدة خلال التسعينات.

الجدول رقم (36):المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب الطبيعة القانونية (2013).

	المشاريع المصرح بها		**مبالغ المشاريع**		**عدد الأجراء**	
الطبيعة القانونية	**العدد**	**النسبة (%)**	**مليون دج**	**النسبة (%)**	**العدد**	**النسبة (%)**
خاص	4628	97,06	429489	57,10	62538	82,72
عام	135	2,38	312717	41,58	12436	16,45
مختلط	5	0,10	9963	1,32	624	0,83

المجموع	**4768**	**100**	**752169**	**100**	**75598**	**100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p32.

من الجدول نلاحظ:

إحتلال القطاع الخاص المرتبة الأولى سواء من حيث المشاريع المصرح بها (97,06 %) ومبالغها (57,10 %)، أو من حيث عدد الأجراء (82,72 %)، ثم يأتي القطاع العام، بينما القطاع المختلط فقد سجل أضعف نسبة (0,10 %) المشاريع المصرح بها، (1,32 %) المبالغ المخصصة لها و(0,83 %) عدد مناصب العمل المحققة.

الجدول رقم (37):المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب حجم القوى العاملة (2013).

	المشاريع المصرح بها		**مبالغ المشاريع**		**عدد الأجراء**	
حجم القوى العاملة	**العدد**	**النسبة (%)**	**مليون دج**	**النسبة (%)**	**العدد**	**النسبة (%)**
0 إلى 9	3376	70,81	74783	9,94	9963	13,18
10إلى 46	1082	22,69	290358	38,60	21862	28,92
50 إلى 249	273	5,73	238048	31,65	25295	33,46
أكثر من 249	37	0,78	148980	19,81	18478	24,44
المجموع	**4768**	**100**	**752169**	**100**	**75598**	**100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p32.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

أصحاب المشاريع الذين يوظفون من (10 إلى 46) عامل هم من سجلوا أكبر نسبة سواء من حيث المشاريع المصرح بها، أو مبالغها، يليه الذين يوظفون من (50 إلى 249) عامل

فقط في عدد الأجراء هذه الفئة إحتلت المرتبة الأولى، ثم تأتي الفئة التي توظف من (0 إلى 9) عمال، وفي الأخير الفئة التي توظف أكثر من 249 عامل.

الجدول رقم (38):المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب النوع (2013).

	المشاريع المصرح بها		مبالغ المشاريع		عدد الأجراء	
نوع الإستثمار	**العدد**	**النسبة (%)**	**مليون دج**	**النسبة (%)**	**العدد**	**النسبة (%)**
الإنشاء	2606	54,66	334077	44,42	33921	44,87
تمديد	2001	41,97	391285	52,02	38789	51,31
إعادة التأهيل	135	2,83	3694	0,49	547	0,72
إعادة تأهيل، تمديد	26	0,55	23113	3,07	2341	3,10
المجموع	**4768**	**100**	**752169**	**100**	**75598**	**100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p32.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

تداول المرتبة الأولى بين الإستثمارات المنشأة والإستثمارات التي منح لها تمديد بنسبة متقاربة من حيث المشاريع المصرح بها، ومبالغها وعدد الأجراء، ثم تأتي الإستثمارات إعادة التأهيل، والإستثمارات إعادة التأهيل وتمديد للتداول على مرتبة الثالثة والرابعة.

الجدول رقم (39):مشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب المنطقة (2013).

المنطقة	المشاريع المصرح بها		مبالغ المشاريع		عدد الأجراء	
	العدد	النسبة (%)	مليون دج	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الشمال – وسط	1892	39,68	288817	38,40	29560	39,10
الشمال – شرق	692	14,51	122135	16,24	10826	14,32
الشمال – غرب	594	12,46	101147	13,45	9543	12,62
مجموع الشمال	**3178**	**66,65**	**512099**	**68,08**	**49929**	**66,05**
الهضاب العليا – وسط	208	4,36	31464	4,18	3170	4,19
الهضاب العليا – شرق	577	12,10	71210	9,47	10935	14,46
الهضاب العليا – غرب	115	2,41	16467	2,19	1275	1,69
مجموع الهضاب العليا	**900**	**18,88**	**119141**	**15,84**	**15380**	**20,34**
الجنوب – شرق	449	9,42	80030	10,64	5321	7,04
الجنوب – غرب	167	3,50	34071	4,53	2378	3,15
الجنوب الكبير	74	1,55	6830	0,91	2590	3,43
مجموع الجنوب	**690**	**14,47**	**120931**	**16,08**	**10289**	**13,61**
المجموع الكلي	**4768**	**100**	**752169**	**100**	**75598**	**100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p33.

من جدول نلاحظ أن:

إختلاف طفيف في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى كبير جدا سجل من منطقة إلى أخرى من حيث المشاريع المصرح بها، أو مبالغها وعدد الأجراء، وقد إحتلت منطقة الشمال المرتبة الأولى، تليها الهضاب العليا ثم منطقة الجنوب، وهذا راجع إلى الكثافة السكانية،

والمناخ الذي يسود كل منطقة، وكذا قرب منطقة الشمال ومنطقة الهضاب من الأسواق التي توفر المواد الأولية والخدمات التي يحتاجها أصحاب المشاريع، بإضافة إلى عوامل أخرى.

3- الضمانات الممنوحة:

1/ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): الجداول التالية (40، 41، 42، 43، 44، 45) تبين حصيلة نشاطات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الوضعية الإجمالية للملفات المعالجة على مستوى الصندوق سواء فيما يخص العروض أو الشهادات المضمونة، أو من حيث الإنشاء أو التمديد، وكذا نفس حصيلة في ما يخص يخص الملفات المعالجة من سنة 2004 إلى غاية شهر جوان 2013، بإضافة إلى توضيح عدد المشاريع وعدد الأجراء حسب قطاع النشاط، ثم التطرق إلى حصيلة الصندوق من ملفات المعالجة (عدد المشاريع، مبلغ الضمان، عدد الأجراء) حسب كل ولاية.

الجدول رقم (40): الوضعية الإجمالية للملفات المعالجة خلال السداسي الأول 2013.

	العروض المضمونة	الشهادات المضمونة
عدد الضمانات الممنوحة	**130**	**86**
التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	**8947095388**	**6842959212**
قيمة القروض المطلوبة	6576833640	4443123502
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%74	%65
قيمة الضمانات الممنوحة (دج)	3677702051	2560252101
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%56	%58
القيمة المتوسطة للضمان (دج)	28290016	29770373
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	3732	3739
أثار خلق مناصب الشغل (دج)		
الإستثمار حسب الشغل	2397400	1830158
القرض حسب الشغل	1762281	1188319
الضمان حسب الشغل	985451	684742

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p34.

الجدول رقم (41): وضعية الملفات المعالجة حسب المشاريع خلال السداسي الأول 2013.

	الإنشاء	التمديد	المجموع الكلي
عدد الضمانات الممنوحة	53	77	130
التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	3131930751	5815164637	8947095388
قيمة القروض المطلوبة	1809984162	4766849478	6576833640
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%58	%82	%74
قيمة الضمانات الممنوحة (دج)	911633379	2766068672	3677702051
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%50	%58	%56
القيمة المتوسطة للضمان (دج)	17200630	35922970	28290016
عدد مناصب الشغل التي سنشأ	885	2847	3732
أثار خلق مناصب الشغل (دج)			
الإستثمار حسب الشغل	3538905	2042559	2397400
الإعتماد حسب الشغل	2045180	1674341	1762281
الضمان حسب الشغل	1030094	971573	985451

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p25.

الجدول رقم (42): الملفات المعالجة من سنة 2004 إلى نهاية جوان 2013.

	العروض المضمونة	الشهادات المضمونة
عدد الضمانات الممنوحة	930	439
التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	84183802862	38305084685
قيمة القروض المطلوبة	51651047040	21790098929
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%61	%57
قيمة الضمانات الممنوحة (دج)	23637959461	10518397130
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%46	%48
القيمة المتوسطة للضمان (دج)	25417161	23959902
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	40265	18963
أثار خلق مناصب الشغل (دج)		
الإستثمار حسب الشغل	2090744	2019991
القرض حسب الشغل	1282778	1149085
الضمان حسب الشغل	587060	554680

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p35.

الجدول رقم (43): الملفات المعالجة حسب نوع المشاريع من سنة 2004 إلى نهاية جوان 2013.

	الإنشاء	التمديد	المجموع الكلي
عدد الضمانات الممنوحة	416	514	930
التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	34299015862	49884787000	84183802862
قيمة القروض المطلوبة	19471180457	32179866583	51651047040
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%57	%65	%61

قيمة الضمانات الممنوحة (دج)	7635990181	16001969279	23637959461
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%39	%50	%46
القيمة المتوسطة للضمان (دج)	18355746	31132236	25417161
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	9202	31063	40265
أثار خلق مناصب الشغل (دج)			
الإستثمار حسب الشغل	3727344	1605923	2090744
القرض حسب الشغل	2115973	1035955	1282778
الضمان حسب الشغل	829819	515146	587060

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p35.

الجدول رقم(44): الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط

(من 2004 إلى نهاية جوان 2013).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	مبلغ الضمان (دج)	النسبة (%)	عدد الأجراء	النسبة (%)
الصناعة						
المناجم والمحاجر	11	1,2	333884309	1,4	397	1,0
صناعة المعادن الصلبة، الميكانيك وإلكترونيك	71	7,6	2023486959	8,6	4643	11,5
مواد البناء والزجاج	76	8,2	2954916817	12,5	2514	6,2
كيمياء، مطاط، بلاستيك	96	10,3	2903288505	12,3	4348	10,8
المواد الغذائية، التبغ والكبريت	165	17,7	4317488133	18,3	8253	20,5
صناعة النسيج	18	1,9	309958294	1,3	742	1,8
صناعة الجلد والأحذية	4	0,4	151968500	0,6	230	0,6
صناعة الخشب، الفلين والورق	52	5,6	1319331530	5,6	2410	6,0
صناعات مختلفة	32	3,4	877435362	3,7	2641	6,6
المجموع الجزئي	**525**	**%56**	**15191758409**	**%64**	**26178**	**%65**
البناء والأشغال العمومية						
الأشغال العمومية	154	16,6	3248628575	13,7	6680	16,6
البناء	70	7,5	1401427390	5,9	2960	7,4

الري	8	0,9	151135660	0,6	109	0,3
المجموع الجزئي	**232**	**%25**	**4801191**	**%20**	**9751**	**%24**
الفلاحة والصيد البحري						
الفلاحة	3	0,3	58844600	0,2	254	0,6
الصيد البحري	6	0,6	211816025	0,9	245	0,6
المجموع الجزئي	**9**	**%1**	**270660625**	**%1**	**499**	**%1**
الخدمات						
الصحة	43	4,6	1660965161	7,0	1750	4,3
النقل	91	9,8	1108888110	4,7	1021	2,5
الصيانة الصناعية	11	1,2	136804697	0,6	119	0,3
السياحة	7	0,8	221713070	0,9	273	0,7
تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	10	1,1	199254934	0,8	661	1,6
الإتصال	2	0,2	46722830	0,2	13	0,03
المجموع الجزئي	164	%18	3374348802	**%14**	**3837**	**%10**
المجموع الكلي	**930**	**%100**	**23637959461**	**%100**	**40265**	**%100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p36.

الجدول رقم(45): الملفات المعالجة حسب المنطقة (من 2004 إلى نهاية جوان 2013).

الولاية	عدد المشاريع	مبلغ الضمان (دج)	عدد الأجراء
الشرق	**230**	**6197589274**	**10478**
عنابة	21	634093375	1307
الطارف	6	273920100	241
تبسة	13	263573383	350
سوق هراس	6	72053556	227
باتنة	20	370629327	637
يسكرة	9	224157947	222
قسنطينة	27	1088220346	1504
خنشلة	3	67319000	99

المسيلة	9	210876564	350
سطيف	26	860551238	1512
برج بوعريريج	18	703894629	1057
بجاية	55	1057112135	2136
جيجل	2	69300000	227
أم البواقي	4	101170000	226
سكيكدة	5	71955214	154
قالمة	2	90364060	67
ميلة	4	38398400	162
الوسط	**482**	**11400683054**	**19814**
البويرة	23	739529762	950
تيزي وزو	79	1791587558	3819
بومرداس	38	655836594	1067
الجزائر	271	6746425071	11540
البليدة	41	669954745	1102
تيبازة	20	662975437	1098
المدية	7	101554945	145
الجلفة	3	32818942	93
الغرب	**179**	**5018150455**	**8644**
عين الدفلة	3	61310000	193
الشلف	9	284219088	731
تيارت	6	174016000	104
غليزان	11	284873423	451
النعامة	3	38788880	69
سيدي بلعباس	11	378018940	681
عين تموشنت	5	87520139	105
تسمسيلت	1	18623450	23
سعيدة	3	38256984	73
وهران	77	2112495651	3814
معسكر	10	347027211	997
مستغانم	19	589973715	650
تلمسان	21	603026974	753
الجنوب	**39**	**1021536678**	**1329**

أدرار	5	106690935	135
الواد	6	163131100	144
بشار	1	24851800	80
غرداية	8	244057488	393
الأغواط	3	117786870	118
ورقلة	12	284679485	401
تندوف	1	7260000	34
تمنراست	1	26220600	8
إليزي	2	46858400	16
المجموع	**930**	**23637959461**	**40265**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p37.

2/ نشاطات صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

والجدولين التاليين رقم (46) ورقم (47) يبينان حصيلة نشاطات صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توضيح الوضعية الإجمالية للضمانات الممنوحة (عدد الملفات، مبلغ الضمان، عدد الأجراء) من طرف الصندوق حسب قطاعات النشاط، ثم حسب المنطقة الجغرافية (الوسط، الشرق، الغرب والجنوب) خلال السداسي الأول لسنة 2013.

الجدول رقم(46): الوضعية الإجمالية للضمانات حسب قطاع النشاط (في 2013/06/30).

قطاع النشاط	عدد الملفات	النسبة (%)	مبلغ الضمان (مليون دج)	النسبة (%)	عدد الأجراء	النسبة (%)
البناء والأشغال العمومية	194	31	4877	25	3536	37
النقل	143	23	1633	8	1087	11
الصناعة	212	34	11421	58	4014	42
الصحة	31	5	1037	5	443	5
الخدمات	41	7	802	4	476	5

المجموع	**621**	**%100**	**19770**	**%100**	**9556**	**%100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p38.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

تمركز تدفق الملفات في ثلاث قطاعات رئيسية، وهي البناء والأشغال العمومية، النقل والصناعة حيث مثلت 88% من مجموع المشاريع المضمونة، ومن الناحية المالية فإن قطاع الصناعة مثل أكثر من نصف المعدل الكلي 58%، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بمعدل 25%.

الجدول رقم (47): الوضعية الإجمالية للضمانات حسب المنطقة (في 2013/06/30).

المنطقة	عدد الملفات	النسبة (%)
الوسط	220	35
الشرق	247	41
الغرب	90	14
الجنوب	64	10
المجموع الكلي	**621**	**%100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p38.

4- منظمات الدعم لخلق فرص العمل:

1/ الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ): الجداول التالية (48، 49، 50، 51) توضح الإحصائيات المسجلة على مستوى الوكالة من حيث شهادة الأهلية المسلمة لأصحاب المؤسسات حسب قطاع النشاط، وبالتركيز على إظهار عدد مناصب الشغل التي تم توفيرها، ثم حسب المشاريع المالية (عدد المشاريع المالية، عدد مناصب الشغل وقيمة الإستثمار) الممنوح لكل قطاع نشاط، ثم حسب كل ولاية خلال السداسي

الأول لسنة 2013، وفي الأخير التطرق إلى توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط خلال نفس الفترة المذكورة سابقا.

الجدول رقم(48):شهادة الأهلية حسب قطاع النشاط (2013/06/30).

قطاع النشاط	عدد الشهادات المسلمة (مرحلة الإنشاء)	عدد مناصب الشغل	عدد الشهادات المطابقة (مرحلة التمديد)	عدد مناصب الشغل
الخدمات	192939	482307	1112	3167
نقل المسافرين	27377	65636	1361	3199
الحرف	68046	203505	196	633
نقل البضائع	72779	145787	559	1090
الزراعة	106075	278036	159	485
الصناعة	50500	165426	373	1786
البناء والأشغال العمومية	38696	130100	472	2829
الأعمال الحرة	8374	20007	267	690
الصيانة	6037	15932	25	85
الصيد البحري	2013	8048	3	13
الري	1214	4687	20	68
نقل التبريد	22289	45851	134	312
المجموع	**596339**	**1566322**	**4681**	**14357**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p25.

الجدول رقم (49): المشاريع المالية حسب قطاع النشاط (2013/06/30).

قطاع النشاط	عدد المشارع المالية	عدد مناصب الشغل	قيمة الإستثمار (دج)
الخدمات	80096	193601	238327109619
نقل المسافرين	17606	41214	42693705477
الحرف	33312	102884	81128526658
نقل البضائع	55156	94148	141724543531
الزراعة	28661	71309	85065052344
الصناعة	12541	40847	52654395493
البناء والأشغال العمومية	19469	63466	70650034465
الأعمال الحرة	5505	12922	9394488030
الصيانة	5232	13460	10544744125
الصيد البحري	795	3966	4945704809
الري	475	1888	2842119962
نقل التبريد	11440	21230	27743947725
المجموع	**270288**	**660935**	**767714372238**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p39.

الجدول رقم (50): المشاريع المالية حسب الولاية (2013/06/30).

الولاية	عدد الملفات الممولة	قيمة الإستثمار (دج)	عدد مناصب الشغل
أدرار	2266	7548381116	5811
شلف	6804	16113592850	1619
الأغواط	2465	7424915562	6003
أم البواقي	5521	15256219945	12017
باتنة	4980	15358654884	13743
بجاية	14269	40263156760	34571
بسكرة	3966	11108570601	98238
بشار	2152	6122738303	4747
البليدة	6369	18000449135	16355
البويرة	5083	15208929428	13001
تمنراست	1335	4334138077	2194
تبسة	3996	10040661461	7374
تلمسان	8053	23384093752	16676
تيارت	4573	12299088338	10128
تيزي وزو	14341	37850163138	36393
الجزائر	28560	87695658249	76996
الجلفة	3325	9769185570	10315
جيجل	4168	10132974467	10372
سطيف	8796	25167330340	29520
سعيدة	6530	24248376875	11767
سكيكدة	4513	10588308554	12103
سيدي بلعباس	6611	20811870573	13939
عنابة	5500	16075092904	11113
قالمة	5299	15085280452	11480
قسنطينة	8044	20852108681	22396
المدية	4097	10915484666	10375
مستغانم	6011	15653278521	14434
المسيلة	4453	13283766255	10202
معسكر	5847	14011531899	13513

ورقلة	3646	14721557030	9467
وهران	12145	37131550806	32539
البيض	1534	4181981594	3944
إليزي	863	2689070737	2031
برج بوعريريج	3889	12294484637	6236
بومرداس	6503	18302057892	15497
الطارف	5395	10836646710	11764
تندوف	1107	4370862772	2628
تسمسيلت	2858	9289525131	7459
الواد	2994	11593307785	5865
خنشلة	4556	13290252914	11158
سوق أهراس	3470	7562197192	6450
تيبازة	8195	22559417837	24136
ميلة	5443	13797395925	11648
عين الدفلة	5031	12881431069	11154
النعامة	1584	4900435572	3975
عين تموشنت	4263	10585686117	10042
غرداية	3661	11133650426	9184
غليزان	5224	10988885738	12185
المجموع	**270288**	**767714372238**	**660935**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p40.

جدول رقم(51): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاعات النشاط (2013).

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	المعدل النسوي (%)
الخدمات	80096	66083	14013	17
نقل المسافرين	17606	17136	470	3
الصناعة التقليدية	33312	27470	5842	18
نقل البضائع	55156	54457	699	1
الزراعة	28661	27331	1330	5
الصناعة	12541	10741	1800	14
البناء والأشغال العمومية	19469	18974	495	3
الأعمال الحرة	5505	3120	2385	43
الصيانة	5232	5111	121	2
الصيد	795	783	12	2
الري	475	453	22	5
نقل التبريد	11440	11097	343	3
المجموع	**270288**	**242756**	**27532**	**%100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p41.

2/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): والجداول التالية (53،52، 54) توضح عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة **(ANGEM)** حسب طبيعة التمويل وعدد مناصب الشغل التي تم توفيرها بشكل إجمالي، ثم توزيعها حسب قطاعات النشاط، ثم حسب الجنس خلال السداسي الأول لسنة 2013.

الجدول رقم(52): القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل (2013/06/30).

طبيعة التمويل	عدد القروض الممنوحة	عدد مناصب الشغل
تمويل عن طريق شراء المواد الأولية	471030	706545
التمويل الثلاثي "ANGEM/البنك/المنظم"	33932	50898
المجموع	**504962**	**757443**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p41.

الجدول رقم(53): القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط (2013/06/30).

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة(%)	المبالغ الممنوحة (دج)
الزراعة	82917	16,42	3424866651,93
الصناعة الصغيرة	182010	36,04	7249044041,17
البناء والأشغال العمومية	42612	8,44	2156426372,08
الخدمات	106591	21,11	5791777256,28
الصناعة التقليدية	90615	17,94	3169688969,66
التجارة	217	0,04	44963242,85
المجموع	**504962**	**100**	**21836766534,30**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p41.

الجدول رقم(54): القروض الممنوحة حسب الجنس (2013/06/30).

الجنس	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
النساء	306401	60,68
الرجال	198561	39,32
المجموع	**504962**	**100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p42.

3/ الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة (CNAC): الجدولين رقم(55) ورقم(56) يوضحان حصيلة المشاريع الممولة من طرف الصندوق (CNAC) حسب قطاع النشاط، ثم حسب الجنس لكل قطاع نشاط، ثم حسب كل ولاية (عدد المشاريع الممولة، عدد مناصب الشغل) خلال السداسي الأول لسنة 2013.

الجدول رقم(55): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (2013/60/30).

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة (%)	عدد مناصب الشغل	النسبة (%)	قيمة التمويل (دج)	النسبة (%)
الزراعة	4470	5,31	10497	6,44	14799024338,88	6,32
الصناعة التقليدية	3113	3,70	8289	5,08	7314259713,40	3,12
البناء والأشغال العمومية	4202	4,99	14230	8,73	13714502415,09	5,86
الري	169	0,20	598	0,37	1006581463,26	0,43
الصناعة	5136	6,10	14763	9,06	17858456394,23	7,63
الصيانة	466	0,55	1135	0,70	1087152968,77	0,46
الصيد	122	0,14	299	0,18	607172455,47	0,26
الأعمال الحرة	275	0,33	562	0,36	727583302,25	0,31
الخدمات	16260	13,32	34947	21,44	55240464955,81	23,60
نقل البضائع	39283	46,67	61324	37,62	97908032816,19	41,83
نقل المسافرين	10668	12,68	16349	10,03	23807794395,90	10,17
المجموع	**84164**	**%100**	**163023**	**%100**	**234071025219,25**	**%100**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p42.

الجدول رقم(56): المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط (2013/06/30).

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	المعدل النسوي (%)
الزراعة	4470	4069	401	9
الصناعة التقليدية	3113	2397	716	23
البناء والأشغال العمومية	4202	4111	91	2
الري	169	162	7	4
الصناعة	5136	4057	1079	21
الصيانة	466	454	12	3
الصيد	122	122	0	0
الأعمال الحرة	275	149	126	46
الخدمات	16260	13245	3015	19
نقل البضائع	39283	38698	585	1
نقل المسافرين	10668	10537	131	1
المجموع	**84164**	**78001**	**6163**	**%7**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p42.

الجدول رقم(57): مشاريع الممولة حسب الولاية (2013/06/30).

الولاية	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
أدرار	518	1262
شلف	2923	4496
الأغواط	486	1068
أم البواقي	2060	3627
باتنة	2235	3570
بجاية	1728	3338
بسكرة	2490	4922
بشار	495	1075
البليدة	2534	3451
البويرة	1573	2719
تمنراست	372	895
تبسة	1814	3247
تلمسان	2601	4862
تيارت	2744	6405
تيزي وزو	5040	9284
الجزائر	5292	10177
الجلفة	379	641
جيجل	1533	3771
سطيف	1703	3879
سعيدة	892	1448
سكيكدة	1678	30123
سيدي بلعباس	1640	2710
عنابة	3349	6627
قالمة	2243	4676
قسنطينة	3304	8467
المدية	2170	3756
مستغانم	2308	3734
المسيلة	847	1969
معسكر	3155	6927
ورقلة	980	1765
وهران	3729	5432
البيض	387	895
إليزي	336	862
برج بوعريريج	1523	3169
بومرداس	872	2266
الطارف	2039	3717
تندوف	353	1295
تسمسيلت	1247	4086

الواد	1085	1801
خنشلة	1112	2029
سوق أهراس	1419	2993
تيبازة	1883	3536
ميلة	1773	4183
عين الدفلة	1404	1988
النعامة	345	740
عين تموشنت	1541	2413
غرداية	566	1099
غليزان	1464	2728
المجموع	**84164**	**163023**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p43.

المبحث السابع:مؤشرات التجارة الخارجية؛

1- الميزان التجاري: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي، حيث يظهر ذلك من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية، ولقد سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال السداسي الأول لسنة 2013 المعطيات التالية:

- حجم الواردات قدر بحوالي 28,35 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 17,99% مقارنة بتلك المسجلة خلال السداسي الأول لسنة 2012.
- الحجم الإجمالي للصادرات بلغ 35,91 مليون دولار أمريكي، بإنخفاض قدره 5,42% مقارنة دائما بالقيمة المسجلة خلال السداسي الأول لسنة 2012.

ولقد سجل ميزان التجاري فائضا خلال السداسي الأول من سنة 2013 قدر بـ 7,56 مليون دولار أمريكي، على خلاف الفائض 13,94 مليون دولار أمريكي الذي سجل خلال نفس الفترة من سنة 2012.

الجدول رقم(58): تطور الميزان التجاري في الجزائر

(السداسي الأول 2012_السداسي الأول 2013).

الوحدة: مليون دولار

المؤشر	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2012	التطور (%)
الواردات	24027	28350	17,99
الصادرات	37966	35907	5,42-
الميزان التجاري	13939	7557	

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p45.

2- الواردات: بلغت قيمة الواردات الجزائرية خلال السداسي الأول لسنة 2013 حوالي 28,35 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 17,99% مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2012، وهذه الزيادة مست جميع المجموعات الإنتاجية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (59): تطور الواردات حسب المجموعات الإنتاجية

(السداسي الأول 2012_ السداسي الأول 2013).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموعات الإنتاجية	السداسي الأول 2012		السداسي الأول 2013		التطور
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)	(%)
المواد الغذائية	4392	18,28	5049	17,81	14,96
المواد الوسيطة	7808	32,50	9447	33,32	20,99
مواد التجهيز	7076	29,45	8389	29,59	18,56
مواد إستهلاكية غير غذائية	4751	19,77	5465	19,28	15,03
المجموع	**24027**	**100**	**28350**	**100**	**17,99**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p46.

الجدول رقم(60): توزيع واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات (السداسي الأول 2013).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموعات الإنتاجية	القيمة الإجمالية		المتعاملون العموميون			المتعاملون الخواص		
	المبلغ	النسبة%	العدد	المبلغ	النسبة%	العدد	المبلغ	النسبة%
المواد الغذائية	5049	17,81	145	1607	31,83	1592	3442	68,17
الطاقة و	2592	9,14	65	2396	92,44	612	196	7,56
منتوجات الخام	976	3,44	85	74	7,58	1520	902	92,42
مواد نصف مصنعة	5879	20,74	458	1690	28,75	5368	4189	71,25
مواد التجهيز الزراعية	245	0,86	92	87	35,51	969	158	64,49
مواد التجهيز الصناعية	8144	28,73	856	1397	17,15	9158	6747	82,85
مواد إستهلاكية غير غذائية	5465	19,28	308	1070	19,58	6902	4395	80,42
المجموع	**28350**	**100**	**2009**	**8321**	**29,35**	**26121**	**20029**	**70,65**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p46.

من الجدول رقم(60) نلاحظ أن:

حجم واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فيما يخص إستراد المواد الوسيطة، ومواد التجهيز كبيرة، وهذا نظرا للدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية، ومن جهة أخرى الدور الذي تلعبه تلك المواد في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني.

3- التصدير: أما أهم ما تقوم بتصديره هذه المؤسسات فسوف نقوم بتوضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(61): المنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2013/2012).

الوحدة: مليون دولار

المنتوج	السداسي الأول 2012		السداسي الأول 2013	
	المبلغ	**النسبة (%)**	**المبلغ**	**النسبة (%)**
زيوت ومنتوجات أخرى مصدرها تصفية النفط	370,24	43,87	721,55	51,43
الأمونياك اللامائية	175,76	20,82	223,43	15,93
سكر القصب أو الشمندر	41,55	4,92	174,48	12,44
فوسفات الكالسيوم	71,07	8,42	55,11	3,93
الهيدروجين، والغازات النادرة	11,08	1,31	27,45	1,96
كحول الأسكليك	12,02	1,42	25,95	1,85
الخضروات الطازجة أو المبردة	6,16	0,73	18,43	1,31
التمر	15,33	1,82	17,48	1,25
المياه (الغازية والمياه المعدنية)	13,80	1,64	17,33	1,24
الأسمدة المعدنية	5,37	0,64	13,59	0,97
المجموع	**722,28**	**85,59**	**1294,80**	**92,29**

المصدر: : Bulletin d'information statistique de la PME ; Données 1er semstre 2013; n°23; Novembre 2013; p48.

المبحث الثامن: المؤشرات الداخلية؛

1- من حيث الناتج الوطني: الجدول التالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام؛

الجدول رقم (62): مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام (2011/1999).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	القطاع العمومي		القطاع الخاص		المجموع	
	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)
1999	420	24,60	1288	75,40	1708	100
2000	457,8	25,20	1356,8	74,80	1814,6	100
2001	481,5	23,90	1560,2	76,40	1041,7	100
2002	505	23,10	1679,1	76,90	2184,1	100
2003	550,6	22,90	1884,2	77,31	2434,8	100
2004	598,65	21,80	2146,75	78,20	2745,4	100
2005	651	21,59	2364,5	78,41	3015,5	100
2006	704,05	22,44	2740,06	79,56	3444,11	100
2007	749,86	19,20	3153,77	80,80	3903,63	100
2008	686,59	16,20	3551,33	83,80	4237,92	100
2009	816,8	16,41	4162,02	83,59	4978,82	100
2010	827,53	15,02	4681,69	84,98	5509,21	100
2011	923,34	15,23	5137,46	84,77	6060,8	100

المصدر: من إعدا الباحثة بالإعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في تحقيق الناتج الداخلي الخام تنخفض كل سنة مقارنة بحصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وهذا مع الإرتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام.

وهذا المؤشر يدل على مدى الأهمية التي إكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو، كما أن توسيع الإستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

2- من حيث القيمة المضافة: أما من حيث مساهمتها في القيمة المضافة، وذلك حسب قطاعات النشاطات المهمة والمستقطبة لها في القطاعين العام والخاص، والمبينة بالقيمة والنسبة في الجدول التالي:

الجدول رقم (63): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011/2009).

الوحدة: مليار دج.

قطاعات النشاطات	نوع القطاع	2009		2010		2011	
		القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)
الفلاحة	الخاص	924,99	99,85	1012,11	99,70	1165,91	99,34
	العام	1,38	0,15	3,08	0,30	7,80	0,66
	المجموع	**926,37**	**100**	**1015,19**	**100**	**1173,71**	**100**
البناء والأشغال العمومية	الخاص	871,08	87,1	1058,16	98,73	1091,04	86,41
	العام	128,97	12,9	13,59	1,27	171,53	13,59
	المجموع	**1000,05**	**100**	**1071,75**	**100**	**1262,57**	**100**
النقل والإتصال	الخاص	744,42	81,41	806,01	81,58	860,54	81,97
	العام	169,95	18,59	182,02	18,42	189,23	18,03
	المجموع	**914,36**	**100**	**988,03**	**100**	**1049,77**	**100**
خدمات مقدمة للمؤسسات	الخاص	77,66	78,78	96,86	79,15	109,50	79,58
	العام	20,92	21,22	25,51	20,85	28,09	20,42
	المجموع	**98,58**	**100**	**122,37**	**100**	**137,59**	**100**
الفندقة والمطاعم	الخاص	94,8	89,90	101,36	88,61	107,60	88,61
	العام	10,65	10,10	13,03	11,39	13,83	11,39
	المجموع	**105,45**	**100**	**114,39**	**100**	**121,43**	**100**

الصناعة الغذائية	الخاص	161,55	86,14	169,95	86,03	199,79	86,17
	العام	26	13,86	27,58	1,96	32,06	13,83
	المجموع	**187,55**	**100**	**197,53**	**100**	**231,85**	**100**
صناعة الجلد والأحذية	الخاص	2,25	88,33	2,29	88,42	2,34	90,04
	العام	0,3	11,67	0,3	11,58	0,26	9,96
	المجموع	**2,55**	**100**	**2,59**	**100**	**2,60**	**100**
التجارة والتوزيع	الخاص	75'1077	93,58	1204,02	94,10	1358,92	94,07
	العام	73,88	6,42	75,45	5,90	85,71	5,93
	المجموع	**1151,62**	**100**	**1279,47**	**100**	**1444,63**	**100**

المصدر: من إعدا الباحثة بالإعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات محل الدراسة.

من الجدول نستنتج أن:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة، وفي جميع القطاعات الإقتصادية، حيث سجلت أكبر نسبة في قطاع التجارة والتوزيع، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم تأتي باقي القطاعات بنسب متفاوتة، بينما أضعف نسبة كانت من نصيب قطاع صناعة الجلد والأحذية في قطاعين العام والخاص معا.
- تراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في تحقيق القيمة المضافة.
- كما يمكن الإطلاع بالتفصيل على تطور القيمة المضافة في الملحقين رقم (01) ورقم (02)، حيث يوضح:

- **الملحق رقم (01):** تطور القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط من سنة 2001 إلى سنة 2011 للقطاعين العام والخاص معا.
- **الملحق رقم (02):** يبين تطور القيمة المضافة حسب القطاعين العام والخاص، والمجموع الكلي لهما من سنة 2003 إلى سنة 2011، حيث نلاحظ تزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من سنة إلى أخرى، وتناقص نسبة مساهمة القطاع العام، أي وجود علاقة عكسية بينهما.

وهذا يرجع إلى خوصصة المؤسسات العمومية، ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه أكبر متعامل في الإقتصاد الوطني، أي الإنتقال إلى إقتصاد السوق الذي يفرض عدم تدخل الدولة إلا بما يحقق توازن الفرص بين المتعاملين ويوفر الشروط الأساسية العامة للنشاط الإقتصادي.

المبحث التاسع: أهمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الإقتصاد الوطني؛

أصبحت تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي إقتصاد، نظرا للدور الفعال والأهمية البالغة لها في تحريك الإقتصاد الوطني والتأثير فيه، وذلك من خلال:

1- **المساهمة في توفير فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل أكثر وفرة وإستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المتخلفة في هذا المجال، حيث وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالو.م.أ خلال الفترة 1992 إلى 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية، وفي الإتحاد الأوربي خلال سنة 1998 تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70% من فرص العمل، أما في دول منطقة شرق آسيا والباسيفيك تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 95% من إجمالي المؤسسات مابين 35% و85% من إجمالي اليد العاملة، وفي ماليزيا شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 85% من إجمالي عدد المؤسسات الإنتاجية.

2- **تحقيق التوازن الجغرافي في عملية التنمية:** حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

3- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا في النمو الإقتصادي وهو تبنيها وتشجيعها للإختراعات، وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن نسبة حوالي 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة إنطلقت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه النسبة المذهلة تظهر حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفق نسبة تقل عن 95% من تكاليف البحوث والتطوير في أمريكا.

4- **المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات:** تؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج، ففي ألمانيا تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمالي الصادرات، وفي إيطاليا تصل هذه النسبة إلى 47%، وفي اليابان تصل إلى 30%، بالإضافة إلى إنتاج سلع وسيطة بنسبة 20% من صادرات الصناعات الكبرى، وفي فرنسا تصل النسبة إلى نحو 27%، وفي الو.م.أ تصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المصدرين حوالي 96%، قاموا بتصدير حوالي 30% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

5- **المساهمة في تحقيق التكامل الإقتصادي مع المؤسسات الكبرى:** تقوم بإنتاج بعض إحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى (أي تعتبر مؤسسات مغذية)، فمثلا شركة جنيرال موتورز تتعامل مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد من هذه المؤسسات.

خاتمة الفصل الثاني:

بعد الأزمة البترولية في سنة 1986، قررت الجزائر التخلي عن النظام الإشتراكي، والتوجه إلى إنتهاج نظام إقتصاد السوق، ومع هذه البداية الجديدة لنظام الإقتصادي أعطت الدولة إهتماما بقانون الإستثمارات والقانون المتعلق بالقرض والنقد، وكذا قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من أجل النهوض بهذا القطاع، ودفع عجلة التنمية وتوسيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتشير الإحصائيات المتعلقة بهذه المؤسسات، بتمركزها في المنطقة الشمالية أكثر من منطقة الجنوب، وهذا راجع للظروف المناخية، ولتمركز أغلب السكان في الشمال، ولكن هذا لا يمنع من إيجاد حلول والتحفيز على إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجنوب للإمتصاص البطالة بالمنطقة، وإحداث التنمية المحلية.

وبالرغم من أن الإحصائيات المقدمة عن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل الأنشطة المتعلقة بها تعطي مؤشرا جيدا على نجاح التجربة في تنمية وإهتمام الجزائر بهذا النوع من المؤسسات، كما أن المجتمع قد تكيف بشكل سريع مع المتغيرات الإقتصادية التي حدثت، إلا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية لا يمكن التحدث عليها في الوقت الحاضر، بل يجب إعطائها المزيد من الوقت حتى تحقق النمو المنتظر لها في المستقبل.

الفصل الثالث:

الإجراءات المتخذة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تمهيد.

المبحث الأول: نشأة ومفهوم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الإطار العام لسياسات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الرابع: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة الفصل الثالث.

تمهيد:

إن أغلب الدول أولت إهتماما بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما حققته هذه الأخيرة من نتائج إيجابية على الإقتصاد، ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم تنمية هذا النوع من المؤسسات، والإطار العام لسياسات دعمها وتنميتها، وكذا المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل تنمية وترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، وصولا إلى حصر أهم المعوقات التي حالت دون تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة.

المبحث الأول: نشأة ومفهوم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ولتطرق إلى نشأة ومفهوم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف نقوم بإعطاء لمحة عن النظرية التطورية التي وضعا العالم الإقتصادي والسياسي "جوزيف شومبيتر"، حيث يرى أن المقاول الإقتصادي هو الذي يقوم بإحداث خلل في التوازن الإقتصادي، وهذا الأخير هو لب عملية التنمية الإقتصادية والتي تعتبر عملية تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزء منها بإضافة إلى باقي القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية للوصول إلى التنمية الشاملة.

1- النظرية التطورية:

تصنف نظرية شومبتير ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، ولكنه يتميز بأنه يعطي إهتماماً خاصاً للمنظم والدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد، وتنطلق هذه النظرية من إفتراض وجود إقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة ولكن في حالة توازن راكد أو التدفق الدائري الراكد كما أسماها، ففي حالة التدفق الدائري يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض. ويفترض شومبتير أن ثمة فرص جديدة سوف تظهر أمام المنظمين لإدخال تغييرات في الطرق التي تمزج بها عوامل الإنتاج أو تنظم بها الصناعة، وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الإقتصادي في النقاط التالية :

1/ الإبتكارات: وتضم عدة عناصر مثل : إدخال منتج جديد، طريقة جديدة في الإنتاج، فتح سوق جديدة، توفير مصدر جديد للمواد الخام والمواد النصف مصنعة، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة، وتتمثل الإبتكارات حسب شومبيتر في "إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى تطور."

2/ دور المبتكر: يعطي شومبيتر دور المبتكر المنظم وهو شخص قادر على تقديم شيء جديد تمامًا فرغم أنه لايوفر أرصدة نقدية إلا أنه يحوّل مجال إستخدامها. تحذوه في ذلك عدة دوافع منها: الرغبة في خلق مملكة تجارية خاصة، الرغبة في الإنتصار، السعادة الناجمة عن إستخدام القدرات الشخصية، وكما يقول شومبيتر " فإن المبتكر أوالمنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة يكون قادراً على إستخدامها ".

3/ دور الأرباح: إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح، ووفقاً لشموبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تمامًا لتكاليف الإنتاج أي لاتوجد أرباح وتظهر الأرباح نتيجة للتغيرات الديناميكية الناجمة عن الإبتكارات.

4/كسر التدفق الدائري: يتم كسر التدفق الدائري حسب شومبيتر من خلال الإبتكار في شكل منتج جديد بواسطة المنظم من أجل تحقيق الأرباح، وبمجرد مايصبح الإبتكار مربحًا يتهافت المنظمين الآخرين على إنتاج هذا المنتج الجديد.

5/ العملية الدائرية: إن تمويل الإستثمارات من الإئتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجياً، وعند بداية المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن المعروض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الإنخفاض.

وفي نظر شومبتير توجد موجات طويلة من المد والجز فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالإكتشافات وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الإقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم إبتكارات جديدة و يحدث الإزدهار مرة أخرى.

1- مفهوم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نقصد بتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توفير المناخ من خلال سن إجراءات من شأنها تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني ومساعدتها على مواجهة التحديات نظرا للدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حيث شهدت السنوات الأخيرة إهتماما متزايدا بها من قبل الدول بإختلاف أوضاعها الإقتصادية وذلك لما لهذه المؤسسات من إسهام في تنويع الإقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة ودعم الإبتكار وقدرتها على الإستجابة للتغيير وإستخدام التقنيات الحديثة.

كما تجدر الإشارة إلى أن إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم على ثوابت مختلفة، وهي: مركزية صنع القرار، كونها مشروع إستراتيجي يرتبط إرتباطا وثيقا بتطلعات (الأهداف والقيم) صاحب المؤسسة، وقوة علاقاته الشخصية، ونقص الطابع الرسمي في وضع الإستراتيجية، أو العمليات الإستراتيجية المنتظرة والمتوقعة من طرف صاحب المؤسسة، وعليه فإن عقلانية إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأتي بالأخص من عقلانية صاحبها، فإذا كانت المؤسسة بدون روح، فإنه يتم إخضاع صاحبها بالضرورة إلى المنطق النفسي والإجتماعي الذي يحدد تصرفاته، ومن ثم يتم تطوير إستراتجية المؤسسة بإعتماد أيضا على هذا المنطق[1].

المبحث الثاني:الإطار العام لسياسات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

تهتم الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة بتوافق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع أهداف التنمية المحلية والمساهمة في الإقتصاد الوطني، لذا وجب عليها أن تسعى إلى زيادة فرص النجاح لأصحاب هذه المؤسسات من خلال تقديم نظم للمساعدة تكون مخططة ومتكاملة على نحو جيد، بدلا من توجيههم إلى نوعية محددة من الأنشطة التجارية.

[1] Katherine Gundolf/Annabelle Jaouen « Les relations interorganisationnelles des PME », hermes science publications, Parais, 2008, p110.

وتتمثل متطلبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمايلي:

- ضمان الإمداد بالمدخلات الرئيسية.
- دعم تطوير المنتجات وأساليب الإنتاج وذلك بالإستعانة بمراكز البحث والجامعات ومراكز تطوير الإنتاجية ومراكز الخدمات.
- دعم منظمات القطاع الخاص غير المنظم (الإتحادات، التعاونيات،...إلخ).
- مساهمة الدولة في تكوين اليد العاملة وحماية الصناعة الثقافية من الإندثار.
- توفير التمويل المناسب.

ولقد أثبتت التجارب بأن دعم المؤسسات ذات الحجم الكبيرلا يؤدي بالضرورة إلى الإسراع في وتيرة عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لذلك فإن دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ربما يكون الحل الأنسب للوصول إلى تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة وعادلة، وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل الأغلبية المطلقة من إجمالي المؤسسات، فإن ذلك يتطلب العمل على زيادة قدرتها لتجاوز المعوقات والعقبات التي تواجهها، وتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لإستمرارها وتوفير الدعم والحوافز لضمان تحقيق تلك المؤسسات لدورها المطلوب بكفاءة وقدرة عاليتين، وفي هذا الإطار تعلب العديد من الجهات دورا أساسيا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرزها[1]:

1/ صناديق التنمية الإجتماعية: وهي تقوم بدور مؤثر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعتبار أن الهدف الأساسي من إنشائها هو حماية الفئات الفقيرة، وتخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الإقتصادي، وتخفيف حدة البطالة، وتمويل المؤسسات الإنتاجية والخدمية الصغيرة التي لا تستطيع توفير حاجاتها التمويلية من الجهاز البنكي، كما تستهدف هذه الصناديق في الغالب الفقراء ومحدودي الدخل وسكان المناطق الريفية والعاطلين عن العمل، بما في ذلك الخريجين الجدد والنساء، كما تقدم صناديق التنمية الإجتماعية العديد من البرامج أبرزها: برامج تنمية المجتمع، وبرامج الأشغال العامة،

[1] صلاح حسين **"دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص84.

وبرامج التشغيل والتدريب، وتبرز أهمية برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أ- تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم صناديق التنمية الإجتماعية بإيصال التمويل اللازم إلى الفئات المستهدفة من خلال جهات وسيطة تنفيذية حكومية أو غير حكومية كالبنوك التجارية والمتخصصة، التي تتلقى التمويل وتقوم بتوزيعه وفق أهداف وضوابط محددة على الجهات المنفذة (الجمعيات التعاونية والمحلية والتنموية) بإعتبارها القادرة على الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المستفدين وذلك من واقع إنتشارها الجغرافي وفي مناطق بعيدة.

ب- تقديم المعونة الفنية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي تقديم جميع النصائح والإرشادات لإنتاج أو تحسين السلع والخدمات، أو حل المشاكل التنظيمية والإقتصادية والمالية والقانونية التي تواجه عملية إنتاج السلع والخدمات في الظروف الطبيعية وغير الطبيعية، وإعداد دراسات الجدوى، وتسويق وترويج المنتجات، وتدريب وتنمية القوى العاملة، وتحسين الإنتاجية، وضبط الجودة، وحل مشاكل التعثر، ورفع مهارات التخطيط والإدارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة، وإجراء التقيم الشامل للمؤسسات.

2/ الحكومات والأجهزة الحكومية: تتعدد الحوافز التي تستخدمها حكومات كل من الدول الصناعية والدول النامية على نطاق واسع، وتختلف من حيث طبيعتها وآثارها، ومدى فاعليتها وطريقة تأثيرها، ويمكن تقسيم ما يستخدم من حوافز وفق نطاق عملي، أي طريقة تأثيرها أو وظيفتها، إلى ثلاث مجموعات[1]:

- **المجموعة الأولى:** وتضم مجموعة الحوافز التي تؤدي أساسا إلى إزالة بعض معوقات الإستثمار، ومنها: توفير البيانات الأساسية، والتعريف بفرص الإستثمار، والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى، وتوفير اليد العاملة اللازمة ورفع كفاءتها، والبحث العلمي والتطوير، فضلا عن توفير البنية الأساسية اللازمة، وتضم أيضا القيام بإنشاء حاضنات للمؤسسات الصغيرة، والتي تهدف إلى رعاية تلك المشروعات وتوفير البيئة الملائمة لعملها ومدها بالخدمات والإستشارات اللازمة.

[1] صلاح حسين **"دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"**، مرجع سبق ذكره، ص86.

- **المجموعة الثانية:** تنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين،

تهتم الأولى بالسياسات الإئتمانية وتتضمن توفير التمويل الحكومي، وتقديم الضمانات الحكومية، وتحديد السياسات الإئتمانية للدولة (السقوف الإئتمانية، أسعار الفائدة تفضيلية)، ودعم الحكومة لفوائد الإقراض، ومنح القروض الميسرة من خلال مؤسسات الإقراض التابعة للحكومة.

وتتضمن الثانية الأدوات التي تندرج ضمن إطار السياسات المالية مثل: الإعفاءات الضريبية المؤقتة، الإعفاءات الضريبية على الأرباح الموجهة لإعادة الإستثمار، وإعفاءات مالية أخرى (رسوم التسجيل، التأمينات الإجتماعية، ضريبة الأعمال) والسماح بترحيل الخسائر لفترات لاحقة، وإجازة طريقة الإهتلاك المعجل على الأصول، بالإضافة إلى الإعانات والمنح النقدية لمساعدة وحدات متعثرة، أو لتوطين بعضها سعيا وراء تحقيق أهداف التنمية المحلية.

- **المجموعة الثالثة:** تضم الحوافز المؤدية إلى زيادة الإيرادات أو خفض التكاليف عن طريق دعم أسعار المدخلات، وإعانة الصادرات، والمعاملة الجمركية التفضيلية للمستلزمات المستوردة أو دعم مستلزمات الإنتاج المحلية.

ويتوقف مدى إستخدام هذه الحوافز على طبيعة التدخل الحكومي في تنظيم النشاط الإقتصاد الوطني، وأهداف وخطط برامج التنمية ووسائل تحقيقها.

3/ المنظمات المحلية والإقليمية: تقوم المنظمات المهنية المحلية كالغرف التجارية والصناعية والزراعية بالعديد من النشاطات والفعاليات التي تهم مؤسسات القطاع الخاص بصفة عامة، وبصفة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن تلك النشاطات على سبيل المثال التعرف إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه تلك المؤسسات والتعاون مع الجهات المعنية لتخفيف منها، كما تقوم بتنظيم المعارض الوطنية والإقليمية بغرض التعريف بالمنتجات الوطنية وتعريف المؤسسات الصغيرة بمصادر الإنتاج، وتقوم أيضا بإعداد البرامج التدريبية اللازمة ونشر الدراسات والأبحاث والإحصائيات.

أما المنظمات الإقليمية فتهتم بتقديم التمويل والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جهات وسيطة أو تنفيذية وبالتعاون الفني مع الحكومات، إضافة إلى وضع المعايير

لمساعدة المؤسسات الصغيرة في التكيف مع التقدم التقني والتغيرات المستمرة، كما تتولى تلك المنظمات إعداد وعقد الإجتماعات والحلقات النقاشية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، وإصدار العديد من المطبوعات والدراسات الخاصة ببرامج دعم هذه المؤسسات وإحتياجاتها.

4/ مستويات سياسات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يوجد مستويين لصياغة سياسات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما؛

✓ **المستوى الأول: سياسات دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات الإنتاجية سواء لتلبية متطلبات السوق المحلي أو التصدير أو الإحلال محل الواردات أو تغطية إحتياجات باقي الأنشطة الإقتصادية الزراعية والسياحية والخدمية، الأمر الذي يعتبر هدف إستراتيجي شديد الأهمية، وكذلك تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإدخار المحلي حيث تشجع هذا الإدخار للإستثمار فيه، والعائد على الإقتصاد الوطني من وراء تنمية الإدخار المحلي متعدد الجوانب، نذكر منه:

- ترشيد الإستهلاك.
- كبح جماح التضخم.
- توفير الإستثمارات المحلية اللازمة للأنشطة الجديدة.

والإقتصاد لا يمكن أن يستمر وينمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع وإحداث التراكم الرأسمالي اللازم لتطوير المجتمعات والأفراد من مجتمع الندرة والحاجة إلى مجتمع الوفرة والرفاهية، كما أن التراكم الرأسمالي من جهة أخرى ينقل الفرد من فئة أقل دخلا إلى فئة أعلى دخلا، مما يؤدي إلى إحداث النمو، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على إحداث التراكم الرأسمالي والنمو الإجتماعي والإقتصادي المنشود.

كذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر والأكثر إستعداد لإستخدام القدرات المحلية خاصة تلك القدرات متوسطة أو منخفضة الجودة، ولذلك يعتبر الهدف

الإستراتيجي مزدوج الفائدة حيث يحقق قيمة للإقتصاد الوطني فضلا عن أنه يمنع هدر المورد الوطني والذي يتمثل في القدرات المحلية.

وأيضا، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها أن توفره في السوق المحلية من سلع وخدمات تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي الخاص بإحلال الواردات مساهمة فعالة من خلال عرضها لسلع وخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.

كما أن توسيع تشكيلة المنتجات من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعمل على تنمية الصادرات في ثلاث إتجاهات:

1/ من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها.

2/ من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها.

3/ من خلال منافسة بعض منتجات المشروعات الكبيرة التي تضطر للتصدير هربا من المنافسة الخارجية.

وتتميز أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كذلك فإنها تعد وسيلة جديدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، وهي تحتاج إلى تكلفة رأسمالية مناسبة أو منخفضة لبدأ النشاط مما يشجع الكثيرين على بدأ النشاط بالإستثمار فيها، وكذلك تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزة إضافية تتمثل في قدرتها على توظيف اليد العاملة المتوسطة المهارة أو الضعيفة وذلك لسببين هما: إنخفاض نسبة المخاطرة ووجود فرصة أفضل لتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات.

كما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا، بقدرتها على الإنتشار والتوسع الجغرافي، وتتكفل بتعميق ونشر القيم الصناعية الإيجابية التي تفتقدها بعض المجتمعات، وتستهدف إستراتيجية التنمية المكانية زيادة المساحة المأهولة بعمران، وذلك من خلال توفير ثلاث شروط للمجتمع العمراني الجديد، وهي: فرص العمل الجديدة، السلع والخدمات، السكن، ومن الواضح أن السبيل لتحقيق هذه الشروط يتطلب وجود إستثمارات ومؤسسات منتجة توفر فرص العمل، ونظرا لأن أسواق المجتمعات الجديدة هي أسواق جديدة وصغيرة، وبالتالي فإن أنسب مؤسسات لها هي المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، وبهذا لا يمكن تصور تحقيق الإنتشار العمراني والتنمية المكانية دون تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفر السلع والخدمات من جهة، وفرص العمل من جهة أخرى.

كما تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تغطية الإستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة، وتحسين جودة السلع والخدمات نتيجة المنافسة مابين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى.

ولايمكن تطوير التكنولوجيا المحلية دون طلب حقيقي عليها، وهو ما يتحقق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقل مخاطرة والأكثر مرونة عن طريق إستقبال التكنولوجيا المحلية وتجربتها وإستيعابها إلى جانب المؤسسات الكبيرة.

كما أنه إلى جانب الإنتاج الأساسي للمؤسسات الكبيرة هناك منتجات ثانوية ونفايات، ونظرا إلى أن مبدأ التخصيص الإنتاجي لا يحبذ تصنيع أو إستخدام المنتجات الثانوية بما يعطل النشاط الأساسي، وبما أن القوانين والإعتبارات البيئة تفرض معالجة أو إعادة تدوير النفايات، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر قدرة وتأهيلا للتعامل معها، بإعتباره هدفا إستراتيجيا، خاصة وأن إستخدام المنتجات الثانوية عادة ما يرتبط بتنمية تكنوجيات جديدة.

ويتمثل هيكل النشاط الصناعي الحالي في معظمه في عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة محدودة التنوع وإن كانت كثيرة العدد نسبيا، وهي التي بإمكانها إحداث التنوع والترويج للأنشطة الصناعية الكبيرة، كما أسند لها دور جديد كصناعات داعمة لكل النشاط الصناعي وخاصة الصناعات الكبيرة، بعد أن حققت نجاح في كونها صناعات مغذية، وصناعات ذات علاقة مع الصناعات الأخرى، وصناعات تقدم خدمات الإنتاج، وبالتالي وضعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة ذات النشاط الصناعي في موضوع الصناعات الداعمة التي لا يستغنى عنها للنشاط الصناعي ككل.

✓ **المستوى الثاني: سياسات تعظيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للتنمية الشاملة؛**

- نشر فكر العمل الحر، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:
- ترويج العمل الحر.
- رفع وعي وثقافة المجتمع والأفراد بالعمل الحر.
- توفير المعارف والمهارات الخاصة بالعمل الحر والتشغيل الذاتي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة الطلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إستثمار قدرات ومبادرات الشباب والأسر والمجتمع لصالح التنمية والعمل الحر.
- تزويد مناهج التعليم الأساسي والجامعي بمواد تعليمية عن العمل الحر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، توجد ثلاث آليات وأساليب تتمثل فيما يلي:

- حملات التوعية والتثقيف للرأي العام والمجتمعات والأسر: وذلك بإستخدام مواد وبرامج ترويجية مخططة لفكر وثقافة العمل الحر، وتستخدم وسائل الإعلام الرئيسية (التلفزيون، الإذاعة، والصحافة) بالإضافة إلى النشرات والملصقات، وتوجه إلى التجمعات بمراكز الشباب والجمعيات المحلية وجمعيات المرأة والجامعات والمدارس والنقابات.
- برامج تأهلية وتدريبية لمعارف ومهارات العمل الحر، وتتضمن برامج تدريبية متخصصة تحت عنوان "كيف تؤسس مؤسسة صغيرة ومتوسطة" وتستهدف الشباب والمرأة والخرجين والحرفيين والمهنيين وأصحاب التقاعد المبكر والراغبين في العمل الحر أو التشغيل الذاتي أو بدء مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- برامج تدريبية متخصصة لتطوير الأعمال: وتتضمن برامج تدريبية تحت عنوان "كيف تطور مؤسسة الصغيرة والمتوسطة" وتستهدف الحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة، ورواد الأعمال والشباب والمرأة.

وبالإضافة إلى هذا، يجب العمل على:

1- بناء وتنمية مجتمع ريادة الأعمال؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- ربط الأجهزة والمؤسسات المعنية بالعمل الحر وتحقيق مجتمع الريادة.
- إطلاق مبادرات وطاقات المجتمع من خلال العمل الحر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوصول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تكون مصدرا رئيسيا للتطوير والإبداع والتنوع لتشكيلة السلع والخدمات في المجتمع.

ولتحقيق الأهداف المذكورة فإن الأسلوب والآلية المقترحة هي إنشاء شبكة رئيسية تتبعها مجموعة شبكات إقليمية في المناطق لمجتمع الريادة وفكر العمل الحر، وهذه الشبكة تضم جميع مكونات وأطراف مجتمع العمل الحر: من صناديق، ووزارات التي تهتم بهذه الأمور، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني، وممثلون عن منظمات دولية ذات خبرة في العمل الحر في إطار التعاون أو الشراكة.

2- إنشاء وتطوير قاعدة المعلومات الرئيسية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- تطوير وتحديث قاعدة البيانات الرئيسية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد الخريطة الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف الدقيق على طبيعة وحجم القطاع غير الرسمي.
- تطوير نوعية وحجم المؤشرات الإقتصادية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتحقيق الأهداف المذكورة، نتبع الآليات والأساليب التالية:

- الإستفادة من التعداد والحصر الشامل الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء.

- تمكين مجمعات خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للصندوق الوطني الإجتماعي، ومجمعات الإستثمار أن يكون مصدرا معتمدا لكافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.
- مساعدة مركز المعلومات وإتخاذ القرار للصندوق الإجتماعي والهيئة العامة للإستثمار لتطوير وإعداد المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصبح هذه الجمعيات والمؤسسات مصدرا من مصادر المعلومات الدقيقة.

مساندة الغرف الصناعية والتجارية بإتحاد الصناعات وإتحاد الغرف التجارية لجهود تحديث قواعد البيانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- تطوير وتنويع حزمة الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل وصولها للتمويل؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- تنويع الخدمات المالية.
- توفير آليات تأمين المخاطر.
- تطوير خدمات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.
- تفعيل إستراتيجية التمويل.
- التوسع الجغرافي في الإقراض والتمويل.

ولتحقيق الأهداف المذكورة، نقترح الآليات والأساليب التالية:

- متابعة تنفيذ إستراتيجية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع البنوك على توفير مزيد من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إما مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة.
- إستخدام منافذ هيئة البريد لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير مؤسسات وآليات الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء مؤسسات مالية جديدة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء القدرات المؤسسية لجمعيات قائمة لتصبح مؤسسات تمويل.
- إنشاء وتشغيل مكاتب الإستعلام الإنمائي.
- إعلان وتعميم السياسات الإئتمانية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التوسع في مراكز الإقراض المتكامل والإقراض المباشر.
- إستكمال الإجراءات والقرارات القانونية والتنظيمية الكفيلة بحرية عمل المؤسسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل وصولهم للتمويل.
- تشجيع قيام الروابط والشبكات بين مؤسسات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإسراع بإستخدام معايير قياسية لأداء المؤسسات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنويع الخدمات المالية لتشمل التأمين والتوفير والتحولات المالية.
- الإسراع بإعداد خريطة الفقر.

4- تطوير الخدمات المالية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- توفير حزمة متنوعة من الخدمات المالية.
- تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- رفع القدرة التنافسية من خلال الجودة المناسبة والسعر المنافس والتنوع.
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زيادة صادراتها وإحلال الواردات.
- دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمستويات تكنولوجية أعلى وأنشطة ذات قيمة مضافة أكبر.

ولتحقيق الأهداف المذكورة، نقترح إتباع الآليات والأساليب التالية:

- التوسع في إنشاء مراكز تنمية الأعمال وتطوير القائم منها.
- تطوير أداء حاضنات التكنولوجيا والأعمال والتوسع في الحاضنات المفتوحة.
- التوسع في إنشاء مراكز تنمية وتكنولوجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواعدة.

- إنشاء مراكز مؤهلة لإدارة التعاقد من الباطن بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.
- إقامة وحدات وسيطة للتوريد وتوفير الآلات والمستلزمات من الأسواق العالمية.
- تنمية وتوفير خدمات التعميم للمنتج والعمليات.
- التقييم والتنفيذ لبرامج مقدمة لتحسين الإنتاجية ورفع الجودة وخفض التكلفة.
- إعداد معايير أساسية لمختلف أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان حد أدنى من مستوى الجودة للسلع والخدمات.
- توفير مسارات وآليات لنقل قصص النجاح والتطور والإبتكار للأعمال.

5- التدريب وإعادة التدريب لتنمية القدرات المؤسسية والبشرية؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- توجيه منظومة التدريب لتوفير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإستفادة من آلية التدريب وإعادة التدريب لتنمية الموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة القدرات المؤسسية لهذه المؤسسات من خلال تنظيم الإدارة.
- التنسيق بين الجهود والطاقات التدريبية القائمة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تغطية العجز في الكوادر البشرية والمهارات المتخصصة اللازمة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- توفير مستويات المهارة المختلفة المطلوبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحرف والمهن.

ولتحقيق هذه الأهداف، نتبع الآليات والأساليب التالية:

- مساندة البرامج القائمة من خلال برامج تحديث الصناعة والمجموعات المختصة بالتكوين ومراكز شراكة للتدريب لتوفير خدمات تدريبية مقدمة.
- مساندة البرنامج الوطني لمستويات المهارة والإستفادة من برامج الإعداد وتوفير مستويات المهارة الحرفية والمهنية المتصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإعتماد والترويج لبرامج التدريب التي تستند على شهادات أو مستويات معتمدة.

- إعداد خريطة تدريبية لإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنسيق بين المؤسسات التدريبية لتوفير هذه الإحتياجات.
- دعم مركز التدريب على التجارة الخارجية ومراكز التسويق ليكون مصدرا رئيسيا لتنمية القدرات التسويقية والتصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير فرص تدريب مقدمة بالخارج خاصة في مجال التسويق وتنمية الأعمال.
- إعداد برامج تدريبية مقدمة للمجالات الضرورية في تنمية البلاد، مثل: الزراعة الجافة، تحلية المياه، الطاقة الشمسية، البناء وتدوير النفايات.

6- تنويع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنوع منتجاتها وتشجيع التطوير والإبتكار؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- التنوع الأفقي والرأسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنويع مجالات عملها وتنويع منتجاتها.
- دعم الإبتكار من خلال حاضنات تكنولوجيا ومراكز الإبداع.

ولتحقيق ذلك، يجب أن نتبع الآليات والأساليب التالية:

- تشجيع وتمويل قيام حاضنات تكنولوجية متخصصة في المؤسسات عالية التكنولوجيا مثل: المعلومات، الإتصال، الصناعة الإلكترونية وزراعة الأنسجة.
- تشجيع التعاون مابين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر المؤسسات الكبيرة عشرات الفرص والأفكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإستفادة من المعرض الدائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليكون سوقا مفتوحة لعرض كل ما هو جديد في هذه المؤسسات من الخامات والمستلزمات والآلات الجديدة من أسواق العالم، لأن خامة جديدة أو آلة جديدة تعني منتج جديد ولو من خلال الجودة والسعر.
- الإستفادة من التصنيفات الدولية للسلع والخدمات والنظام المتناسق لتصنيف السلع للتعرف على أنشطة جديدة وسلع جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إعداد وتعميم نماذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبتكرة وطرحها على رواد الأعمال بإستمرار.

7- مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإستراتيجيات التوسعية العمرانية والتنمية المكانية؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- التكامل مع مشاريع البناء الريفي عبر الوطن.
- العمل على مساندة مختلف برامج التوسعية العمرانية والتنمية المكانية التي تتبناها الدولة والحكومة لتوسيع مجال التنمية والوصول إلى المساحة المأهولة بالعمران إلى 25% من المساحة المتاحة على الأقل.
- التكامل مع مشروعات التنمية والإستثمار المنجزة ومشاريع التنمية المعروضة على الحكومة.

ولتحقيق هذه الأهداف، نتبع الآليات والأساليب التالية:

- إعداد نماذج لسلاسل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مغذية لصناعات وإستثمارات كبيرة مثل: الزراعة وسياحة وعمران، وفي مجال الخدمات: النقل، خدمات الإنتاج، خدمات التسويق، ...إلخ.
- عقد ندوات وورش عمل لموائمة الإحتياجات بين الإستثمارات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة القدرة التافسية للمؤسسات الكبيرة من خلال توفير الخدمات لها وتخليصها من عبء التكلفة الإستثمارية والإدارية لهذه الخدمات التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإستفادة من قدرة وحيوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتشغيل إستثمارات مهدرة أو متوقفة في مناطق نائية بنظم متطورة.
- العمل على توسيع سوق التنمية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لسوق التنمية التأثير الأكبر على توسيع سوق الإستثمار وسوق العمل.

8- تشجيع التجمعات الصناعية الطبيعية والإصطناعية؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- إكتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا تنافسية من خلال تكاملها أو تجمعها في حيز جغرافي مؤهل.
- توفير خدمات ومساعدة فنية متطورة ومدروسة لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حيز جغرافي مؤهل.
- إقامة مؤسسات تتوفر لها سلاسل الإمداد كاملة.

ولتحقيق الأهداف السابقة، فإن الآليات وأساليب التنفيذ تتمثل فيما يلي:

- إقامة حاضنات تكنولوجيا مفتوحة تخدم التجمعات الصناعية.
- إعادة تأهيل وتطوير التجمعات الصناعة الطبيعية القائمة.
- الإستفادة من الخبرة الدولية لتعميم وإقامة تجمعات إصطناعية جديدة.
- تشجيع الصناعات والإستثمارات الكبيرة على توفير إحتياجات من خلال تعميم تجمعات صناعية لمؤسسات صغيرة ومتوسطة متطورة تلبي الإحتياجات.

9- منح مزايا تفضيلية لقطاعات صناعية واعدة وأنشطة مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات أولوية؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- الإستفادة من الخرائط الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد قوائم للأولويات القطاعية الواعدة للإستثمار والنمو والنجاح.
- تحديد مجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثلا المجموعة التي تمتلك مزايا تنافسية، أومجموعة المشروعات الجديدة المتطورة والإبتكارية.
- تعميم وتفعيل حزمة من الحوافز لتشجيع قطاعات صناعية أوخدمية معينة تحقق أهداف إقتصادية أوإجتماعية أوبيئية بكفاءة.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن آليات وأساليب التنفيذ تتمثل فيما يلي:

- تنفيذ عدد من الدراسات القطاعية الميدانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوقوف على المزايا النسبية والتنافسية لكل منها.

- التحليل والمقارنة والمفاضلة بين قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلفة لترتيبها ومنحها درجة الأولوية.
- تعميم حزم الحوافز وإجراءات التحفيز لكل قطاع على أنه نشاط واعد.

10- تنمية قدرات التشغيل الذاتي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع أصحاب المهن الحرة على أنشطة خاصة ذات قيمة مضافة.
- تشجيع أصحاب الحرف المتخصصة على بدء أنشطة خاصة حرفية من خلال مؤسسات صغيرة ومتوسطة مربحة.
- تبني مشروع خصخصة الخدمات العمومية لتوفير وتسيير عدد كبير من الخدمات الحكومية أوالخاصة بواسطة القطاع الخاص الصغير والمتوسط.
- إبتكار أفكار جديدة لتشجيع التشغيل الذاتي مثل العمل لبعض الوقت في أكثر من مكان أو أكثر من وظيفة والعمل في المنزل، والعمل عن بعد، وإستخدام وسائل الإتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في إنهاء الأعمال، وتقديم الإستشارات وخدمات الصيانة عن بعد وغيرها من عشرات الأفكار.

ولتحقيق الأهداف المذكورة، نستعمل آليات وأساليب التنفيذ التالية:

- مساندة البرنامج الوطني للحكومة الإلكترونية وتشجيع مشروع خصخصة الخدمات العمومية.
- تشجيع الوزرات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص على الإستثمار وعلى تفويض جانب من مهامها في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات للقطاع الخاص الصغير والمتوسط.
- تعميم ونشر نماذج مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجحة للمهنيين والحرفيين مثل المقاول الصغير، المحاسب الصغير، المحامي المبتدئ، التحليل والإختبارات الصغيرة وخدمات التمريض بالمنزل، توصيل مبيعات الإلكترونيات للمنازل، خصخصة خدمات النقل الداخلي، وغيرها من الأمثلة.

- تشجيع هيئات الخبرة الإستشارية على طرح أفكار لخصخصة الخدمات العمومية.

11- تحفيز القطاع غير الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الإلتزام والإنضمام للقطاع الرسمي؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- تعظيم العائد ورفع القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي لصالح الإقتصاد الوطني.
- توفير المساعدة الفنية والمساندة التنظيمية للقطاع غير الرسمي.
- تحديد الآثار السلبية أو الضارة لهذا القطاع فيما يخص البيئة والصحة العامة والمنافسة غير الرشيدة.
- الإنتقال تدريجيا من مفاهيم الإنتاج بدون مواصفات إلى الإنتاج ذو مواصفات.
- توفير المساعدة الفنية والمساندة التنظيمية للقطاع غير الرسمي.
- تحفيز رغبة أصحاب الأعمال غير الرسمية للإنضمام للقطاع الرسمي عن طريق التحضير والتبسيط والتدرج في نظم الأعمال الرسمية.
- تحقيق منافسة رشيدة في سوق السلع والخدمات وتحسين مواصفات السوق الوطني كي لا يكون سوق مرفوض لإنعدام الجودة فيه.

ولتحقيق هذه الأهداف، نتبع آليات وأساليب التنفيذ التالية:

- وضع معايير إنتاج وشروط تشغيل ومواصفات إنتاج أساسية في مختلف أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الإلتزام بها ولو من خلال دعم مالي مؤقت.
- تقييم وتعميم الحوافز المالية، الفنية، القانونية والتنظيمية لجلب إنتباه عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الرسمي.
- إقتراح سياسات وآليات سهلة لهذه الأنشطة للتعامل مع أجهزة الضرائب والتأمينات والصحة والبيئة والمرافق، وتندرج هذه السياسات ما بين الإعفاء المؤقت إلى تقديم الخدمات في شباك واحد إلى خدمات الإرشاد والتوجيه والمساعدة.
- تشجيع إنشاء روابط جمعيات تعاونية لأصحاب الأنشطة غير الرسمية.

12- تشجيع وتعظيم التعاون الدولي مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية ونقل التجارب والخبرات؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- إستمرار الدور المؤثرللجهات المانحة في مساندة وإرشاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.
- تعظيم المصالح المشتركة للتعاون لكل من الجهات المانحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.
- التعرف الدقيق على التجارب الدولية وإستقطاب الخبرات الدولية للمساعدة في تنفيذ برامج الإستراتيجية والوطنية.
- تحديد الإحتياجات الحقيقية للدعم والمساندة المطلوبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

ولتحقيق الأهداف المذكورة، فإن آليات وأساليب التنفيذ تتمثل فيما يلي:

- التعرف الدقيق على برامج التنمية وبرامج الجهات المانحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتجديد قائمة الإحتياجات من المساعدة الفنية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.
- إستمرار وتطوير أهداف مجموعات العمل المشتركة التي تضم ممثلي الجهات المانحة والتي ساهمت بفعالية في إعداد إستراتيجية التمويل والإستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل إتفاقيات وبرتوكولات التعاون القائم لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة فرص تبادل الزيارات الميدانية بين مسؤولي التنمية وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنظمات المجتمع المدني والدول الأجنبية المتقدمة وصناديق التنمية للتعرف على قصص النجاح لتجارب الدولية، وأفضل التطبيقات والجديدة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم وتفعيل آليات نقل التكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممثلة في الخدمات والمستلزمات الجديدة، والآلات والمعدات الحديثة، وبرامج التعميم للمنتج وللعمليات.

13- تفعيل قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقوانين المرتبطة بتنميتها؛ ورصد المعوقات القانونية التي مازالت قائمة لمواجهتها، وذلك بغية تحقيق الأهداف التالية:

- ترشيد نتائج التطبيق وتفعيل القانون الخاص لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التأكد من تنفيذ القوانين والتشريعات والقرارات القائمة والتي تمس إنشاء وتشغيل ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إقتراح الإجراءات والآليات التشريعية اللازمة لزيادة مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ التوصيات الخاصة بالمستوى الأعلى والكلي لإستراتيجية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتحقيق هذه الأهداف، نتبع آليات وأساليب التنفيذ التالية:

- متابعة أعمال اللجنة التنسيقية العليا لتنفيذ وتفعيل قانون تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتابعة للصندوق الإجتماعي للتنمية.
- رصد العوائق القانونية والتنظيمية والمالية التي مازالت قائمة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقتراح أسلوب مواجهتها.
- منح دور رئيسي لمنظمات المجتمع المدني في عرض معوقات التنمية وإقتراح الحلول مع دور خاص للربط بين الحرفيين والمهنيين والجمعيات وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وممثلي القطاع غير الرسمي.
- إقتراح التعديلات والصياغة القانونية والتشريعية الكفيلة بإزالة المعوقات وتحفيز إنطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

14- تفعيل الإستراتيجية الوطنية ومتابعة تنفيذها؛ وذلك من أجل الوصول إلى تحيقيق الأهداف التالية:

- تأكيد تنفيذ الإستراتيجية بكفاءة وشمولية تضمن تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها وسياستها وبرامجها.
- تمكين شركاء التنمية من التفاعل مع التنفيذ كطرف مؤثر والتأكد من النتائج.

- إتخاذ أي إجراءات أو ترتيبات يستدعيها الموقف لإنجاح التنفيذ دون تماطل أو تأجيل.
- تقديم تقارير بنتائج الأعمال للرأي العام وشركاء التنمية تتضمن تقييما موضوعيا للنتائج والعائد.

ولتحقيق الأهداف السابقة، نتبع آليات وأساليب التنفيذ التالية:

- تشكيل لجنة إشرافية عليا للمتابعة والتقييم، وإصدار تقارير تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في تفعيل الإستراتيجة من طرف جميع الوزرات التي لها صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنظمات المجتمع المدني، والإتحادات الصناعية وغرف التجارة.
- التنسيق بين جهود تنفيذ إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي الإستراتيجيات القطاعية بالدولة.

المبحث الثالث: المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ومن أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، قامت الدولة الجزائري بإحداث مجموعة من تدابير والآليات التي من شأنها مساعدة هذه المؤسسات ومرافقتها، وتمثلت أهم هذه التدابير والآليات في مايلي:

1- إنشاء وزارة: نظرا للأهمية البالغة التي حصلت عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، فلقد قامت الحكومة بإنشاء وزارة في سنة 1993 تهتم بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد حملت الوزارة عدة تسميات منذ نشأتها إلى يوم محل الدراسة، سنقوم بذكرها في الجدول التالي[1]:

[1] ملاحظة: تغيير التسمية للوزارة لم يغير من مهام الموكل إليها في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (64): تسميات الوزارة التي تهتم بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإسم	المدة
وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة	1996-1993
وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة	2002-1997
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	2010-2003
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار	2013-2011
وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار	2014

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على قوانين المالية (1993-2014)

بالمعلومات التالية:

- ✓ العنوان الإداري: مبنى الكوليزية، أحمد باي، رقم 04.
- ✓ رقم الهاتف: 021.71.33.00
- ✓ رقم الفاكس: 021.60.65.59/021.59.26.88
- ✓ العنوان الإلكتروني: htt://www.miepmepi.gov.dz

كما قامت بوضع الإطار القانوني لهذه المؤسسات، وهذا طبقا للقانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 الذي تضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يهدف هذا القانون إلى تعريفها، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها، وترتكز سياسات هذه التدابير المساعدة على دراسات ملائمة تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات، وتسخر السلطات العمومية الوسائل الضرورية لذلك، وكما يجب أيضا على الجماعات الإقليمية أن تبادر هي أخرى، طبقا لمهامها وصلاحياتها بإتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم وترقية هذه المؤسسات[1].

ولقد تجسدت تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل هذا القانون على:

- إنعاش النمو الإقتصادي.

[1] الجريدة الرسمية المؤرخة في 2001/12/15، العدد 77، ص5.

- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والإقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الإستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها.
- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع بروز محيط إقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضرورين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

هذا بالإضافة إلى عدة إجراءات أخرى تناولها هذا القانون من أجل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى تتمكن الدولة من تنميتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها على جميع الأصعدة (إقتصاديا، سياسيا، إجتماعيا، ...) سواء على مستوى المحلي أو الوطني وحتى دوليا.

[1] الجريد الرسمية المؤرخة في 2001/12/15، مرجع سبق ذكره، ص6، ص7.

2- مهام الوزارة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد أسندت للوزارة عدة مهام، ومن بين أهم المهام التي أوكلت إليها فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مايلي[1]:

- يعد ويقترح سياسات الترقية والتطور الصناعي وفروع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذها والسهر على تطبيقها وضمان متابعتها.
- ينظم الإنتشار الفضائي للتنمية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ينظم إطار ترقية اليقظة التكنولوجية والإستشراف في مجال الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يشجع بروز محيط إقتصادي وتقني وعلمي وقانوني ملائم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يوفر الشروط الضرورية لظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة، ويسهل تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة.
- يشجع تحسين مرودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسيتها.
- يسهل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات الملائمة.
- يسير الصناديق والآليات المالية للدعم والمساندة المخصصة لتطوير قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والإستثمار.
- يتأكد من إعداد وضعيات دورية وظرفية ويسهر على ترقية ونشر المعلومة ذات الطابع الصناعي والإقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يشجع إنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاط جديدة ذات علاقة مع تنمية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما خصصت المادة 10 من مرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في 2011/01/25 الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية

[1] مرسوم تنفيذي 11-16 المؤرخ في 2011/01/25، الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية بتاريخ 2011/01/26، العدد 05، ص 10 و ص11.

الإستثمار، التي تتولى من خلالها الوزارة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يلي[1]:

- يشجع بروز محيط يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها.
- يشجع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة ويوسع مجال نشاطها.
- يقترح كل تدبير يهدف إلى دعم إستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسيتها ومردوديتها.
- يشجع تحسين وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يقترح كل تدبير من شأنه السماح للمؤسسات الصغيرة المتوسطة المشاركة في الصفقات العمومية، طبقا لتنظيم المعمول به.
- يعد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتأكد من تنفيذه.
- يسهر على حسن تخصيص صناديق الدعم والمساندة والضمان من أجل تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويلات ملائمة.
- يقترح سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية في إطار عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يضع إطار تشاوري مع الحركة الجمعوية ومنظمات أرباب أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يسهر بالإتصال مع الهيئات المعنية، على إعداد نظام إعلامي إقتصادي ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- الهيكل التنظيمي للوزارة: الشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي للوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بغية توضيح الأهمية البالغة التي أعطتها دولة لهذا النوع من المؤسسات حيث أحدثت مديرية عامة تهتم بشؤونها، وتقوم بدعمها ومرافقتها؛

[1] مرسوم تنفيذي 11-16 المؤرخ في 2011/01/25، الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية بتاريخ 2011/01/26، العدد 05، ص11.

الشكل رقم(10): الهيكل التنظيمي للوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجريدة الرسمية الصادرة في 2011/01/26، العدد 05

من الهيكل التنظيمي نلاحظ أن الوزارة قد خصصت مديرية عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي كلفت على الخصوص بالمهام التالية[1]:

- تشجيع بروز يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 11-17 المؤرخ في 2011/01/25 الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية الصادرة في 2011/01/26، العدد 05، ص17.

- إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان تنفيذه.
- السهر على التخصيص الحسن لصناديق الدعم والضمان من أجل تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويلات ملائمة.
- السهر على وضع منظومة إعلامية إقتصادية ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإتصال مع الهيئات المعنية.
- المساهمة في تطوير المناولة.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي ومهام المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل رقم (11): الهيكل التنظيمي ومهام المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

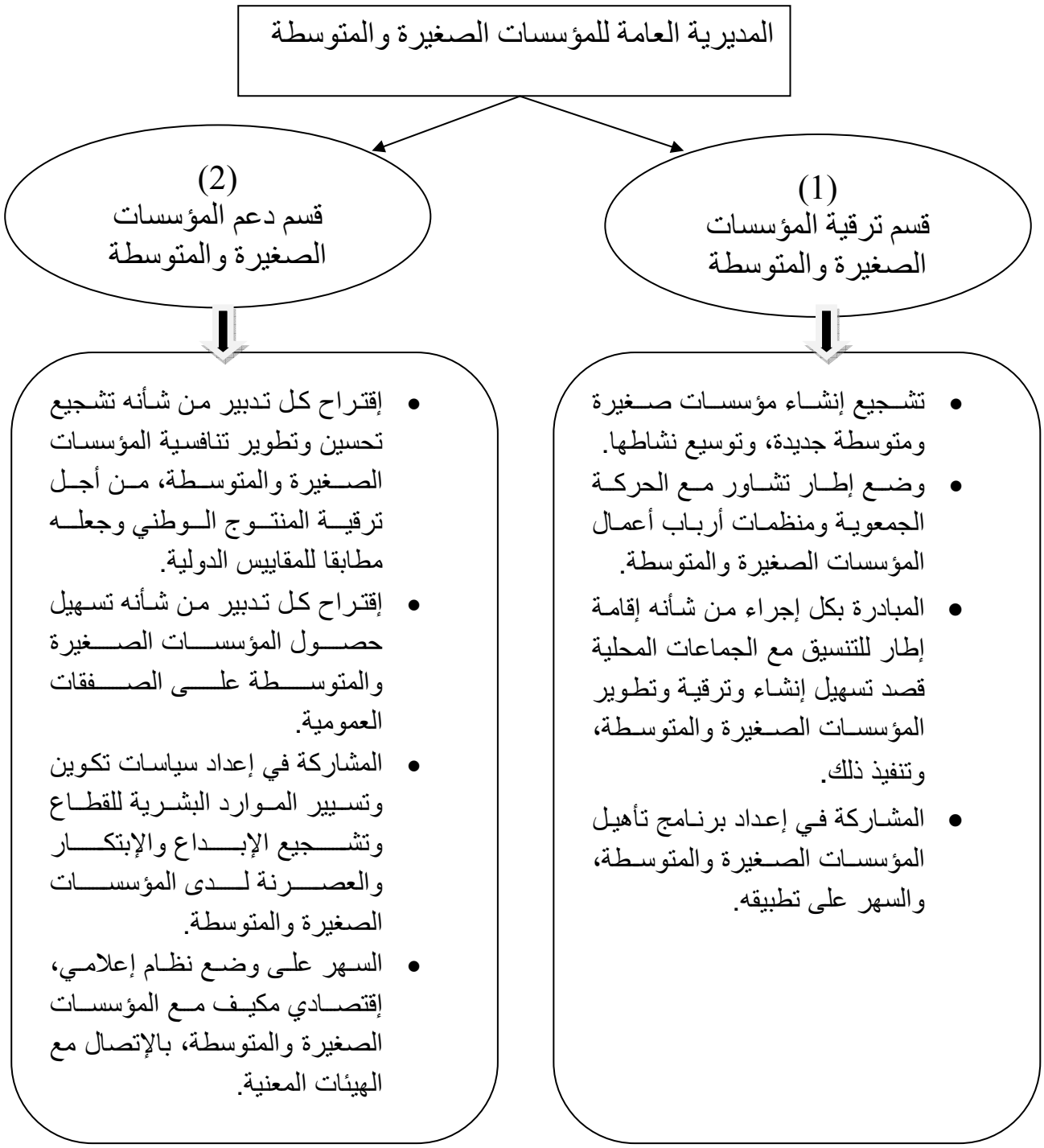

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجريدة الرسمية الصادرة في 2011/01/16، العدد 05، ص17، ص18.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي حضيت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد قامت بإنشاء مديرية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار على مستوى كل ولاية[1]، وأوكلت إليها المهام التالية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تساهم في تنفيذ إستراتيجيات، وبرامج العمل للقطاع وتقييم أثرها وتقدم حصيلة النشاطات.
- تدرس وتقترح كل تدبير للدعم والتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية، والفضاءات الوسيطية والمؤسسات بالإتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم في إنجاز وتعيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لا سيما ميدان المناولة.

ومن خلال الجدول رقم (65) سوف نقوم بعرض تطور الإعتمادات المخصصة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار في ميزانتي الدولة الإبتدائية والإضافية من سنة 1994 إلى سنة 2014:

[1] مرسوم تنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 2011/01/25، الجريدة الرسمية الصادرة في 2011/01/26، العدد 05، ص25

الجدول رقم (65): تطور إعتمادات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/1994).

السنة	الميزانية الإبتدائية (دج)	الميزانية الإضافية (دج)	المجموع (دج)	الفرق (دج)
1994	-	20000000	20000000	-
1995	31217000	-	31217000	11217000 +
1996	48141000	-	48141000	16924000 +
1997	45785000	45985000	91770000	43629000 +
1998	46683	46683000	46729683	45040317-
1999	48052000	-	48052000	1322317 +
2000	62470000	62865000	125335000	77183000 +
2001	70383000	115725000	186108000	60773000 +
2002	147450000	147450000	294900000	108792000 +
2003	439496000	452173000	891669000	596769000 +
2004	339989000	-	339989000	551680000-
2005	477320000	479592000	9569120000	9229131000 +
2006	911384000	958384000	1869768000	7699352000-
2007	1060352000	1191754000	2252106000	382338000 +
2008	1320177000	1442188000	2762365000	510259000 +
2009	1585673000	1585673000	3171346600	408981600 +
2010	1776342000	3504113000	5280455000	2109108400 +
2011	4135439000	4135439000	8270878000	2990423000 +
2012	4395874000	4395874000	8791748000	520870000 +
2013	4149500000	-	4149500000	4642248000-
2014	4452530000	-	4452530000	303030000 +

المصدر: : من إعداد الباحثة إستنادا لقوانين المالية لسنوات محل الدراسة (2014/1994).

من الجدول نستنتج أن:

- بداية الإهتمام بهذه المؤسسات بدأ منذ سنة 1994 من ناحية تخصيص إعتماد بالوزارة التي تهتم بشؤون هذا النوع من المؤسسات.
- وفي سنة 1995 تم إبرام الإتفاق مع صندوق النقد الدولي للشروع في برنامج التصحيح الهيكلي والذي تزامن مع بداية إهتمام الجزائر بهذا النوع من المؤسسات.
- الإعتمادات المالية المخصصة لتمويل هذه المؤسسات ضعيفة إذا ما تمت المقارنة مع الدول المتقدمة التي تخصص ميزانيات ضخمة لتمويلها.

والشكل التالي يبين تطور إعتمادات المخصصة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2014/1994):

الشكل رقم(12): الرسم البياني لتطور إعتمادات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/1994).

الوحدة (10 ^{3} دج)

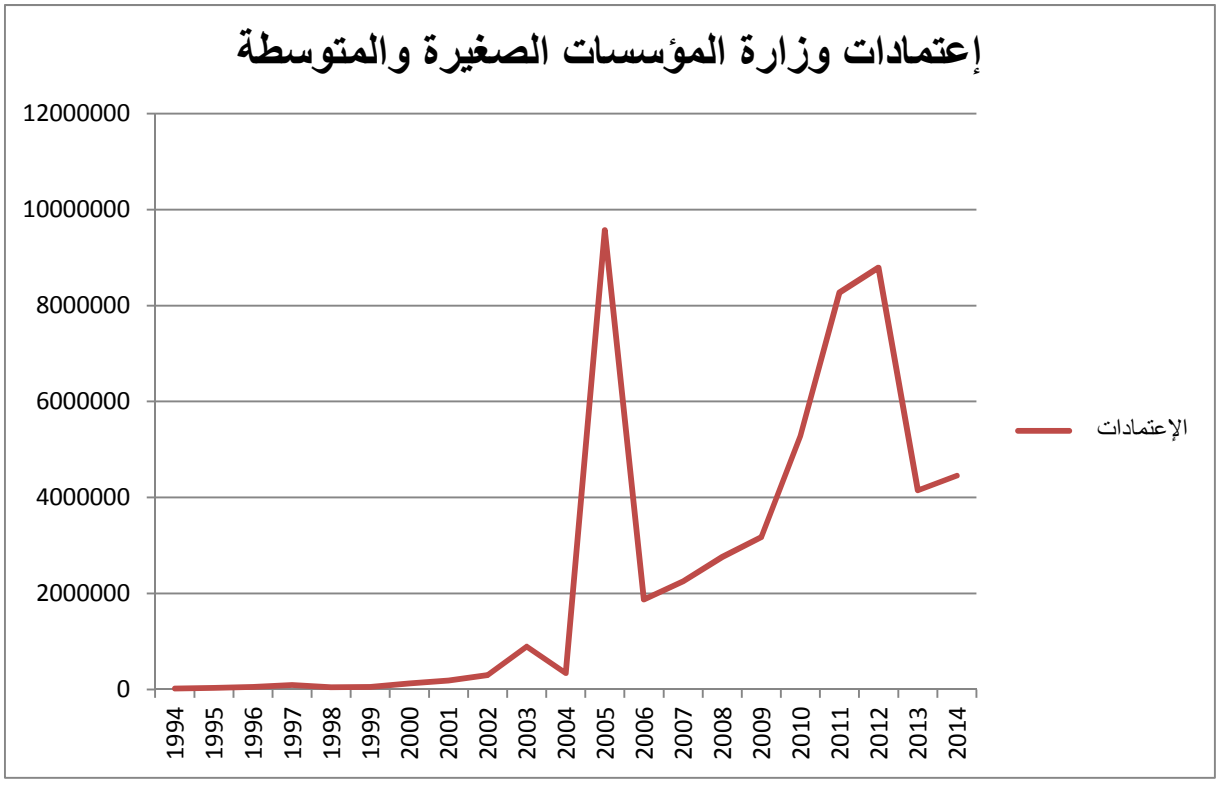

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من الجدول رقم(65).

4- البرامج الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لجأت الجزائر إلى الإهتمام بشكل واضح بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إستحداث مجموعة من الهيئات والأجهزة لدعم ومساعدة وتنمية هذه المؤسسات حتى تحقق الإستمرار والنمو، وذلك بالنظر إلى إنخفاض القدرة التنافسية من جهة لمواجهة المؤسسات الكبرى، ومن جهة أخرى لمواجهة العولمة والإندماج المؤسساتي، وفيما يلي سوف نذكر أهم هذه الهيئات[1]:

1/ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): هي هيئة ذات طابع خاص، تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وأوكلت إليها المهام التالية[2]:

- تدعيم وتقديم الإستشارة، ومرافقة المشاريع الإستثمارية.
- تسيير، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، التخصيصات لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلاف المالي الذي يوضع تحت تصرف الوزير المكلف بالتشغيل.
- تعلن عن المشاريع التي إستفادت من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق، والإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- متابعة إستثمارات المشاريع المنجزة مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمار.
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية المشاريع، من خلال برامج التكوين والتشغيل.

[1] الحوزي جميلة/ عبد الاوي مفيدة/ صالحي نجية: **"الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر"**، ملتقى وطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الوادي 2013، ص3،ص4.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الصادرة في 1996/09/11، العدد 52، ص.

2/ وكالة ترقية وتدعيم الإستثمار (APSI): أنشأت هذه الوكالة لترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات، تحت سلطة رئيس الحكومة، وتؤسس في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار، وتكلف بمساعدة المستثمرين في إستكمال الشكليات اللازمة لإنجاز المشاريع، وبالأخص ما يتعلق بالأنشطة المقننة، والسهر على إحترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة[1].

3/ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي، مقره في مدينة الجزائر، وتتمثل مهامه فيما يلي[2]:

- يضبط بإستمرار بطاقة المنخرطين، ويضمن تحصيل الإشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.
- يسير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه.
- يساعد ويدعم بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، إعادة إنخراط البطالين المستفدين قانونيا.
- يؤسس ويحفظ صندوق الإحتياط حتى يمكنه من مواجهة إلتزاماته إزاء المستفدين في جميع الظروف.
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه.
- التكفل بالدراسات التقنية الإقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالإتصال مع المصالح العمومية لتشغيل.
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب إتفاقية.
- المساهمة في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين 35 و50 سنة، وبأخص في منح قروض غير مكافأة[3].

[1] مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05، يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية الصادرة في 1993/10/10، العدد 64، ص5.
[2] الجريدة الرسمية المؤرخة في 1994/07/07، العدد 44، ص6.
[3] الجريدة الرسمية المؤرخة في 2004/01/11، العدد 3، ص5.

4/ وكالة التنمية الإجتماعية (ADS): تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية، وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويمارس الوزير المكلف بالتشغيل والحماية الإجتماعية المتابعة الميدانية لكافة نشاطات الوكالة، كما تتمتع بالإستقلالية الإدارية والمالية، مقرها مدينة الجزائر، وتتولى الوكالة الترقية والإنتقاء والإختيار، والتمويل الكلي والجزئي عن طريق المساعدات أو أي مساعدة أخرى ملائمة، كما يلي[1]:

- الأعمال والتدخلات لفائدة الفئات المحرومة والتنمية الجماعية.
- كل مشروع أشغال، أو خدمات ذات المنفعة الإقتصادية، والإجتماعية الأكيدة ويحتوي على كثافة عالية لليد العاملة تقترحها كل جماعة، أو مجموعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل.
- تنمية المؤسسات الصغرى.

5/ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI): تنشأ تحت سلطة رئيس الحكومة، تتمتع بالشخصة المعنوية والإستقلال المالي، وتهتم بما يلي[2]:

- تزويد أصحاب المشاريع بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الإستثمار، وتبليغهم بقرارتقديم المزايا المطلوبة أو الرفض.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- تسيير صندوق دعم الإستثمار.
- ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- منح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار التنظيم المعمول به.
- التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

6/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أستحدثت هذه الوكالة سنة 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى

[1] الجريدة الرسمية المؤرخة في 1996/06/30، العدد 40، ص18

[2] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20، يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية الصادرة في 2001/08/22، العدد 47، ص4، ص7، ص8.

الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة التي تتمتع بالشخصة المعنوية والإستقلال المالي، ومن أهم المهام الموكل إليها[1]:

- تمنح القروض بدون فائدة.
- تنشأ علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية، لتمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها.
- مرافقة المستفدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض.
- إنجاز قاعدة للبيانات حول أنشطة المشاريع المستفيدة من الوكالة.

7/ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR): هو مؤسسة عمومية ، تحت سلطة الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يهدف إلى ضمان القروض الضرورية للإستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هي محددة، ويتولى الصندوق المهام التالية[2]:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في مجالات إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات، أخذ مساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- إستقبال دوريا، معلومات عن إلتزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تم تغطيتها بضمانه.

[1] مرسوم رئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 2004/01/22، الجريدة الرسمية الصادرة في 2004/01/25، العدد 06، ص3.
[2] مرسوم تنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الصادرة في 2002/11/13، العدد 74، ص13.

- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
- ترقية الإتفاقيات المخصصة التي تتكفل بالمخاطرة بين المؤسسات الصغير والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.
- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطويرها.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل تمويل.
- إتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة.
- إعداد إتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدعيمها في إطار ضمان الإستثمارات.

8/ صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME CGCI): هو شركة ذات أسهم، تهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة المتوسطة بعنوان تمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، حيث تبلغ قيمة القروض القابلة للضمان 50 مليون دج كحد أقصى.

في وقت نفسه لا تستفيد من ضمان الصندوق، القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والنشاطات التجارية، وكذا القروض الموجهة للإستهلاك[1].

[1] مرسوم رئاسي 04-134 المؤرخ في 2004/04/19، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارت المؤسسات الصغيرة المتوسطة، الجريدة الرسمية الصادرة في 2004/04/28، العدد27،ص30.

9/ مشاتل المؤسسات: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتسعى المشاتل إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركة الإقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملا إستراتيجيا في التطور الإقتصادي في مكان تواجدها[1].

10/ مراكز التسهيل: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف مراكز التسهيل إلى تحقيق:

- وضع شباك يتكيف مع إحتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.
- تطوير ثقافة التقاول.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003/02/25، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية المؤرخة في 2003/02/26، العدد 13، ص14.

- ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به.
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها وإستردادها.
- تشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع.
- إنشاء مكان إلتقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الإستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.
- تشجيع تطوير النسيج الإقتصادي المحلي.
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها.
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة إستعمال الموارد المالية.
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحول ترقب التكنولوجيا.
- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الإقتصاد الوطني والدولي.
- نشر أجهزة الدعم الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الإقتصاد الوطني والدولي[1].

كما تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق جملة من المهام الموكلة إليها، كما انها تضع تحت تصرف حاملي المشاريع والمقاولين من أجل مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وإبتكار خدمات متنوعة وبأخص للمؤسسات حديثة النشأة والمؤسسات التي تعمل على توسيع قدراتها أو التي هي في حالة إسترجاع نشاطاتها.

[1] مرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 2003/02/25، يحدد طبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 2003/022/26، العدد 13، ص18،ص19.

11/ شركات القرض الإيجاري: حيث تم الإعتماد على مجموعة من الشركات الإعتماد الإيجاري في الجزائر والتي ساهمت في إيجاد مصادر تمويل جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونجد منها:

- الشركة العربية للإيجار المالي 2001.
- الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات، الأمر رقم 96-09، المؤرخ في 1996/01/10 يتعلق بالإعتماد الإيجاري[1].
- شركة قروض الإيجار الجزائرية السعودية (ASL) .

12/ تويزة (Touiza): هي منظمة غير حكومية تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة جدا في الجزائر منذ عام 1996، وقد وضعت برنامج تمويل لكل من رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة[2].

5- البرامج الأجنبية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بالإضافة إلى الشراكة الأورومتوسطية والتي كان من أهم الأبعاد التي تضمنتها الإستراتيجية التي إتبعتها مع الطرف الجنوبي من الحوض المتوسط، هو دعم النشاطات والقطاعات ذات الأولوية، وخاصة في مجالات السياسة الصناعية، ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يعتبرها الإتحاد الأوربي محرك للنمو الإقتصادي، ولقد إستفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من دعم تقني لتطويرها وتحديثها، والذي إعتمد على تقديم: الدعم المباشر للمؤسسة، الدعم للحصول على قروض بنكية من خلال إنشاء صندوق الضمان، وتعزيز هياكل تطوير المؤسسات (غرف التجارة والصناعة ...).

وهناك عدة برامج أجنبية قامت بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نذكرها في ما يلي:

[1] الجريدة الرسمية المؤرخة في 1996/01/14، ص25.

[2] **دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة** "لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ومضة _مركز معلومات البلدان_، 2010، ص 4.

1/ برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية وأنشطتها، وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، وجاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في 2005/12/01 بإسم "برنامج أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الإقتصادي والإجتماعي.

وتتلخص هذه الإتفاقية في ما يخص تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نقاط التالية:

- يساهم الإتحاد الأوروبي في تمويل هذه المؤسسات بحوالي 75 مليون أورو.
- تقدر حصة الجزائر في هذا التمويل بحوالي 5,3 مليون أورو.
- تساهم المؤسسات الناجعة بملغ قدره 4,125 مليون أورو.
- حددت فترة تمويل هذه المؤسسات بخمسة (5) سنوات، بملغ متوسط قدره 15,2 مليون أورو.
- إنشاء 5 مؤسسات مالية خاصة لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تمويل 75 مشروعا.

2/ التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

حيث تم الإتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم إستحداث نظم معلوماتية لدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، وإحداث حاضنات الأعمال نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3/ برنامج دعم المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة:

يساعد هذا البرنامج، بدعم من المفوضية الأوروبية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع من قدرتها التنافسية عن طريق تبادل الخبرات مع التركيز خاص على التمويل، ولدى البرنامج إتفاقات شراكة مع مؤسسات ضمان القروض في الجزائر للمساعدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تغطية المخاطر في تمويل الضمان[1].

4/ الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD):

تعمل هذه الوكالة على تطوير ورفع قدرة الأعمال الجزائرية الخاصة مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم الوصول إلى التمويل المصرفي من خلال تقاسم المخاطر أو تأمين ضمانات، هذا وتعمل المجموعة أيضا على تطوير الكيانات الإستثمارية الخاصة، وعلى إنشاء مؤسسات تمويل صغيرة[2].

5/ ريادة:

إن ريادة صندوق تطوير مشاريع، هومنصة إستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمته توفير رأسمال النمو للأسواق التي تعاني من نقص في الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا، وتستثمر ريادة في الأعمال التي أثبتت نجاحها، ولديها فريق إدارة أساسي يتحلى بالرغبة والقدرة على توسيع أعمالها، ويقدم الصندوق أيضا رأسمال للشركات في مرحلة مبكرة، وخاصة في مجال التكنولوجيا والإعلام[3].

[1] **دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة** "لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،مرجع سبق ذكره، ص1.

[2] **دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة** "لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، المرجع السابق، ص1.

[3] **دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة** "لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، المرجع سبق ذكره، ص3.

6/ مجموعة سيباريكس (Siparex):

إنها مجموعة فرنسية مستقلة في مجالها مع التنويع كرؤوس الأموال المغامرة، ورؤوس أموال النمو الإقليمي، ولديها فرع في الجزائر وفي دول أخرى، وتتركز نشاطاتها بصورة رئيسية على الإستثمارات في المؤسسات متوسطة الحجم[1].

7/ مؤسسة المغرب الخاصة 2:

يرتكز الصندوق، الذي يصل رأسماله 15,1 مليون يورو والذي تم تأسيسه عام 2000، على دول المغرب العربي، ويذهب 38% من موارده على إمداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برأس المال المغامر، ولقد إستثمر هذا الصندوق الذي تديره تونينفيست (Tuninvest) من خلال مغرب مناجمنت (Maghreb Management Ltd) والشركة التابعة لها تضم إجماليا 13مؤسسة[2].

8/ فينياليب (Finalep):

هي شركة ذات أسهم تنهض بالإستثمارات في الجزائر، وقامت حتى الآن بإستثمار 1,95 مليون دولار أمريكي[3]، ولقد تم إنشائها في إطار الشراكة الأورومتوسطية في 1991/06/30 بمبادرة من بنكين جزائريين: بنك التنمية المحلية (**BDL**) والقرض الشعبي الجزائري (**CPA**)، والصندوق المركزي للإتحاد الإقتصادي (الوكالة الفرنسية التنمية **AFD**) في إطار الإصلاحات البنكية والمالية التي عرفتها الجزائر، وفي سنة 1995 دخل البنك الأوروبي للإستثمارات (**BEI**) كشريك رابع، ومن أهم مهام هذه الشركة؛ إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

[1] **دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة** "لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] **دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة** "لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص3.

[3] **دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة** "لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص3.

[4] www.ubm.org.tn/upload/pdf/s4/omar_belaid.pdf. page 2

9/ التعاون الدولي الثنائي:

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا، وكندا، وأهمها كان:

- **التعاون مع فرنسا:** في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام إتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكون 48 منشطا إقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون المجلس الجهوي مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة وقسنطينة).
- **التعاون مع إيطاليا:** حيث تم الإتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية للنشاطات المنتجة يوم 2002/04/18 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل، وآليات مالية حديثة).

المبحث الرابع: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

لقد أثبتت التجربة والواقع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الآلية الأساسية والداعمة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال النتائج الإيجابية المحققة، وفي نفس الوقت تبقى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الدول النامية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة تعاني من معوقات عديدة تعرقل سير وإنشاء ونمو وتطور المؤسسة، مما يؤدي إلى تراجع فعاليتها الإقتصادية والإجتماعية، وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

1- **قلة المعرفة التكنولوجية والإدارية:** تواجه المؤسسات الصغيرة المتوسطة في البلدان النامية مشكلات تتعلق بتخلف المعرفة الفنية والإدارية، حيث يضطلع شخص واحد غالبا وهو مدير المؤسسة بمسؤولية المهام الإنتاجية بالكامل مثل الإنتاج، والإدارة والتمويل والتسويق، وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص، وينبغي ملاحظة أن الشخص الواحد أو صاحب المصنع الصغير لا يمكنه

أن يكون على دراية تامة أو علم كاف بكل هذه المسؤوليات، فقد يكون على دراية بمشكلات الإنتاج، أو التسويق، أو التمويل فقط.

بالإضافة لإنخفاض المستوى التعليمي والتدريبي للمدراء وقد أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة كبيرة من المدراء (76%) لا يحملون مؤهلات دراسية جامعية، ولم يحضروا برامج تدريبية ومن المعروف أن الإدارة علم وفن وليست فن فقط.

2- **ندرة اليد العاملة:** وتنقسم هذه المشكلة إلى قسمين؛

- نقص اليد العاملة وعدم كفاية المعروضة لتلبية إحتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤثر بشكل واضح على أدائها والتي تتسم بكثافة إستخدامها لعنصر العمل، ولهذا تضطر المؤسسة للقيام بمهام التدريب والتعليم داخلها وهو ما يمثل تكلفة بالنسبة إلى صاحب المؤسسة.
- سرعة دوران اليد العاملة وعدم إستقرارها لمدة طويلة بمكان العمل يؤدي إلى عدم كفاءة الإنتاج، ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة تعاقدية بين صاحب المؤسسة والعمال، لما يترتب عليها إلتزامات مادية مرتفعة على طرفي العلاقة، وهكذا فإن إضطرار المؤسات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال بدون مهارة بإستمرار وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم أثناء العمل فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم من شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض الإنتاجية ونقص الجودة ونوعية السلع المنتجة بإضافة إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- **مشكل ضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري ذو أهمية إستراتجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإلى جانب ندرة اليد العاملة فإن المتوفر منها يعاني من عدة نقائص، نذكرها في مايلي:

- عدم توافر الإطارات ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة.
- ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفردية والإبتكارية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضعف مستوى التدريب وعدم توافقه مع إحتياجات هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نقص الكفاءات المتخصصة في مجال التسويق وغيره من الوظائف الأخرى.
- قيام صاحب أو المسير بالعديد من الوظائف الإدارية على غرار المؤسسات الكبرى أين نجد التخصص الوظيفي الإداري.

4- مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة، كما تحتاج إلى أدوات التمويل القصير الأجل، لا سيما القروض لتغطية إحتياجاتها من المواد الأولية وأجور العاملين وغيرها من مصاريف الإستغلال المعروفة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وعلى الرغم من أن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى نوجزها فيما يلي:

- إرتفاع سعر الفائدة.
- عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسة على المستوى الوطني، من قبل البنوك التجارية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين.
- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها.

ولإثبات حقيقة وجود مشكلة التمويل قام البنك الفرنسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (BFDPME) بدراسة في سنة 1996 ، والتي شملت مجموعة كبيرة من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية حول طبيعة العوامل التي تعيق تطور مؤسساتهم، وكانت نتائج الدراسة تشير إلى أن أهم عامل معيق تمثل في إشكالية التمويل، وعدم وفرة القروض، إضافة إلى تكاليفها المرتفعة، وهذا ما تؤكده مختلف الدراسات التي تمت في هذا الإطار في معظم الدول، إذن إن مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة دولية، تجعل علاقة بنك-مؤسسة صغيرة ومتوسطة غير فعالة[1].

5- **غياب التحفيزات الضريبية والجمركية:** تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا هاما في توطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسة التنموية؛

- **التحفيزات الضريبية:** إن الأعباء الضريبية التي يتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.
- **التعريفة الجمركية:** فغالبا ما تكون الرسوم الجمركية في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الرسوم أقل تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسيطة ثم السلع المعمرة، مع ملاحظة أن العديد من السلع المصنعة سلعا وسيطة أو سلع إستهلاكية في مفهوم التعريفة الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- **مشاكل التسويق والتصدير:** صعوبة التسويق المنتجات والخدمات ودخول السوق، حيث تواجه هذه المؤسسات عدد من الصعوبات المتعلقة بالتسويق مثل:

- قصور قنوات وشبكات التسويق.
- نقص المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية.

[1] Sylvie Cieply/Marcelline Grondin,« **Expertise et Contrôle des risques PME par le chargé de clientèles** », Revue d'économie financière, op-cit, 1996, p63.

- عدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين في التسويق.
- ضعف علاقات التشابك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة والأجنبية.
- ضعف القدرة على الإستثمار في مجال بحوث التسويق والإنفاق على الدعاية التسويقية.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات عديدة ومعقدة للغاية في مجال التصدير، وذلك لأن الأوضاع التمويلية ضعيفة ، فضلا عن الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية بالنسبة للإنتاج والتصدير، كما أن السياسات التجارية السائدة في معظم البلدان النامية لا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وذلك إما لتعقد الإجراءات الخاصة بالتصدير وتعدد الجهات التي ينبغي الحصول على موافقتها مسبقا، أو لعدم دراية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات أسواق التصدير من الأذواق والجودة أو لعجز أصحاب المؤسسات عن الحصول على الإئتمان اللازم للقيام بالتصدير، وبالتالي عجزهم عن الإستفادة من المزايا التي يحصلون عليها.

7- **مشكلة الإندماج في الإقتصاد العالمي:** نظرا للتطورات العالمية الجديدة التي تستلزم زيادة الإنفتاح التجاري للأسواق الدولية وحرية التبادل التجاري في إطار الشراكة الإقليمية، بالإضافة إلى عملية التحضير للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC)، ستجد الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها تواجه العديد من التحديات التي ستؤثر على فرص نموها وتطورها، في غياب قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية، وسيكون وضع أغلبها جد معقد، مما يتطلب منها المحاربة حتى تتكيف وترفع من تنافسيتها، أو سيتحتم عليها الخروج من السوق، وهذا راجع للقوانين التي يفرضها إقتصاد السوق.

8- **شدة المنافسة:** بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بعضها البعض من جهة، ومن جهة أخرى مع المؤسسات الكبيرة الحجم من ناحية أخرى، ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية وبين الشركات الأجنبية من جهة ثالثة.

9- **إشكالية العقار الصناعي:** خاصة في الجزائر حيث يسود ميدان العقار تعقيدا من حيث التسيير والإستغلال الغير عقلاني والغير الرشيد للمساحات الموجودة، حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشاكل بسبب؛

- ✓ نظام التسيير المطبق.
- ✓ عدم إستقرار المسيرين.
- ✓ الطابع الإداري للمؤسسات التسيير.
- ✓ نقص الإمكانية المالية.

بالإضافة إلى خلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي وتنظيم سندات الملكية، وتواجه مناطق النشاط نفس مشاكل المناطق الصناعية، حيث تم إنشاء بعضها بقرار محلي (ولائي، بلدي) دون تزويدها في أغلب الحالات بجهاز تسيير بالإضافة إلى ضعف تهيئة هذه المناطق.

وتشير المعطيات إلى وجود حوالي 72 منطقة صناعية و44 منطقة نشاط، تتربع على مساحة 14800 هكتار للمناطق الصناعية، و78881 هكتار لمناطق النشاط، وهنا يظهر جيدا أن مشكلة العقار الصناعي في الجزائر لا تتعلق سوى بمجرد الإستغلال الأمثل للمناطق الموجودة، حيث توجد الكثير من الهياكل القاعدية غير المستغلة والتي لم يتم تحريرها لصالح المستثمرين لتجسيد مشاريعهم وطموحاتهم[1].

10- **مشكلة النقد الأجنبي:** غالبا ما تحدد الحكومات في بلدان العالم الثالث سعرا مرتفعا للنقد الأجنبي، ولكنها تمنح المؤسسات الكبيرة أسعار متميزة، وتحرم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نفس المزايا، لأنها تكون مؤهلة للحصول على النقد بأسعار متميزة أو تجهل وجودها، وعلى أية حال فالمؤسسات الكبيرة عادة ما تستورد معدات أكثر نسبيا، ومن ثم تحقق لها منافع أكبر مما تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] عمران عبد الحكيم **"إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة-"**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسلية، 2007/2006، ص26.

وفي سنة 2002 قام البنك العالمي بإجراء دراسة من أجل تحديد العوائق والقيود التي تعترض نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فحدد خمسة عوائق مهمة نذكرها فيما يلي[1]:

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي.
- صعوبة الحصول على القروض المصرفية (إرتفاع تكلفة القرض).
- العوائق الإدارية والتنظيمية.
- ضعف الموارد البشرية من حيث التأهيل.
- عدم وضوح السياسة الإقتصادية العامة.

1 عمران عبد الحكيم **"إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة-"**، مرجع سبق ذكره، ص28.

خاتمة الفصل الثالث:

إن عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتطلب مجهودات كبيرة وإهتمام دائم ومستمر حتى تصل وتحقق الأهداف المرجوة منها وتحافظ كذلك على بقائها في السوق، والجزائر على غرار باقي الدول قامت بمجهودات سواء من خلال إحداث برامج وطنية، أو من خلال إستفادتها من البرامج أجنبية، وحتى أنها قامت بإبرام إتفاقيات دولية من أجل دعم وتنمية هذه المؤسسات، إلا أنها تبقى تسجل عدة معوقات تحول دون تنميتها، وخاصة مشكل العقار، ومشكل التمويل الذي تعاني منه أغلب الدول، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية التي تتطلب وقتا طويلا لإنشاء المؤسسة.

الفصل الرابع:

دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، ودراسة حالة مركب النسيج سبدو.

تمهيد.

المبحث الأول: لمحة عن التجربة التونسية والمغربية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة للمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الرابع: دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تلمسان.

المبحث الخامس: لمحة عن قطاع النسيج في الجزائر.

المبحث السادس: دراسة حالة مركب النسيج سبدو.

خاتمة الفصل الرابع.

تمهيد:

إن موضوع معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمس جميع دول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ونجده بأوجه مختلفة، ودرجات متفاوتة من بلد لآخر، ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بدراسة ومقارنة هذه المعوقات في كل من الجزائر والجارتين تونس والمغرب، وذلك بإعطاء لمحة عن التجربتين التونسية والمغربية في تنمية هذا النوع من المؤسسات، وتقديم نظرة عن الأوضاع الراهنة لها، وإبراز دورها في إقتصاديات كل بلد، مع إظهار التنافسية وتحديد مستوياتها، لنصل إلى إستخلاص أهم المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات في البلدان الثلاث، ثم إعطاء حوصلة عن تطور هذه المؤسسات في ولاية تلمسان وهذا بغية التمهيد لدراسة حالة لمؤسسة من هذه الولاية، وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في عدة قطاعات إقتصادية، والتي منها القطاع الصناعي، حيث سجلت تطورا ملحوظا في هذا القطاع بصفة عامة، وفي مجال النسيج بصفة خاصة، والذي سنتناوله في هذا الفصل من خلال إعطاء نبذة تاريخية على قطاع النسيج في الجزائر، ومن ثم التعريف بمركب النسيج سبدو، أين قمنا بجولة داخله، وإجراء مقابلة مع إطارات المركب بغية الوقوف على أهم المعوقات التي حالت دون تنمية هذه المؤسسة، بالرغم من أنها قديمة النشأة (1974).

المبحث الأول: لمحة عن التجربة التونسية والمغربية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

قبل إجراء مقارنة بين الجزائر والجارتين تونس والمغرب في النقطة الموالية من هذه الدراسة، سوف أقوم بعرض لمحة عن التجربيتين التونسة والمغربية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

1- **التجربة التونسية:** تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، حيث تعتبر

مكسب وطني تحالفت جهود كثيرة لتحقيقه، من أجل تنمية قطاعات إقتصادية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير فرص العمل وذلك من خلال آليات كثيرة وأدوات للتنفيذ والمتابعة، ومن أهمها مايلي[1]:

- **إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997:** يعتبر كبنك مختص في تمويل المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات الإقتصادية برأس مال مساهم، طرحت أسهمه للإكتتاب على الشكل الآتي:
  - ✓ 46% لدى القطاع الخاص والمواطنين عامة.
  - ✓ 54% بعض المؤسسات الحكومية.

وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمؤسساتهم الصغيرة، من أصحاب المهن والحرف، وحاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الإقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة أو متوسطة المدى، بشروط ميسرة يصل الحد الأدنى للقرض (10000) دينار للعاديين، و(33000) دينار للجامعيين، وبفائدة بسيطة لا تتجاوز (5%) سنويا، وبفترات إسترداد تتراوح بين 6 أشهر، و7 سنوات، ومدة إمهال تتراوح بين 3 أشهر، وسنة.

- **إحداث صندوق للتشغيل (21-21) عام 2000:** مهمة هذا الصندوق تكوين (تدريب وتأهيل) الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن عمل، من خلال القيام بدورات تدريبية تخصصية موجهة لرفع مستوى قدراتهم في مجالات تتلائم مع إحتياجاتهم التدربية.
- **إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقتراض عام 2003:** مهمته ضمان الأشخاص الغير قادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.

[1] خبابة عبد الله **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –آلية لتحقيق التنمية المستدامة-"** الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص177، ص178، ص179.

- **إنشاء حاضنات المؤسسات:** مهماتها إستضافة أصحاب المؤسسات الصغيرة، بغية مساعدتهم في تأمين المكان والمستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها، من أجل تمكينهم من متابعة مؤسساتهم بمفردهم بعد إنتهاء الفترة المحددة لهم.
- **تقديم الخدمات التسويقية:** مثل إقامة المعارض السنوية من قبل البنك التونسي للتضامن، من أجل عرض منتجات المؤسسات الصغيرة الممولة من طرفه بصورة مجانية حيث يتحمل على عاتقه جميع الأتعاب والنفقات.
- **إعتماد نظام وشبكة معلوماتية:** حيث تكون هذه الشبكة متطورة وذكية تساعد في إتخاذ القرارات وتبسيط عملية الإقتراب أكثر ما يمكن، من أجل الحصول على أفضل النتائج وبأقل الأخطاء.
- **إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2002:** من أجل دعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية الرائدة، والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة والطاقة المتجددة، تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقوف ما يقدمه البنك التونسي للتضامن.

و ما يمكن ملاحظته من هذه التجربة هو تظافر جهود الجميع والعمل التضامني المميز والشراكة الحقيقية، بين كل القطاعات سواء كانت عامة أو خاصة أو عائلية من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالإقتصاد الوطني عامة، كما تتميز بحيويتها وتطورها الدائم بالتوازي مع تطور الإحتياجات والمتطلبات، إضافة إلى الإهتمام البالغ بالعنصر البشري من خلال الإهتمام أكثر بتدريبه وتأهيله.

2- **التجربة المغربية:** نظرا للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، أعطت الدولة المغربية الأهمية القصوى لهذا القطاع في سياستها الإقتصادية المتبعة، لأنها تعتبره موردا أساسيا للتجديد وترقية الصادرات، كما تساهم في التنمية الجهوية وخلق مناصب شغل عديدة، حيث أثبتت الدراسات في المغرب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق مناصب شغل بـ 6 مرات أكثر مما تخلقه المؤسسات الصناعية الكبرى، ويرجع إهتمام السياسة المغربية بهذا القطاع بإعتماد مخطط التصحيح الهيكلي في المغرب والذي يعتمد على مبدأين، وهما[1]:

- ✓ التحرير الإقتصادي وخاصة في ميدان التجارة الخارجية للأسعار.
- ✓ تقليص تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بتشجيع القطاع الخاص.

وهذا ما دفع بالمغرب من التخلي عن القطاع الصناعي الكبير، والإهتمام بمجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبره وسيلة لدفع التنمية الإقتصادية، وإمتصاص البطالة، وتموين السوق بكل السلع والخدمات المطلوبة.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب؛

1- الأوضاع الراهنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب:

إن دراسة الأوضاع الراهنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الثلاث المذكورة أعلاه، تواجه ثلاث صعوبات رئيسية، وهي[2]:

1/ تباين المفهوم والتعريف، على رغم أن مفهموم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحكمه عدة معايير أساسية، أهمها حجم اليد العاملة، ورأس المال، ونوعية التقنيات المستخدمة في الإنتاج، وكذلك الخصائص المميزة لهذه الصناعات، فإن هناك تفاوت ملحوظ بين الدول في

[1] خبابة عبد الله **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –آلية لتحقيق التنمية المستدامة-"** مرجع سبق ذكره، ص229.

[2] عبد العزيز جميل مخيمر/ أحمدعبد الفتاح عبد الحليم **"دورالصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص34، 35،36.

حدود ومحتويات هذه المعايير، وبالطبع هذا الأمر يزيد من صعوبة التوصل إلى نتائج دقيقة من الدراسات المقارنة لأوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه الدول.

2/ تباين الرؤى بين مختلف هذه الدول فيما يتعلق بالفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنشاطات الحرفية، ففي بعض الدول يتم تعريف النشاطات الحرفية بأنها تشمل كل من يعمل في إنتاج مواد أو يقدم خدمات حرفية معتمدا على جهده الشخصي وخبرته المهنية بصورة أساسية، مستعينا بأفراد عائلته، أو بعمل أشخاص أخرين، على أن لا يزيد عدد العاملين عن تسعة أشخاص، ويدخل هذا التعريف غالبا ضمن نطاق المؤسسات الصغيرة.

3/ عدم توافر إحصائيات دقيقة وشاملة وحديثة عن أنشطة وأعداد وتوزيع ومنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في خلق فرص العمل، والناتج الوطني والصادرات وغيرها، هذا إضافة إلى إختلاف أسس حساب هذه المؤشرات في حال وجودها، ويمكن أن نقول أن هذا راجع إلى عدم وجود أجهزة مركزية للتخطيط والإشراف على هذه المؤسسات ومتابعتها من ناحية، وتأسيس بعض المؤسسات بجهود فردية غير نظامية، تجنبا للمشكلات الخاصة بالمسائل الضريبة وتطبيقات قوانين العمل والتأمينات وغيرها من ناحية أخرى.

ولإستعراض الأوضاع الراهنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه الدول سوف نعتمد بصفة أساسية على الإحصائيات التي نشرتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حتى سنة 1995، والجدولين التاليين يوضحان أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإنتاج الصناعي، والتوظيف بهذه الدول:

الجدول رقم(66): نسب أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإنتاج الصناعي بالجزائر، تونس والمغرب.

الدولة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة إلى إجمالي المؤسسات الصناعية	قيمة إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليون دولار)	النسبة إلى إجمالي إنتاج القطاع الصناعي	نسبة إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية
الجزائر	697	%55,60	-	-	-
تونس	8626	%76,60	9,804	%61,00	%65,5
المغرب	7052	%80,60	10,823	%66,70	%69,10
المجموع	**16357**	**-**	**20,627**	**-**	**-**

المصدر: عبد العزيز جميل مخيمر/ أحمدعبد الفتاح عبد الحليم **"دورالصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"**، مرجع سيق ذكره، ص37.

من الجدول نلاحظ أن:

1/ هناك إختلاف ملموس بين الدول الثلاث، وبأخص من حيث مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج الصناعي لهذه الدول، ويكون منعدما في الجزائر تماما، بينما المغرب تحتل المرتبة الأولى.

2/ مساهمة إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة الإنتاج الصناعي الكلي بهذه الدول، هي نسبة ضعيفة جدا، إذا ما قورنت بالنسب المحققة في الدول الأجنبية مثل[1]: الصين (60%)، اليابان (52%)، الهند (50%)، ألمانيا (49%)، تايلاند (47%)، الو.م.أ (43%)، كوريا الجنوبية (35%)، وهذا ما يؤكد حاجة الدول الثلاث (الجزائر، تونس

[1] عبد العزيز جميل مخيمر/ أحمدعبد الفتاح عبد الحليم **"دورالصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"**، مرجع سيق ذكره، ص39.

والمغرب) إلى تطوير إستراتيجياتها بشأن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير السبل الكفيلة بزيادة مساهمتها في الناتج الصناعي الكلي وتشجيع الشباب على تبني فكر وممارسة العمل الحر.

3/ المغرب وتونس تتصدران الترتيب فيما يتعلق بنسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وصلت النسب إلى[1] (74,3%) و(71,1%) على التوالي، وتأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة مقارنة بالجارتين (تونس والمغرب)، وعليه يجب على الجزائر إعادة توجيه إستراتيجياتها التنموية بحيث تعطي مساحة أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكي تلعب دورا أكثر حيوية في النشاط الصناعي الوطني، خاصة وأن هذه المؤسسات بطبيعتها تعتبر عالية الكثافة نسبيا في اليد العاملة مقارنة برأس المال، الأمر الذي يساعد في إستعاب أعداد أكبر من القوى العاملة الوطنية، سواء تلك التي تدخل سنويا لسوق العمل، أو العاطلة، خاصة بين الشباب.

وتبقى نسية إستعاب اليد العاملة بالمؤسسات الصغيرة لهذه الدول الثلاث ضعيفة، إذا ما قورنت بالدول الأجنبية الأخرى، مثل[2]: اليابان (84,4%)، ألمانيا (80%)، أندونوسيا (70%).

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاد الجزائر، تونس والمغرب:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وفعالا في جميع الإقتصاديات، سواء كانت البلدان الثلاث محل المقارنة، أو باقي دول بغض النظر إذا كانت متقدمة أو في طريق النمو، ويتمثل هذا الدور فيما يلي:

- ✓ زيادة حجم الإستثمار وتعبئة المدخرات ودعم الإستهلاك.
- ✓ دعم الصادرات والناتج المحلي، والتقليل من الواردات، فهي تلعب دورا هاما في عملية التصدير، والجدول التالي يبين ذلك1:

[1] عبد العزيز جميل مخيمر/ أحمدعبد الفتاح عبد الحليم **"دورالصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"**، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] عبد العزيز جميل مخيمر/ أحمدعبد الفتاح عبد الحليم **"دورالصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"**، مرجع سبق ذكره، ص44.

الجدول رقم(67): نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صادرات الصناعة التحويلية.

البلد	النسبة المئوية (%)
الجزائر	3,06
تونس	77,3
المغرب	74,1

المصدر: غدير أحمد سليمة/ كيحلي عائشة سلمى **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق"**، ملتقى دولي حول "إستراتيجيات تنظيم مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة ورقلة، 19/18 أفريل 2012، ص3.

3- التنافسية وتحديد مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب:

ومن أجل إندماج بلدان المغرب العربي في الإقتصاد العالمي أشترط عليها إنشاء إقتصاد السوق التنافسي، وكان الهدف الرئيسي من هذا الشرط هو تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغاربية أولا لإندماجها الفعال في الإقتصاد العالمي الجديد، وثانيا لرفع مستوى وتشجيع الإنتاج المحلي، وتحديث نظم المعلومات والإدارة وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية.

والملاحظ هو النجاح المعقول نوعا ما لبرامج ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب العربي، بإضافة إلى خلق عدد معتبرة من مناصب العمل في مقابل إختفاء بعض مناصب العمل جراء إختفاء بعض المؤسسات، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المغاربية ساهمت بشكل كبير في خلق فرص العمل، والنمو المستدام، وإستمرت في لعب دور حيوي في تحفيز النمو الإقتصادي، ما دفع بالسلطات العامة إلى إهتمام بزيادة تحفيز القدرة

[1] غدير أحمد سليمة/ كيحلي عائشة سلمى **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق"**، ملتقى دولي حول "إستراتيجيات تنظيم مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة ورقلة، 19/18 أفريل 2012، ص3.

التنافسية لهذه المؤسسات من خلال تسريع بعملية الترقية، وإعداد سياسة التعاون الإقليمي من أجل تبادل الخبرات، ودعم تحديات التنافسية وتنويع إنتاج هذه المؤسسات.

ومن خلال الجدول نوضح مؤشر التنافسية العالمية لإقتصاد الدول الثلاث محل الدراسة خلال سنة2014 والتي صنفت بالنسبة لمجموع 144 دولة، وفي سنة 2015 بالنسبة لـ 148 دولة؛

الجدول رقم(68): مؤشر التنافسية العالمية (2015/2014) _الجزائر، تونس والمغرب_.

إقتصاد	مؤشر التنافسية العالمية 2014-2015			مؤشر التنافسة العالمية 2013-2014
	ترتيب/144	التغيير	المعدل	ترتيب/148
الجزائر	79	↑	4,2	100
تونس	87	↓	4,1	83
المغرب	72	↑	4,0	77

المصدر: the africa competitiveness report 2015.pdf.p16

من خلال الجدول نلاحظ أنه:

- بينما تقدمت الجزائر والمغرب في الترتيب تراجعت تونس من المرتبة 83 في سنة 2014 إلى المرتبة 87 في سنة 2015.
- وملاحظ كذلك أن مؤشر التنافسية العالمية للدول الثلاث تقريبا متساوي رغم إختلافها في تريب والذي هو أخر ليس متباعد بدرجات كبيرة.
- كما أن ترتيب الدول الثلاث ليس في مقدمة ترتيب مقارنة بمجموع الدول التي أعتمدت في هذا التصنيف، ما يعني أنه يجب على الدول الثلاث العمل أكثر على تنمية إقتصادياتها ورفع مؤشر التنافسية العالمية حتى تتقدم في الترتيب.

أما الجدول التالي فيبن مؤشر التنافسية العالمية 2014-2015 بالمقارنة ببعض المؤشرات الإقتصادية؛

الجدول رقم(69): مؤشر التنافسية العالمية (2015/2014) _الجزائر، تونس والمغرب_ بالمقارنة مع المؤشرات الإقتصادية.

المؤشرات الإقتصاد	مؤشر التنافسية العالمية	المتطلبات الأساسية				معززات الكفاءة				
		المؤسسات	البنية التحتية	بيئة الإقتصاد الكلي	الصحة والتعليم الإبتدائي	التعليم العالي والتدريب	كفاءة سوق السلع	كفاءة سوق العمل	تطور السوق المالية	الإستعداد التكنولوجي
الجزائر	4,08	3,41	3,12	6,41	5,61	3,69	3,48	3,15	2,72	2,59
تونس	3,96	3,70	3,80	4,03	6,00	4,28	4,03	3,51	3,35	3,38
المغرب	4,21	4,21	4,38	4,72	5,66	3,56	4,41	3,81	4,02	3,57

المصدر: the africa competitiveness report 2015.pdf.p18

وتجدر الإشارة أن الجزائر تصنف في فئة الدول المصدرة للنفط، أما تونس والمغرب فيصنفان ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

إختلاف مؤشر التنافسية العالمية بمعدلات متفاوتة حتى بالنسبة إلى المؤشرات الإقتصادية، حيث سجل أكبر معدل (6,41) في بيئة الإقتصاد الكلي بالجزائر، ثم (6,00) في الصحة والتعليم الإبتدائي بتونس، بينما سجل أصغر معدل (2,59) في الإستعداد التكنولوجي و(2,72) في تطور السوق المالية بالجزائر، بينما باقي معدلات فتراوحت بين (3-6) في مختلف المؤشرات في الدول الثلاث، وهي معدلات منخفضة إذا ما قورنت بباقي الدول الدول التي تصدرت الترتيب، وعليه يجب على _الجزائر، تونس والمغرب_ العمل على رفع مؤشر التنافسية العالمية للمتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة، حتى ترفع من القدرة التنافسية للإقتصاد بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وحتى تستطيع من المنافسة سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

والجدول التالي يوضح مؤشرات التنافسية العالمية 2014-2015 للدول الثلاث من خلال مقارنة الإقتصاد بالمؤشرات الفرعية مع توضيح المرتبة لكل من المتطلبات الأساسية، ومعززات الكفاءة وكذا الإبتكار وعوامل التطور، كما يمكن الإطلاع بالتفصيل لقيمة وترتيب كل العناصر المكونة للمؤشرات الإقتصادية الفرعية في الملحق رقم(03) .

الجدول رقم(70): مؤشر التنافسية العالمة (2015/2014)_الجزائر، تونس والمغرب_ بمقارنة الإقتصاد مع المؤشرات الفرعية.

	مؤشر التنافسية الدولية		المؤشر الفرعي					
القسم الدولة			المتطلبات الأساسية		معززات الكفاءة		الإبتكار وعوامل التطور	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
الجزائر	79	4,08	65	4,64	125	3,34	133	2,91
تونس	87	3,96	85	4,38	94	3,74	93	3,40
المغرب	72	4,21	57	4,74	78	3,92	82	3,50

المصدر: the africa competitiveness report 2015.pdf.p31

المبحث الثالث: دراسة مقارنة للمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب؛

لمعرفة المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف نقوم بدراسة مقارنة بين الدول التالية: الجزائر، تونس والمغرب، من خلال توضيح مميزات إقتصاد كل بلد، وبعض المؤشرات، وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب إقتصاد الدول الثلاث محل الدراسة سوف يكون ضمن 189 إقتصادا، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (71): الترتيب الكلي في قائمة "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" (2015/2014).

الجزائر				
الإقليم	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	ترتيب حسب أنشطة الأعمال 2015	ترتيب حسب أنشطة الأعمال 2014	التغيير في الترتيب
فئة الدخل	دولة ذات الدخل المتوسط المرتفع	154	147	7-↓
عدد السكان	39208194	مقياس الإقتراب من الحد الأعلى للأداء 2015	مقياس الإقتراب من الحد الأعلى للأداء 2014	التغيير في مدى الإبتعاد عن الحد الأعلى للأداء
الدخل الوطني الإجمالي	5290	50,69	50,42	%0,27↑
تونس				
الإقليم	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	ترتيب حسب أنشطة الأعمال 2015	ترتيب حسب أنشطة الأعمال 2014	التغيير في الترتيب
فئة الدخل	دولة ذات الدخل المتوسط المرتفع	60	56	4-↓
عدد السكان	10886500	مقياس الإقتراب من الحد الأعلى للأداء 2015	مقياس الإقتراب من الحد الأعلى للأداء 2014	التغيير في مدى الإبتعاد عن الحد الأعلى للأداء
الدخل الوطني الإجمالي	4360	67,35	67,45	% 0,10-↓
المغرب:				
الإقليم	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	ترتيب حسب أنشطة الأعمال 2015	ترتيب حسب أنشطة الأعمال 2014	التغيير في الترتيب
فئة الدخل	دولة ذات الدخل المتوسط المنخفض	71	68	3-↓
عدد السكان	33008150	مقياس الإقتراب من الحد الأعلى للأداء 2015	مقياس الإقتراب من الحد الأعلى للأداء 2014	التغيير في مدى الإبتعاد عن الحد الأعلى للأداء
الدخل الوطني الإجمالي	3030	65,06	64,43	%0,63↑

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الموقعarabic.doingbusiness.org. op-cit 15/01/2015

من خلال الجدول نلاحظ:

- ✓ تحتل تونس المرتبة الأولى من ناحية ترتيب حسب أنشطة الأعمال سواء خلال سنة 2014 أو سنة 2015، تليها المغرب ثم الجزائر التي تراجعت بـ 7 دراجات عن المرتبة التي كانت تحتلها في سنة 2014.
- ✓ بينما إحتلت الجزائر المرتبة الأولى فيما يخص التغيير في مدى الإبتعاد عن الحد الأعلى للأداء بنسبة (0,27%)، تليها المغرب بنسبة (0,63%)، بينما تونس سجلت إنخفاضا قدر بنسبة (-0,10%).

الجدول رقم (72): ترتيب الإقتصاد الدول الثلاث حسب كل موضوع (2015/2014).

المواضيع	الجزائر			تونس			المغرب		
	2015	2014	التغير	2015	2014	التغير	2015	2014	التغير
بدء النشاط التجاري	141	139	2-↓	100	89	11-↓	54	47	7-↓
إستخراج تراخيص البناء	127	122	5-↓	85	85	-	54	55	1↑
الحصول على الكهرباء	147	150	3↑	38	38	-	91	87	4-↓
تسجيل الملكية	157	156	1-↓	71	69	2-↓	115	126	11↑
الحصول على الإئتمان	171	169	2-↓	116	111	5-↓	104	99	5-↓
حماية المستثمرين الأقلية	132	123	9-↓	78	77	1-↓	122	118	4-↓
دفع الضرائب	176	174	2-↓	82	77	5-↓	66	57	9-↓
التجارة عبر الحدود	131	131	-	50	38	12-↓	31	40	9↑
إنفاذ العقود	120	120	-	78	77	1-↓	81	81	-
تسوية حالات الإعسار	97	94	3-↓	54	54	-	113	108	5-↓

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الموقعarabic.doingbusiness.org. op-cit 15/01/2015

(الإشارة (–) نقصد بها بدون تغيير، (↓) تراجع في الترتيب، (↑) تقدم في الترتيب)

من خلال الجدول نلاحظ:

- ✓ تداول المغرب وتونس على المرتبة الأولى والثانية في جميع المواضيع، ما عدى موضوع تسوية حالات الإعسار الذي تحتل تونس فيه المرتبة الأولى، تليها الجزائر، ثم المغرب.
- ✓ كما نلاحظ في الدول الثلاث أن هناك تغير متفاوت في الترتيب إما بالتراجع أو التقدم، وفي بعض المواضيع إحتفظت بنفس الترتيب من سنة 2014 إلى سنة 2015.

الجدول رقم (73): المؤشرات الأساسية للمواضيع، بالمقارنة مع المتوسطات الإقليمية (2015/2014).

المؤشرات		إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي المتوسط
الجزائر:			
عدد الإجراءات	13	8,0	4,8
الوقت (أيام)	22	18,9	9,2
التكلفة (% من متوسط الدخل الوطني للفرد)	11,0	28,1	3,4
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل الوطني للفرد)	24,1	45,6	8,8
تونس:			
عدد الإجراءات	10	8,0	4,8
الوقت (أيام)	11	18,9	9,2
التكلفة (% من متوسط الدخل الوطني للفرد)	4,2	28,1	3,4
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل الوطني للفرد)	0,0	45,6	8,8

المغرب:			
عدد الإجراءات	5	8,0	4,8
الوقت (أيام)	11	18,9	9,2
التكلفة (% من متوسط الدخل الوطني للفرد)	9,2	28,1	3,4
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل الوطني للفرد)	0,0	45,6	8,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الموقعarabic.doingbusiness.org. op-cit 15/01/2015

1/ عدد الإجراءات: يمثل إجمالي الإجراءات المطلوبة لتسجيل المؤسسة، ويعرف الإجراء بأنه أي تعامل بين صاحب المؤسسة والأطراف الخارجية (على سبيل المثال: الحكومة، أوالمحامون، أوالمراجعون، أو موظفوا مصلحة الشهر العقاري والتوثيق).

2/ الوقت: إجمالي عدد الأيام لتسجيل المؤسسة، ويحسب هذا المقياس من المدة الزمنية التي يرى محاموا تأسيس المؤسسة ضرورتها لإستفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من متابعة الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أي تكاليف إضافية.

3/التكلفة: تحسب كنسبة مئوية من متوسط الدخل الوطني للفرد في البلد المعني، وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية المتعلقة بالخدمات القانونية أوالمهنية، إذا كان مطلوبا بموجب القانون.

4/ الحد الأدنى المدفوع من رأس المال: هو المبلغ الذي يتعين على صاحب المؤسسة أن يودعه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراء التسجيل، ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس، ويسجل كنسبة مئوية من متوسط الدخل الوطني للفرد في البلد المعني.

ومن خلال الجدول رقم (73) نلاحظ:

إحتلال الجزائر دائما المرتبة الأخيرة مقارنة بالجارتين تونس والمغرب سواء من ناحية عدد الإجراءات، أو الوقت، التكلفة، أو الحد الأدنى المدفوع من رأس المال.

إذن مما سبق نستنتج أن: الجزائر هي الأكثر تأخرا في تسهيل الإجراءات اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وغيرها من القطاعات الإقتصادية بصفة عامة، وبالتالي تقوم بعرقلة تنميتها.

المبحث الرابع: دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تلمسان؛

من خلال ما يلي سوف نعطي لمحة عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تلمسان، بإعتبارها إحدى الولايات التي سجل بها تطور نسبيا في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد إحتلت المرتبة الرابعة من حيث تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين السداسي الأول 2012، والسداسي الأول لسنة 2013 على مستوى منطقة الهضاب العليا حيث سجلت زيادة قدرت بحوالي 548 مؤسسة بين السداسيين، وإحتلت المرتبة السادسة عشر بحوالي 9297 مؤسسة خلال السداسي الأول 2013 على المستوى الوطني.

1- **تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي:** الجدول التالي يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي في ولاية تلمسان، كونها تنشط في عدة مجالات إقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة من نشاط إلى آخر، وهذا راجع إلى موقعها الجغرافي، وتاريخها الثقافي والإجتماعي الذي إشتهرت به.

الجدول رقم(74): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي بولاية تلمسان.

النشاط	العدد	النسبة (%)
الفلاحة	7231	14,28
التجارة	20286	40,07
الصناعة	1607	3,17
الخدمات	14775	29,18
البناء والأشغال العمومية والري	5182	10,24
نشاطات أخرى	1548	3,06
المجموع	**50629**	**100**

المصدر: حسب معطيات للغرفة التجارية لولاية تلمسان.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تلمسان تنشط بالأخص وبنسبة أكبر في قطاع التجارة بنسبة (40,07%)، يليها قطاع الخدمات بـ (29,18%) ثم قطاع الفلاحة بـ (14,28%)، ثم تأتي باقي القطاعات بنسب متفاوتة.

2- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2013 :

خلال سنة 2013 تم خلق 181751 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة؛ موزعة كما يلي:

- تجارة بالتجزئة: 39,5%.
- خدمات: 38,5%.
- أشغال عمومية والري والصناعة: 14,8%.
- تجارة بالجملة: 3,9%.
- تصدير وإستراد: 3,1%.
- إنتاج حرفي: 0,1%.

أما من حيث الطابع القانوني، فهيمنت شركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بنسبة 50,5% من المجموع الكلي، وتليها شركة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة (EURL) بـ 34,6% من المجموع الكلي.

ويوجد 10666 تاجر أجنبي (8459 مؤسسة متوسطة، و2207 مؤسسة صغيرة).

و 62,2% مؤسسة مصغرة بها فئة عمرية تتراوح مابين 29-48 سنة، أي يوجد تاجر لكل 23 نسمة معدل مسجل وطني (في 2014/01/01 عدد السكان المقدر من طرف الديوان الوطني للإحصاء 38700000 نسمة).

3- نهاية النشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نهاية النشاط المؤسسات يمس في المقام الأول الأشخاص الطبعيين بنسبة 60,2% بالمقارنة مع المؤسسات التي أنشأت حديثا، و75% للأشخاص المعنويين مقارنة مع الإنشاء كذلك.

4- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني: من خلال الجدوليين التاليين نوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبتها مقارنة مع المجموع الوطني، فيما يخص توزيع التجار المسجلين (مؤسسات صغيرة)، والشركات الموجودة (مؤسسات متوسطة) في نهاية سنة 2013 حسب قطاعات النشاط.

الجدول رقم(75): توزيع التجار المسجلين (مؤسسات صغيرة) في نهاية 2013 حسب قطاعات النشاط.

الولاية	قطاعات النشاطات					المجموع
	الصناعة، البناء والأشغال العمومية والري	الحرف	التجارة بالجملة	التجارة بالتجزئة	الخدمات	
تلمسان	5251	26	1112	22695	19321	**48405**
المعدل	%2,3	%0,42	%1,86	%3,35	%2,96	**%3**
المجموع الوطني	227480	6076	59468	675597	651317	**1619938**
المعدل(مجموع القطاع الوطني\ المجموع الوطني)	%14	%0,4	%3,7	%41,7	%40,2	**%100**

المصدر: حسب معطيات للغرفة التجارية لولاية تلمسان.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

النسب المسجلة لقطاعات النشاط بولاية تلمسان هي ضعيفة إذا ما قورنت بالنسب المسجلة على المستوى الوطني، وبأخص في قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية والري (2,3%) من (14%)، قطاع التجارة بالتجزئة (3,35%) من (41,7%)، وقطاع الخدمات (2,96%) من (40,2%)، بينما سجلت نسبة معتبرة فيما يخص قطاع الحرف (0,42%) من (0,4%)، والتجارة بالجملة (2,96%) من (3,7%).

الجدول رقم(76): توزيع الشركات (المؤسسات المتوسطة) الموجودة في نهاية 2013 حسب قطاعات النشاطات.

الولاية	قطاعات النشاطات						المجموع
	الصناعة، البناء والأشغال العمومية والري	الحرف	التجارة بالجملة	التصدير والإستراد	التجارة بالتجزئة	الخدمات	
تلمسان	842	14	259	638	227	961	**2941**
المعدل	%1,59	%0,84	%1,46	%1,57	%1,92	%1,69	**%1,62**
المجموع الوطني	52729	1656	17653	40414	11805	56622	**180879**
المعدل(مجموع القطاع الوطني\ المجموع الوطني)	%29,2	%0,9	%9,8	%22,3	%6,5	%31.3	**%100**

المصدر: حسب معطيات للغرفة التجارية لولاية تلمسان

من خلال الجدول نلاحظ أن:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تلمسان الموجودة في نهاية سنة 2013 ، سجلت أكبر نسبة في قطاع الخدمات، يليها قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية والري، ثم تأتي باقي القطاعات، مسجلة في مجموعها بنسبة (1,62%) من المجموع الوطني.

5- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال: أما الجدول التالي فيبين عدد المؤسسات ونسبتها حسب حجم المؤسسة (أي عدد العمال) المسجل في سنة 2014.

الجدول رقم(77): معدل المؤسسات حسب حجم العمالة لولاية تلمسان 2014.

حجم المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة (%)
0 عامل	6771	92,72
1 إلى 9 عمال	5676	77,73
10 إلى 49 عامل	445	6,09
50 إلى 250 عامل	80	1,09
أكثر من 250 عامل	6	0,082

المصدر: حسب معطيات مصرح بها للغرفة التجارية لولاية تلمسان من طرف الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) للولاية.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفردية هي التي تسيطر على الساحة بنسبة (92,72%)، تليها المؤسسات التي تشغل من عامل إلى 9 عمال بـ (77,73%)، ثم باقي الأحجام حيث كلما زاد عدد العمال إنخفض عدد المؤسسات.

والجدول التالي يوضح توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال بالتفصيل من المؤسسة التي يسيرها مالكها بمفرده إلى مؤسسة التي تشغل 9عمال:

الجدول رقم(78): نسبة المؤسسات التي بها من 0 إلى 9 عمال (2014).

عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة (%)
0 عامل	6771	54,40
1 عامل	2524	20,28
2عمال	1287	10,34
3 عمال	785	6,31
4 عمال	334	2,68
5عمال	188	1,51
6عمال	209	1,68
7 عمال	201	1,61
8 عمال	75	0,60
9 عمال	73	0,59

المصدر: حسب معطيات مصرح بها للغرفة التجارية لولاية تلمسان من طرف الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) للولاية.

من خلال الجدول نلاحظ:

أنه كلما زاد عدد العمال في المؤسسة، إنخفض عدد المؤسسات، وهذا يعود إلى كون أغلب هذه المؤسسات لايزال في بداية النشاط، أو أن أصحابها يفضلون القيام بتسييرها فرديا.

أما الجدول التالي فيوضح توزيع التجار على مستوى الولاية حسب الجنسين (ذكور/إناث) وحسب الفئات العمرية لكلا الجنسين:

الجدول رقم(79): توزيع التجار المسجلين في السجل التجاري لولاية تلمسان (2013).

الولاية		الفئة العمرية للمؤسسات الصغيرة							المجموع	المؤسسات المتوسطة
		18-19	20-28	29-38	39-48	49-58	59-68	69 وما فوق		
تلمسان	ذكور	73	5819	14681	11191	5292	2887	1520	41463	2283
	إيناث	3	335	1013	1304	1085	629	468	4837	74
	المجموع	76	6154	15694	12495	6377	3510	1988	46300	2357 (1,6 المجموع الوطني)

المصدر: حسب معطيات للغرفة التجارية لولاية تلمسان.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

الفئة العمرية (29-38) هي الفئة التي سجل فيها أكبر عدد من التجار الذكور، تليها الفئة (39-48)، بينما في الإيناث فإحتلت الفئة (39-48) المرتبة الأولى، تليها الفئة (29-38)، ثم تأتي الفئات الأخرى بأعداد متباينة، وسجل أقل عدد في الفئة (18-19) كلا الجنسين، كون هذه الفئة لا تزال في مقتبل العمر ولا تملك الخبرة الكافية للخوض في مثل هذا المجال، وأغلبهم يفضل إكمال الدراسة أولا، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(13): توزيع التجار المسجلين (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) في نهاية عام 2013 حسب العمر والجنس.

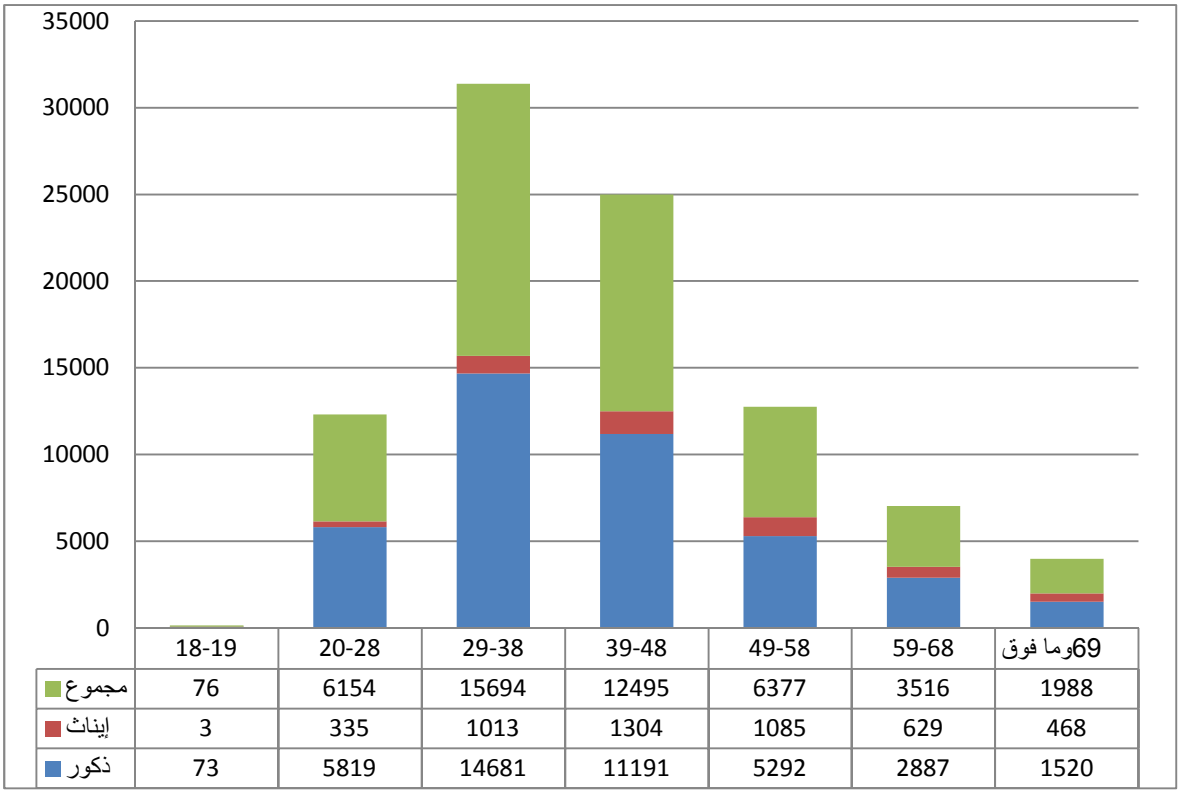

	18-19	20-28	29-38	39-48	49-58	59-68	69وما فوق
مجموع	76	6154	15694	12495	6377	3516	1988
إيناث	3	335	1013	1304	1085	629	468
ذكور	73	5819	14681	11191	5292	2887	1520

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (79).

6- المشاريع الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وفيما يخص المشاريع الإستثمارية فسوف نوضح عدد المشاريع ومبالغها، ومناصب الشغل التي تم خلقها حسب قطاعات النشاط بولاية تلمسان خلال الفترة (2014/2002).

الجدول رقم(80): توزيع المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تلمسان (2014/2002).

المبلغ (مليون دج)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
النقل	545	47	8771	6	21157	15
البناء، الأشغال العمومية والسكن	225	19	32057	23	5239	37
الصناعة	198	17	73587	52	4311	30
الخدمات	110	10	4497	3	810	6
الفلاحة	46	4	4227	3	779	5
الصحة	21	2	1629	1	253	2
السياحة	12	1	17665	12	718	5
المجموع	1157	100	142432	100	14267	100

المصدر: www.andi/PDF/STAT20022014/TLEMCEN.pdf, op-cit 02/05/2015

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- القطاعات المهيمنة من حيث عدد المشاريع المصرح بها في ولاية تلمسان هي: النقل بـ (47%)، البناء، الأشغال العمومية والسكن بـ (19%)، والصناعة بـ (17%)، والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم(14): التمثيل البياني لتوزيع عدد المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تلمسان (2014/2002)

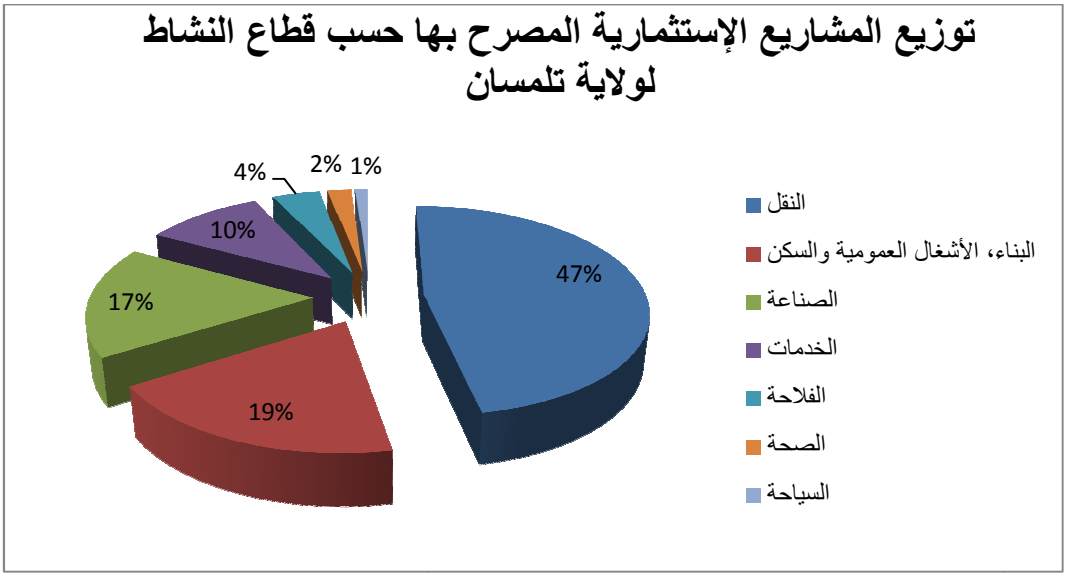

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم(80).

- أما من حيث المبالغ المالية فيأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى بـ (52%)، ثم يأتي قطاع البناء، الأشغال العمومية والسكن بـ (23%)، ثم السياحة بـ (12%)، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(15): التمثيل البياني لتوزيع مبالغ المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تلمسان (2014/2002).

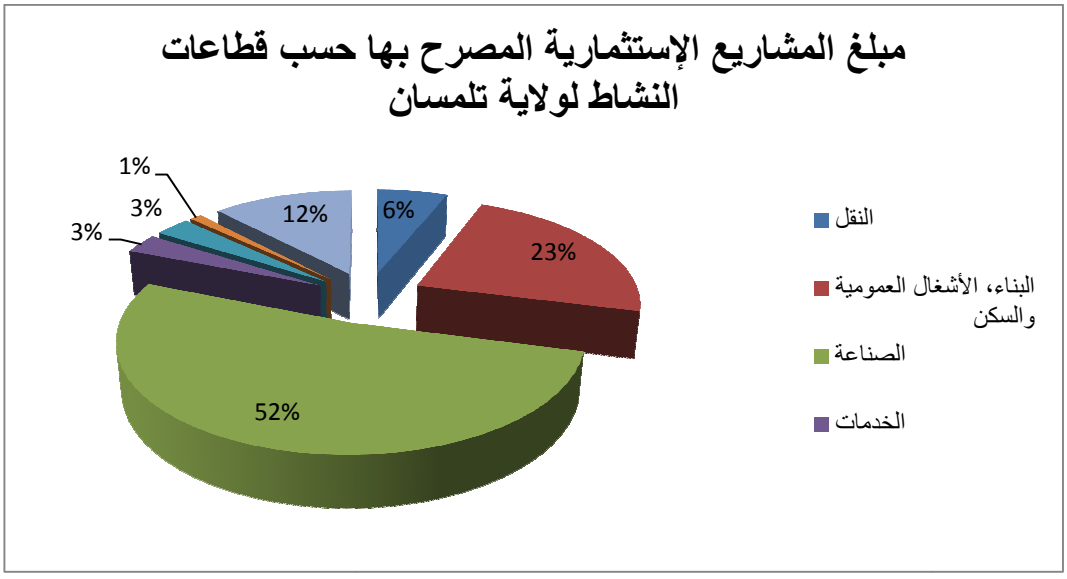

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم(80).

- أما فيما يخص مناصب الشغل المصرح بها فتصدر قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن بنسبة قدرت بحوالي (37%)، ثم قطاع الصناعة بـ (30%)، ثم النقل بـ (15%)، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(16): التمثيل البياني لتوزيع عدد مناصب الشغل للمشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تلمسان (2014/2002).

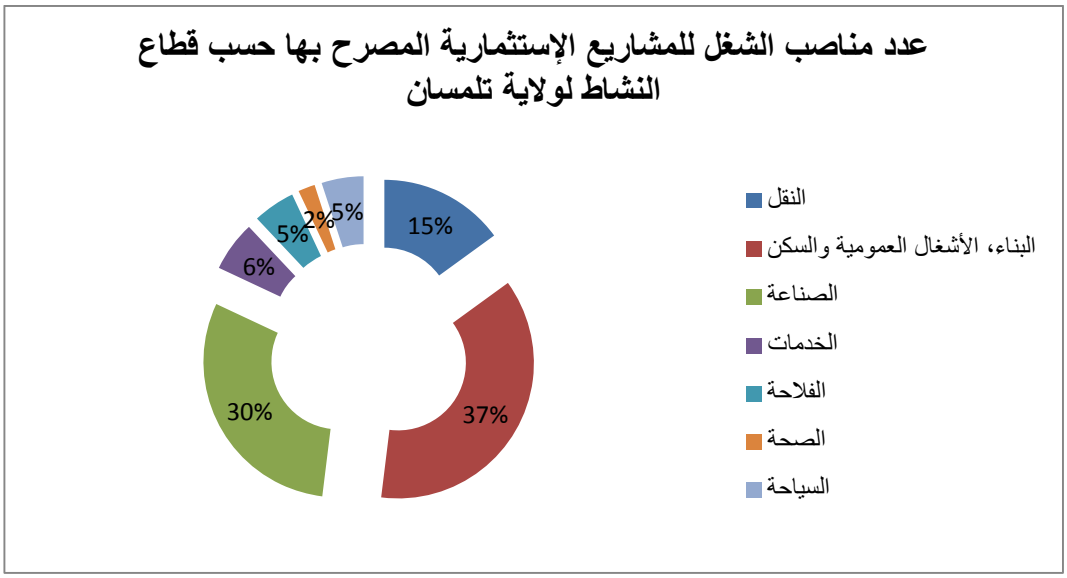

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم(80).

وبهذا تحتل ولاية تلمسان المرتبة 20 على المستوى الوطني من حيث عدد المشاريع، والمرتبة 3 على المستوى الإقليمي (الإقليم شمال غربي الذي يضم: تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، وهران، عين تموشنت، غليزان)، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(17): التمثيل البياني لتوزيع المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاعات النشاط لإقليم الشمال الغربي (2014/2002).

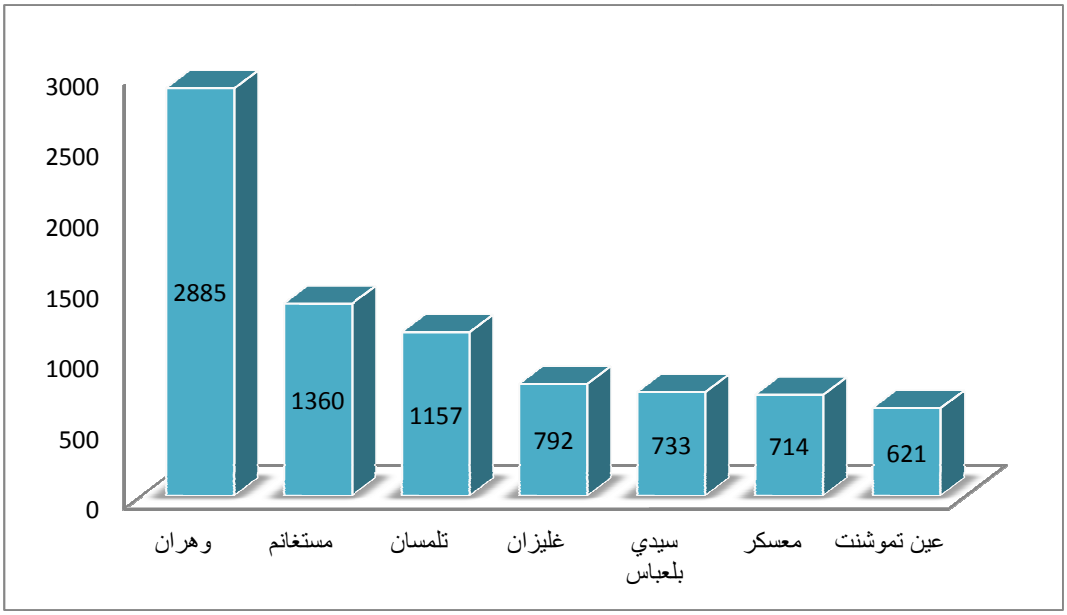

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الموقع www.andi/PDF/STAT20022014/TLEMCEN.pdf, op-cit 02/05/2015

المبحث الخامس: قطاع النسيج في الجزائر؛

1/ نبذة تاريخية عن نشأة قطاع النسيج في الجزائر: تميز قطاع النسيج في الجزائر قبل الإستقلال كونه صناعة تقليدية تمثلت في إنتاج الجلابة، وبعض الأغطية (الحايك) ذات الإستعمال العائلي، والتي كانت تنتج بطرق تقليدية عريقة، وإلى جانب ذلك كانت توجد بعض الوحدات الصغيرة يملكها المعمرون.

ويرجع عدم إمتلاك الجزائريين للصناعات النسيجية المتطورة إلى الضغط الذي كان يمارس من طرف مؤسسات القروض وإجراءات التوزيع التجاري الإستعمارية، مما أدى إلى غلق عدة وحدات للصناعة النسيجية نذكر منها: وحدة وهران التي أغلقت سنة 1955، والتي كانت تشغل حوالي 700 عامل[1]، والغاية التي كانت من وراء

1 شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مذكرة ماجستير، قسنطينة، جوان 1991، ص118.

هذا الضغط على الجزائريين هو فتح المجال أمام الأوروبيين بإقامة مصانع تقوم بالغزل، النسيج، الصباغة وتفصيل الملابس، وأهم هذه المصانع تمثلت في[1]:

- ✓ **مصنع الإيكوتال:** تأسس في سنة 1960 ببجاية، يقوم بصناعة الغزل، النسيج وإنتاج الملابس، وكان يشغل 250 عامل.
- ✓ **مصنع غليزان:** تأسس سنة 1991، والخاص بصناعة الملابس، ويشغل 300 عامل، حيث تمثل 80% منه فئة النساء من المجموع الكلي لليد العاملة به، ويبلغ إنتاجه السنوي حوالي 2 مليون قطعة من الملابس المختلفة.
- ✓ **مصنع سواتيكس:** تأسس سنة 1961 بتلمسان، ويقوم بصناعة الأغطية، الغزل، النسيج والصباغة، ويشغل حوالي 200 عامل، يبلغ إنتاجه السنوي 450 ألف بطانية، و90 ألف متر مربع من القماش، و2000 طن من الخيط.

إذن وبصفة عامة هذه هي وضعية الصناعات النسيجية التي كانت سائدة قبيل الإستقلال الوطني، وإمتدت إلى ما بعد الإستقلال حيث لم يعرف القطاع أي تطور، وكان عاجزا على تغطية إحتياجات السوق الوطني حيث كان يغطي 10% فقط من مجموع الإحتياجات، والباقي منها كان يغطى من السوق الخارجية، وخاصة الفرنسية، ولقد زاد الطلب على منتوجات النسيجية من الخارج بسبب تدهور الإنتاج في مؤسسات النسيج بعد مغادرة المعمرين، كونهم كانوا يتحكمون في قطاع النسيج، كما هو الحال بالنسبة لبقية القطاعات الإقتصادية الأخرى.

وبعد الإستقلال، إنتهجت الجزائر النظام الإشتراكي، وإتبعت إستراتيجية تنمية من خلال إسترجاع الثروات الوطنية عن طريق التأميم، وجعل الصناعة في الدرجة الأولى لعملية التنمية.

وعليه تم إنشاء الشركة الوطنية للصناعات النسيجية (سونيتاكس SONITEX) وفقا للأمر 66-218 المؤرخ في 1966/06/22، والتي تهدف إلى إستغلال وإدارة مصانع النسيج التابعة للقطاع العمومي، وكلفت في هذا الخصوص بما يلي[1]:

1 شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مرجع سبق ذكره، ص118.

- دراسة الأسواق وتتبع تطورها.
- تخطيط وإعداد البرامج السنوية ولعدة سنوات فيما يخص الإنتاج.
- ضمان التموينات الضرورية لتنفيذ هذه البرامج.
- تحديد سياسة البيع وضمان التصريف وتوزيع المنتجات.
- الإنجاز بصورة مباشرة وغير مباشرة لجميع الدراسات التقنية، والتكنولوجية، والإقتصادية والمالية التي لها علاقة بهدفها.
- إكتساب وإستغلال أوتسجيل كل رخصة ونموذج أوطريقة صناعية لها علاقة بهدفها.
- القيام ببناء أوتجهيز، أو تهيئة جميع الأجهزة الصناعية الجديدة المطابقة لهدفها.
- إجراء عقود جميع أنواع القروض.

كما تستطيع الشركة بصفة عامة أن تنجز سواء في القطر الجزائري أو خارجه –في حدود إختصاصاتها- جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية وغير العقارية المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدفها والتي من شأنها أن تيسر تنميتها[2].

إذن فإن المهمة الأساسية لهذه الشركة هي تطوير وتنمية قطاع النسيج، من أجل سد إحتياجات المواطنين من ملابس على إختلاف أنواعها من جهة، ومن جهة أخرى توفير مناصب الشغل، كما أن الدولة الجزائرية خصصت إستثمارات ضخمة للتنمية الوطنية، تم توظيفها على مراحل متناسقة، ترتكز كل مرحلة على المرحلة التي تسبقها من خلال مخططات التنمية الثلاث (1967-1977) والمندرجة ضمن إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الإستقلال الإقتصادي الوطني.

ونشير إلى أن خطط التنمية الوطنية عرفت تطورا ضخما من حيث المبالغ المالية التي خصصت لكل خطة، والهدف الأساسي منها كان هو الإستعجال بعملية التنمية في جميع

1 الجريدة الرسمية المؤرخة في 1966/08/02، العدد66، ص4.
2 الجريدة الرسمية المؤرخة في 1966/08/02، مرجع سبق ذكره، ص5.

المجالات والخروج من التخلف، والجدول التالي يوضح مبالغ الإستثمارات التي خصصت لصناعات النسيجية خلال مخططات التنمية الثلاث (1967-1977):

الجدول رقم(81): حصة الصناعات النسيجة من الإعتمادات المخصصة لكل خطة تنموية (1967-1977).

الوحدة: 10^6 د.ج

	الخطة الثلاثية (1967-1969)		الخطة الرباعية الأولى (1970-1973)		الخطة الرباعية الثانية (1974-1977)	
	مبلغ الإستثمار	النسبة (%)	مبلغ الإستثمار	النسبة (%)	مبلغ الإستثمار	النسبة (%)
صناعات النسيجية	201	3,7	515	4,2	1420	3,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من: شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مذكرة ماجستير، قسنطينة، جوان 1991،ص122، 125، 127.

من خلال الجدول نلاحظ :

إرتفاع قيمة الإستثمارات المخصصة لصناعات النسيجية، وهذا يدل على إهتمام الدولة بتنمية هذا المجال حيث خصصت مبلغ 201 مليون د.ج، أي 3,7% من إجمالي الإستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة، وإحتلت بهذه النسبة المرتبة الرابعة، وبنسبة قدرها 31,6% من إجمالي ما خصص للصناعات الخفيفة، و1,8% من إجمالي الإستثمارات التي أعتمدت للخطة الثلاثية (1967-1969).

أما في الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) فقد خصص لها مبلغ فاق ضعف المبلغ المخصص لها في الخطة الثلاثية، حيث بلغ 515 مليون د.ج أي ما نسبته 4,2% من إجمالي ماخصص لقطاع الصناعة، و1,9% من إجمالي الإستثمارات المعتمدة في الخطة الرباعية الأولى، كما أن هذا الفرع قد حقق زيادة قدرها 156,2% مقارنة بالمبلغ الذي

خصص له في إطار الخطة الثلاثية، وبالتالي فهو من الفروع التي نالت إهتمام أكبر عدد من المخططين الجزائريين أثناء وضع الخطة الرباعية الأولى[1].

أما في الخطة الرباعية الثانية (1974-1977) نلاحظ أن النسبة المخصصة للصناعات النسيجية قد إنخفضت مقارنة بالنسبة التي خصصت لها في الخطة الرباعية الأولى، حيث سجلت نسبة 3% من إجمالي الإستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة في الخطة الرباعية الثانية، برغم من أن المبلغ الذي خصص لها قد إرتفع من 515 مليون د.ج في الخطة الرباعية الأولى إلى 1420 مليون د.ج في الخطة الرباعية الثانية، أي بزيادة قدرها 905 مليون د.ج، وهذا راجع إلى إهتمام الدولة بفروع صناعية أخرى في الخطة الرباعية الثانية، من أجل إحداث توازن وتفادي الإختلال بين القطاعات الإقتصادية، والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على مجهودات التنمية الإقتصادية.

بالإضافة إلى كل هذا قامت الدولة بإنشاء وحدات إنتاجية صغيرة تابعة للقطاع الخاص، بلغت حوالي 179 للغزل والنسيج في كل من: تلمسان، وهران، تيزي وزو، غرداية، بسكرة، قسنطينة، تشغل حوالي 4570 عامل.

كما قامت أيضا بتأميم بعض الوحدات الكبيرة نوعا ما، وهي: ذراع بن خدة، الكرمة، وادي تليلات، فهذه الوحدات وبإضافة إلى الوحدات الصغيرة الأخرى أنتجت ما قيمته 10 مليون متر من القماش سنة 1965، وحوالي 32 مليون متر في نهاية الخطة الثلاثية، في الوقت الذي كان يتوقع أن يكون الإنتاج أكبر من الرقم المسجل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب حالت دون بلوغ الإنتاج المتوقع وهي[2]:

- قلة الإطارات الفنية الماهرة في هذا المجال.
- تأكل الآلات وقدمها في كثير من الوحدات القديمة.
- هجرة الفنيين الأوروبيين.

[1] شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مرجع سبق ذكره، ص126.

[2] شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مرجع سبق ذكره، ص129.

- إن الوحدات الإنتاجية الجديدة التي أقيمت في تلك الفترة كانت في حالة تجربة، أي تشغل بجزء بسيط من طاقتها.

ولقد إتخذت الدولة تدابير فعالة لمعالجة النقص في المنتوجات النسيجية خلال الخطتين الرباعيتين، عن طريق:

أولا: تحقيق الإكتفاء الذاتي بتوفير الوسائل الضرورية، والتي تضمن إحتياجات المواطنين من الملابس.

ثانيا: زيادة أنواع المنتجات وأخذ رغبات المستهلك بعين الإعتبار.

ثالثا: تطوير وتنمية المنتجات المتداولة تماشيا مع أذواق المستهلكين.

والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج في مادتي الخيط والنسيج في القطاع العام خلال الخطة الرباعية الأولى:

الجدول رقم(82): تطور إنتاج الخيط والنسيج في القطاع العام خلال الخطة الرباعية الأولى (1970-1973).

المنتج	الوحدة	1970	1971	1972	1973
خيط	طن	9100	8600	8500	11100
نسيج	10^3 م	34700	33500	34000	36100

المصدر: شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مصدر سبق ذكره، ص129.

من خلال الجدول نلاحظ:

إنخفاض الإنتاج في السنتين 1971 و1972، ليعود في الإرتفاع في سنة 1973، محققا نتائج معقولة في المنتوجين (الخيط والنسيج)، أما الجدول التالي فيبين إنتاج الخيط والنسيج الذي سجل خلال الخطة الرباعية الثانية:

الجدول رقم(83): تطور إنتاج الخيط والنسيج في القطاع العام خلال الخطة الرباعية الثانية (1974-1977).

المنتج	الوحدة	1974	1975	1976	1977
خيط	طن	12572	15062	13613	13491
نسيج	10^3 م	39193	43064	44991	43618

المصدر: شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مصدر سبق ذكره، ص130.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

المنتوجين عرفا تطورا ملحوظا في نهاية الخطة، بمقدار 7,3% فيما يخص الخيط مقارنة مع الخطة الرباعية الأولى، و11,3% فيما يخص النسيج مقارنة مع بداية الخطة.

ويعتمد القطاع العام على إنتاج 5 وحدات رئيسية، وهي: باتنة، قسنطينة، ذراع بن خدة، الكرمة، وادي تليلات، وهي وحدات مختصة في الصناعات النسيجية القطنية والجدول التالي يبين حجم إنتاج الخيط في كل وحدة:

الجدول رقم(84): تطور إنتاج الخيط في الوحدات الرئيسية (1976-1978).

الوحدة:طن

الوحدات الإنتاجية	الطاقة الإنتاجية	1976	النسبة (%)	1977	النسبة (%)	1978	النسبة (%)
باتنة	2530	1348	53,3	1306	51,6	1827	72,2
قسنطينة	1948	1165	59,8	1028	52,8	1385	71,1
ذراع بن خدة	4054	2894	71,4	3193	78,8	36678	90,7
الكرمة	2177	1742	80,0	1473	67,7	1578	72,5
وادي تليلات	2659	2264	47,5	1456	54,8	1561	58,7
المجموع	**13368**	**8413**	**62,9**	**8456**	**63,2**	**10029**	**75,0**

المصدر: شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مصدر سبق ذكره، ص131.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

جميع الوحدات تنتج أقل من طاقتها الإنتاجية، ماعدى وحدة ذراع بن خدة التي تجاوزت طاقتها الإنتاجية في سنة 1978 بزيادة قدرت بحوالي 32624 طن، ويعود سبب بلوغ هذه الوحدات لطاقتها الإنتاجية على العموم إلى نقص قطع الغيار، والتغيب، وفي بعض الأحيان تكون مقيدة ببرنامج معد لها مسبقا من طرف الإدارة المركزية في إطار البرمجة الوطنية الموضوعة للإنتاج، ولقد قدرت مساهمة هذه الوحدات بحوالي 61,8% في الإنتاج الوطني من الخيط خلال سنة 1976، وبنسبة 62,7% في سنة 1977.

أما فيما يخص إنتاج النسيج في هذه الوحدات خلال نفس الفترة، فالجدول التالي يبينها:

الجدول رقم(85): تطور إنتاج النسيج في الوحدات الرئيسية (1976-1978).

الوحدة:10^6 متر.

الوحدات الإنتاجية	الطاقة الإنتاجية	1976	النسبة (%)	1977	النسبة (%)	1978	النسبة (%)
باتنة	12,5	6,17	49,4	6,66	53,3	7,84	62,7
قسنطينة	3,6	2,95	81,9	2,60	72,2	2,69	74,7
ذراع بن خدة	18,0	16,18	89,9	14,86	82,6	16,81	93,4
الكرمة	6,0	5,02	83,7	4,25	70,8	3,75	62,5
وادي تليلات	6,6	8,48	141,3	8,73	145,5	8,90	148,3
المجموع	**46,1**	**38,80**	**84,2**	**37,1**	**80,5**	**39,99**	**86,7**

المصدر: شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مصدر سبق ذكره، ص132.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

وحدة وادي تليلات قد حققت نموا متواصلا خلال لهذه الفترة، حيث أن إنتاجها قد فاق طاقتها الإنتاجية، حيث بلغ سنة 1978 نسبة قدرها 48,3%، الشيء الذي لم يسجل في باقي

الوحدات الأخرى، كما أن مساهمة هذه الوحدات في إنتاج النسيج قدر بحوالي 86,2% في سنة 1976، وحوالي 85% في سنة 1977.

أما الجدول التالي فيبين لنا إنتاج الغزل والنسيج على مستوى القطاع العام خلال الفترة (1983-1986).

الجدول رقم(86): تطور إنتاج الغزل والنسيج في القطاع العام (1983-1986).

المنتج	وحدة القياس	1983	1984	1985	1985
غزل صوفي	طن	1707	1622	1690	2252
غزل قطني	طن	24711	29314	29840	29009
غزل جيت File Tute	طن	6768	6890	7601	7798
غزل ذو أرقام كبيرة	طن	4593	4567	4538	3733
المجموع الجزئي للغزل	**طن**	**37479**	**42393**	**43669**	**42792**
خيط للخياطة	طن	374	790	986	1137
نسيج خام	10^3 م	2424	2387	2108	1975
نسيج خام قطني	10^3 م	80033	83921	88737	81585
نسيج صوف خام	10^3 م	9095	11305	10913	8292
نسيج جيت وبوليستار خام	10^3 م	13849	11811	14090	15243
نسيج حرير خام	10^3 م	7991	9489	15199	16257
المجموع الجزئي للنسيج الخام	**10^3 م**	**113392**	**118913**	**131047**	**123352**
نسيج قطن منتهي	10^3 م	86623	88921	87991	82012
نسيج صوف منتهي	10^3 م	8826	9752	7740	9608
نسيج حرير منتهي	10^3 م	8663	9987	11094	17233
المجموع الجزئي للنسيج المنتهي	**10^3 م**	**104112**	**108660**	**106825**	**108853**

المصدر: شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مصدر سبق ذكره، ص133.

من الجدول نلاحظ أنه:

حصل تطور في الصناعات النسيجية، وهذا راجع للمجهودات المبذولة في هذا المجال المهم لتحقيق هذا النمو الحاصل في مختلف أنواع المنتجات، وبأخص في قسم النسيج حيث يظهر جليا، كونه المنتوج النهائي الذي يسوق مباشرة إلى المستهلك، حيث بلغ أكبر نسبة في سنة 1986، وقدرت بـ 88,1% من إجمالي الإنتاج الخام للنسيج، ولم يكن هناك تطور في كمية فقط، بل تعدى أيضا إلى النوعية، وهذا تماشيا مع تطور رغبات وذوق المستهلك من جهة، ومن جهة أخرى دخول السوق الدولية.

أما فيما يخص اليد العاملة والتكوين في مجال الصناعات النسيجية فالجدول التالي يبين تعدادها خلال الفترة (1983-1986):

الجدول رقم(87): حجم اليد العاملة والتكوين في الصناعات النسيجية (1983-1986).

الفئات	1983	1984	1985	1986
مجموع التوظيف (عمال)	**39816**	**41268**	**49506**	**43506**
إطارات	1922	1965	1903	2201
فنيون	5624	6136	6041	6639
منفذون	32270	33167	34506	34169
عدد المناصب المختصة في التكوين	**2675**	**4030**	**3916**	**4018**
مجموع ما في التكوين من عمال	**4805**	**6340**	**4920**	**3528**

المصدر: شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مصدر سبق ذكره، ص134.

من خلال الجدول نلاحظ:

زيادة في عدد العمال، ما عادى سنة 1986 التي إنخفض بها العدد، كما نلاحظ إهتمام بالتكوين وتخصيص له عدد مقبول من المناصب، حيث قدرت في سنة 1984 بحوالي 15,4% من إجمالي اليد العاملة، بينما في سنة 1986 إنخفض عدد المستخدمين من التكوين إلى 3528 عامل، أي 8,11% من إجمالي اليد العاملة.

ويرجع هذا الإنخفاض سواء في حجم الإنتاج، أو في مناصب الشغل وحتى التكوين في سنة 1986 إلى الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر وباقي دول العالم، بسبب إنخفاض أسعار البترول في سنة 1986، والتي أفرزت إنعكاسات سلبية على الإقتصاد الوطني بصفة عامة، والصناعات النسيجية بصفة خاصة، والتي ترتكز على الإنتاج بمواد أولية تستورد من الخارج بالعملة الصعبة، مثل: القطن، الألياف الإصطناعية، المواد الكميائية، وقطع الغيار، وباقي المواد الضرورية المستعملة في عملية الإنتاج.

إذن عقب أزمة 1986، والأزمة الأمنية في التسعينات مرحلة ركود عميق عانت منها الجزائر، مما أدى إلى التراجع الصناعي المتواصل خلال العقدين الأخيرين، فنجد أن نمو الصناعات التحويلية خلال الأعوام الأخيرة كان منعدما، وفي بعض الأحيان سلبيا، ولقد سجلت مساهمة إجمالي الناتج المحلي 6% فقط في سنة 2009، وتراجع نمو الإنتاج الصناعي لم يعوضه ظهور صناعات القطاع الخاص، رغم نمو هذا الأخير، وخاصة في مجالي مواد البناء، والأغذية الزراعية، كما أن سياسة الإنفتاح لم تمكن من تطوير ورفع القدرة التنافسية، وعلى الرغم من ذلك، فإعادة التنظيمات الداخلية والإنتعاش الجديد للوضع الإقتصادي يؤخران تطبيق إستراتيجية الصناعات الجديدة التي سبق إعدادها عام 2007[1].

وفي سنة 2010 تراجع إنتاج قطاع النسيج بنسبة 10,8%، وإستمر في الإنخفاض في سنة 2011 حيث سجل 13,1%، حسب ما بينته الأرقام المسجلة على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات، كما سجلت الثلاثيات الأربعة لسنة 2011 تراجع قدر على التوالي بـ (11%، 20,8%، 15,2%، 4,9%)، ويخص هذا التراجع الكثير من المنتوجات الوسيطية للنسيج (-16,2%)، وكذلك مس المواد الإستهلاكية بإنخفاض طفيف نسبيا (4,9%)، وإنخفاض بنسبة (22,3%) خلال الثلاثي الأخير لسنة 2011[2].

ولتدارك الوضع قامت الوزارة بوضع تقرير برنامج إستثمار وتنظيم جديد بغية ترشيد وتعزيز الإمكانيات الحالية من خلال إعادة الإعتبار لمكانة قطاع النسيج في السوق الوطنية، وإقتناء حصص بالخارج على المدى الطويل، كما وافق مجلس مساهمات الدولة في مارس

[1] Economia.casaarabe.es/viewer.php?lang=ar&id=2030. Op-cit 04/04/2015

[2] www.alg360.com/إنخفاض -إنتاج-صناعة-النيسج-في-الجزاءر-س. op-cit 25/03/2015

2011 على مخطط تنمية يتضمن إجراء وتصفية وتعزيز مؤسسات القطاع، وفي هذا الإطار إستفاد القطاع من تصفية مالية تقدر بـ 2مليار د.ج، مما يسمح بتغطية العجز البنكي المقدر بـ 57 مليار د.ج، وديون الإستثمارات المقدرة بـ 5 ملايير د.ج، بالإضافة إلى منح القروض البنكية الميسرة والمقدرة بحوالي 23,5 مليار د.ج، ومنح رخص صفقات بالتراضي لمؤسسات القطاع كإجراءات تحفيزية من شأنها المساهمة في إنعاش وتنمية نشاط القطاع.

كما صادق مجلس مساهمة الدولة على تحويل المؤسسات الإقتصادية للنسيج إلى مؤسستين كبيرتين، وهما:

1/ المؤسسة العمومية الإقتصادية بالأسهم الأولى: وهي المؤسسة الجزائرية للنسيج الصناعي والتقني، وتضم 7 مؤسسات، في كل من؛ سوق أهراس، باتنة، المسيلة، ذراع بن خدة، تلمسان، بجاية، سبدو[1]، 60% منها ملك لمؤسسة الأحذية والملابس التابعة لوزارة الدفاع، و40% لشركة تسيير المساهمات للصناعات التحويلية في 2011/12/08.

2/ المؤسسة العمومية الإقتصادية بالأسهم الثانية: تضم 17 مؤسسة تابعة لشركة تسيير مساهمات الصناعات التحويلية التي تخصص إنتاجها لإحتياجات المؤسسة وتشغل 8141 عامل، برقم أعمال يقدر بـ 10 ملايير د.ج، وتتمركز في ولايات الوسط، وبالأخص في الجزائر العاصمة والبليدة (50%)، والجدول التالي يبين توزيعها:

[1] www.aps/ar/regions/11442. op-cit 23/03/20156

الجدول رقم(88): مؤسسات النسيج التابعة للمؤسسة العمومية الإقتصادية بالأسهم الثانية.

الرقم	إسم المؤسسة	موقعها
1	MANTAL	تلمسان
2	FITAL	الجزائر
3	SOFACT	تيسمسيلت
4	SAFILCO	عين جاسر
5	SENTEX	خراطة
6	SOTEXHAM	وهران
7	COTOSUD	الأغواط
8	ALCOVEL	أقبو
9	FILBA	بريكة
10	MEDIFIL	بوقاعة
11	COTEST	قسنطينة
12	TIFIB	بسكرة
13	DRAPEST	خنشلة
14	SOITINE	ندرومة
15	SOTRADL	بوفاريك
16	ACFADITEX	سيدي عيش
17	BEJE	بجاية

المصدر: texalg_versio…finale_ar1.pdf.page1

2/ حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج:

والجدول التالي يبين تطور تعداد المؤسسات الخاصة في قطاع النسيج خلال الفترة (2004-2013):

الجدول رقم(89): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج (2004-2013).

السنة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(قطاع النسيج)
2004	3734
2005	3881
2006	4019
2007	4152
2008	4291
2009	4270
2010	4493
2011	4727
2012	5082
2013	5430

المصدر: المعطيات مجمعة من طرف الباحثة بالإعتماد على **"نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر من سنة 2004 إلى سنة 2013".**

من خلال الجدول نلاحظ:

تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج، بإستثناء سنة 2009 حيث إنخفض بـ 21 مؤسسة مقارنة بسنة 2008، ثم عادة إلى الإرتفاع في سنة 2010، وإستمر في تزايد حتى سنة 2013.

3/أسباب إنخفاض الطاقة الإنتاجية في قطاع النسيج:

ويعود تراجع الطاقة الإنتاجية لقطاع النسيج إلى إنقطاعات في الكهرباء، ونفاذ في المخزون، مما أدى إلى عدة توقفات إضطرارية عن العمل، وصلت أحيانا إلى 10 أيام، بالإضافة إلى صدأ التجهيزات وتأكلها[1]، وهناك من تجاوزت مدة الإهتلاك.

كما أن إرتفاع الأعباء، وتمديد أجال تحصيل الديون وتباطؤ الطلب، أرغمت مؤسسات النسيج على التوجه إلى القروض البنكية، وهناك من وجدت صعوبة في الحصول عليها، مع العلم أن عدد الموظفين في قطاع النسيج قد إنخفض مقارنة مع السنوات الماضية.

المبحث السادس: دراسة حالة مركب النسيج سبدو؛

1- **مقدمة حول مركب النسيج سبدو:** مركب النسيج سبدو (EATIT)، هو إحدى المؤسسات السبعة –تم ذكرها سابقا- التابعة للمؤسسة العمومية الإقتصادية بالأسهم الأولى (المؤسسة الجزائرية للنسيج الصناعي والتقني DENITEX Spa) وذات رأس المال المقدر بحوالي 300000000 دج[2].

ويتكون مركب النسيج سبدو من وحدة إنتاج واحدة (Mono-Unité)، ويضم ثلاث ورشات إنتاج (الغزل، النسيج، التجهيز)، وورشات الصيانة (صيانة الإنتاج Entretien Production) وورشة الصناعة الميكانيكية، ومنشآت ملحقة تتمثل في محطة معالجة المياه المستعملة في عملية الإنتاج (Station de traitement des eaux) ومحطة تصفية المياه المستعملة (Station d'épuration des eaux) ومحطتي الطاقة الكهربائية والتسخين، وتعتبر كل الورشات بإستثناء ورشات الإنتاج بمثابة الدعم اللوجستي لعملية الإنتاج.

وتضم المؤسسة حوالي 772 عامل كما هو مسجل في 2013/12/31، موزعين حسب الجدول التالي:

[1] http://essalamonline.com/ara/permalink/15956 op-cit 25/03/2015

[2] EATIT Sebdou ; «**Liste des articles en stock triée par famille** » ; service : gestion des stocks ; 26/03/2015. Page1.

الجدول رقم(90): توزيع عمال مركب النسيج سبدو.

Catégorie	Permanent	CDD	CTA	DAIP	Total
Cadres (إطارات)	35	27	09	03	**74**
Maitrise (متحكم)	54	46	37	18	**155**
Exécution (منفذ)	61	183	193	06	**543**
Total	**150**	**356**	**239**	**27**	**772**

المصدر: بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مركب النسيج سبدو.

مع الإشارة إلى أن:

CDD: عقد عمل محدد المدة.

CTA: عقد عمل مساعدة.

DAIP: نظام المساعدة على الإندماج المهني.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

عدد العمال الدائمين أقل من عدد العمال المؤقتين بحوالي 472 عامل، وأكبر نسبة هي من نصيب العمال ذوي عقود العمل محددة المدة.

2- تاريخ مركب النسيج سبدو: مشروع المركب الصناعي للنسيج سبدو، بدأ منذ سنة 1974 بإعتباره وحدة صناعية من المجمع الوطني (Sonitex)، وبعد إعادة هيكلته في عام 1982، وبموجب المرسوم رقم 82-399 المؤرخ في1982/12/04 أصبح المجمع الصناعي للنسيج سبدو وحدة تابعة لشركة العمومية الإقتصادية (Cotitex-Sebdou) في1983/01/01 والتي كانت تضم ثلاث (03) وحدات هي؛ سبدو، الكرمة وتليلات والتي بدورها تفرعت عن مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية (Cotitex) والتي كانت تتكون من إثني عشر (12) وحدة، وكان مقرها الإجتماعي بمدينة تيزي

وزو، وكان ذلك في إطار هيكلة ثانية لمؤسسات النسيج في 1986/04/01، ليصبح في 1998/02/03 مؤسسة عمومية إقتصادية ذات أسهم (Denitex SPA) إلى يومنا هذا، والشكل التالي يوضح مراحل هيكلة قطاع النسيج:

الشكل رقم(18): مختلف مراحل هيكلة قطاع النسيج.

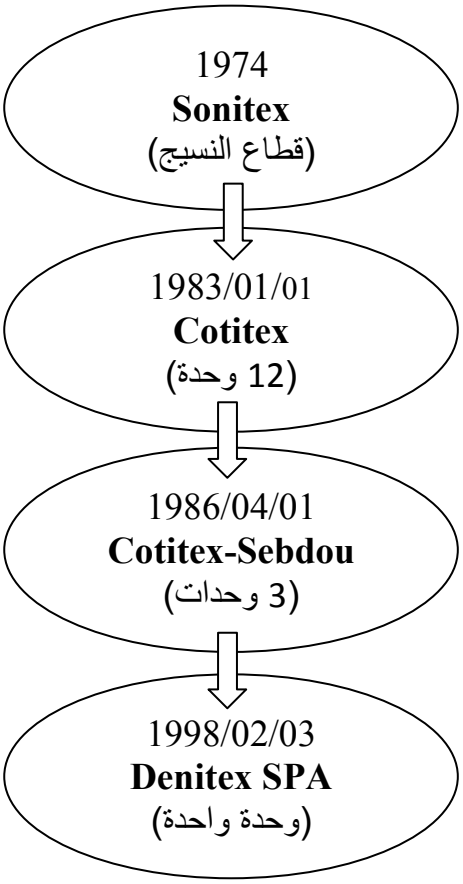

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات مقدمة من طرف مركب النسيج سبدو.

3- الهيكل التنظمي لمركب النسيج سبدو: الشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لمركب النسيج سبدو،

الشكل رقم(19): الهيكل التنظيمي لمركب النسيج سبدو.

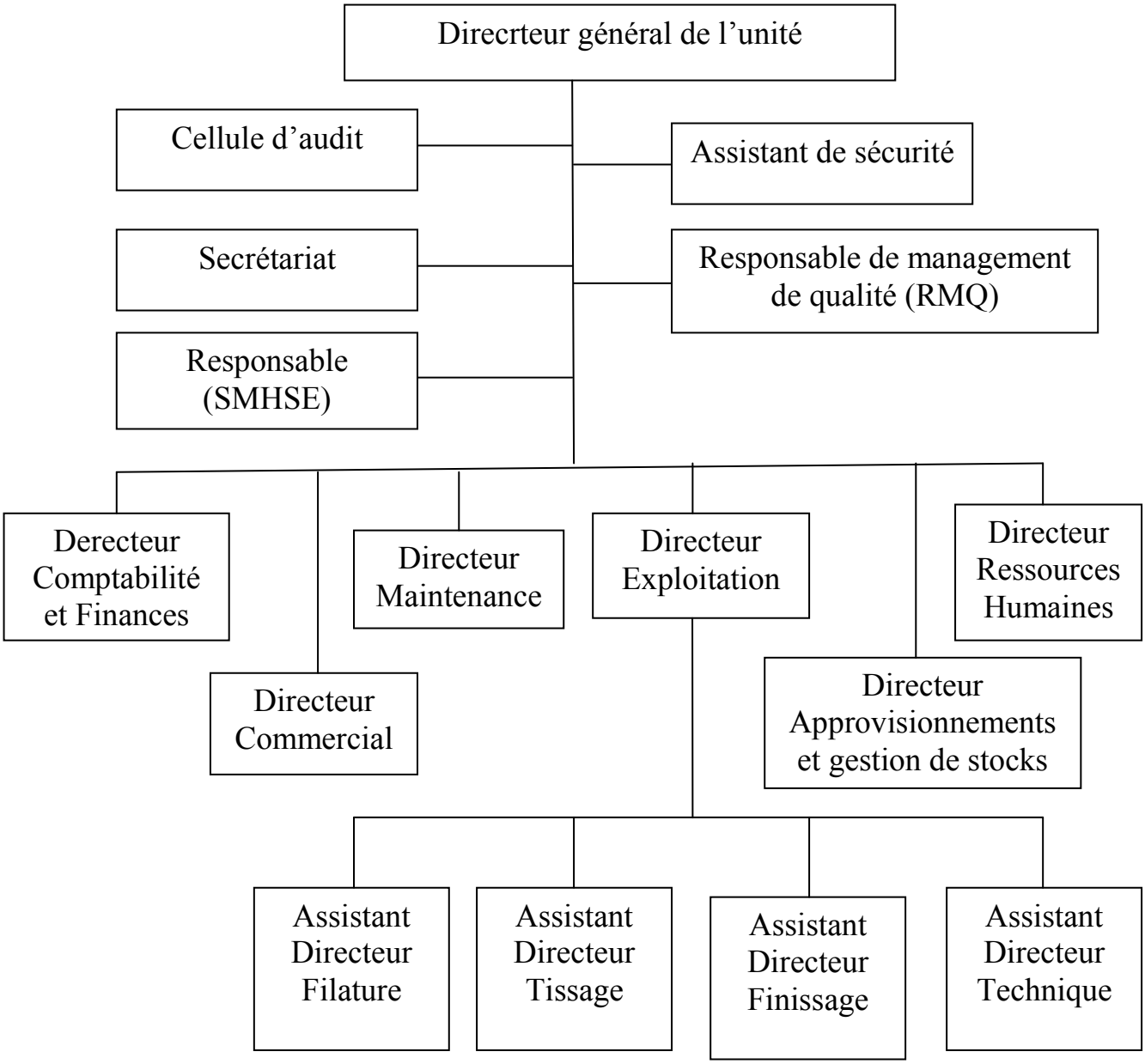

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركب النسيج سبدو.

4- كتلة مركب النسيج سبدو: يقع مركب النسيج سبدو على بعد 37 كلم جنوب غرب ولاية تلمسان، ويتربع على مساحة إجمالية قدرها 16,9 هكتار، منها

6,9 هكتـار مغطـاة، والشـكل التـالي يوضـح كيـف تتربـع كتلـة المركـب علـى هـذه المساحة؛

الشكل رقم(20): مخطط كتلة مركب النسيج سبدو.

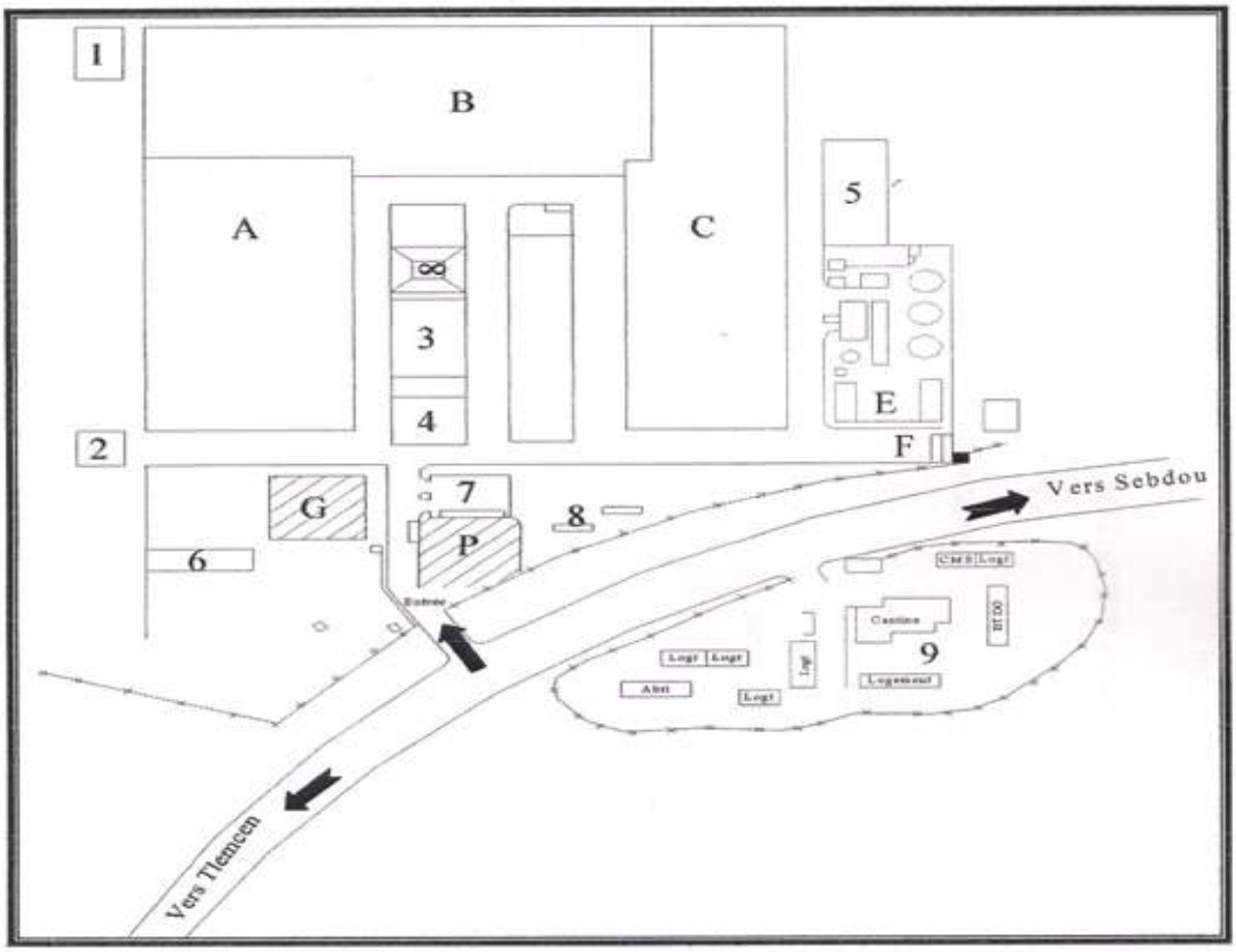

Légende :

A. Filature
B. Tissage
C. Finissage

D. Annexe technique
E. Station de traitement et d'épuration d'eaux
F. Transformateur HT/ MT
G. Administration

1. Atelier mécanique auto.
2. Hangar produit chimique.
3. Abri stockage huiles et consommable ciment, pneumatique.
4. Cantine
5. Abri produit chimiques et chaux
6. Abri pour véhicules lourds
7. Abri pour véhicules légers
8. Campements ouvriers
9. Logements, CMS, Foyer et Direction générale.

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركب النسيج سبدو.

5- نشاطات مركب النسيج سبدو: تنتج مؤسسة (EATIT Sebdou) عدة أنواع من القماش، تتمثل بصفة أساسية في الأنواع التالية:

Bleu-Jean, Gabardine, Bache Industrielle, Toile, Liquette, Bleu de Travail, Cretonne, Satin 270.

والنوع الأخير مصمم بشكل حصري تقريبا إلى الهيئات الإعتبارية للدولة (القطاع العسكري Militaire et Para-Militaires).

ويشمل عدة ورشات، وهي كالآتي:

1/ ورشة الغزل: في هذه الورشة يتم تحويل المادة الأولية من قطن (Coton) وبوليستر (Polyester) إلى خيط.

2/ ورشة النسيج: هذه الورشة تنسج الخيوط وتحولها إلى أقمشة مختلفة المذكورة سابقا.

3/ ورشة التجهيز: في هذه الورشة يتم صباغة ومعالجة إنتاج ورشة النسيج.

4/ ورشة الفروع التقنية: يتم في هذه الورشة مراقبة نوعية المنتوج، وإعداده للتوزيع.

5/ ورشة تصفية المياه: تتم معالجة المياه في هذه الورشة قصد تصفيتها من المواد الكمياوية، وغيرها قبل صرفها في الطبيعة.

وتقدر الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسة (Denitex) بحوالي:

- 19800 فانوس فيما يخص الغزل، وتنتج 2000 طن/سنة.
- 360 آلة نسيج (المنول) فيما يخص النسيج، وتنتج 6000000 متر/سنة.
- معالجة وصباغة كل كميات الإنتاج فيما يخص الإنتاج.

وتعمل بنظام: 2 X 8.

وتصل قدرة تخزين الإنتاج إلى 3500م^2، وقدرة تخزين المياه إلى 1300م^2.

وبلغ رقم أعمالها في سنة 2013: 655154460,93 دج.

والجدول التالي يبين إنتاج المؤسسة حسب الورشات خلال سنة 2013:

الجدول رقم(91): حالة إنتاج مركب النسيج سبدو خلال سنة 2013.

الورشة	الوحدة	الإنجاز
الغزل	كغ	792681
النسيج	م	2080931
التجهيز	م	2162212

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركب النسيج سبدو.

6- عملية تصنيع النسيج: تمر عملية تصنيع النسيج بعدة مراحل، وهي كالتالي:

1/ مرحلة الغزل: في هذه المرحلة يتم تحويل المواد الأولية بواسطة المواد المثبتة للحصول على الخيوط، والشكل التالي يوضح ذلك؛

الشكل رقم(21): المخطط التكنولوجي للغزل.

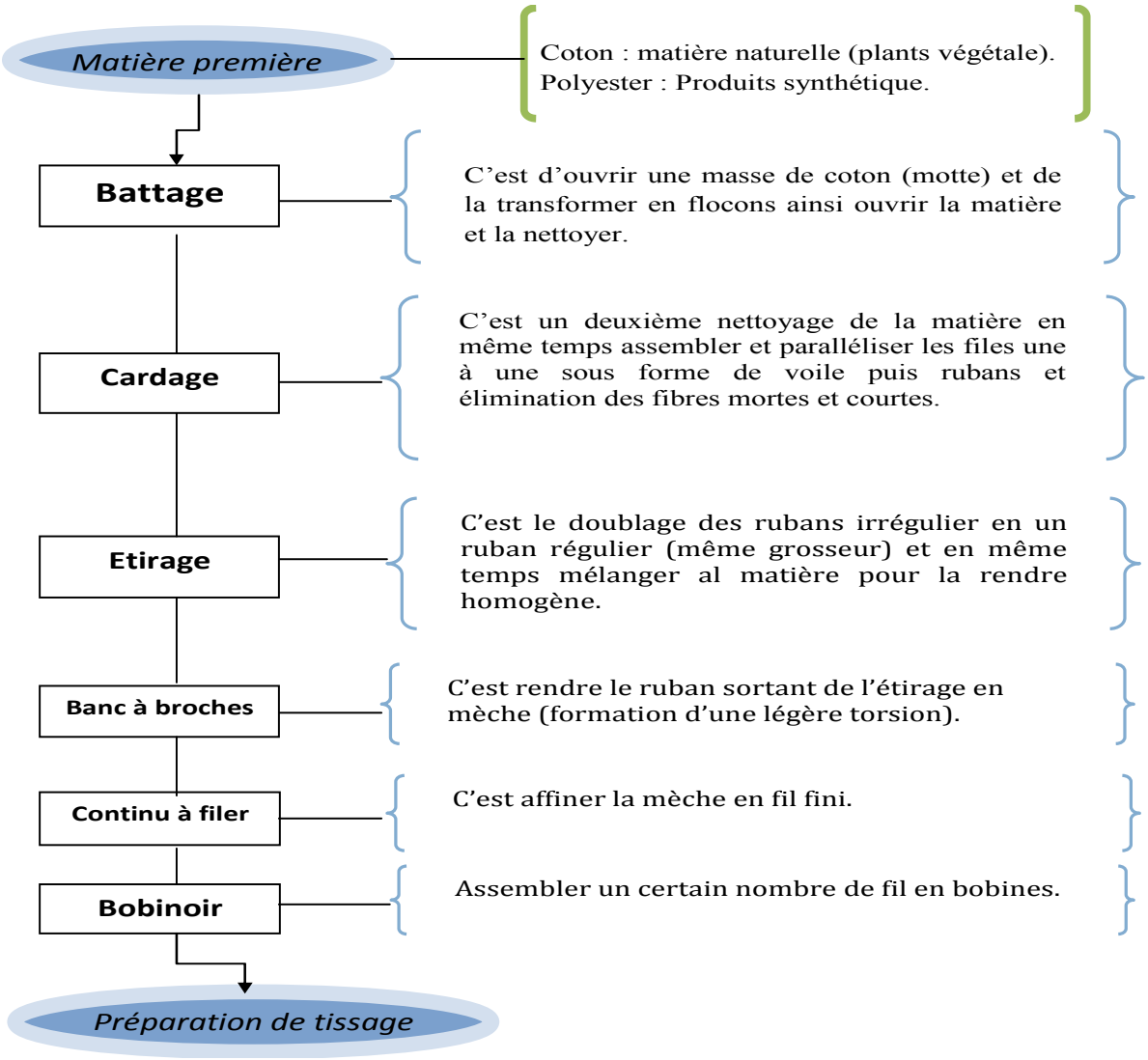

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركب النسيج سبدو.

2/ مرحلة النسيج: في هذه المرحلة يتم نسج الخيوط لإنتاج القماش، والمخطط التالي يوضح مختلف مراحل عملية النسيج؛

الشكل رقم (22): المخطط التكنولوجي للنسيج.

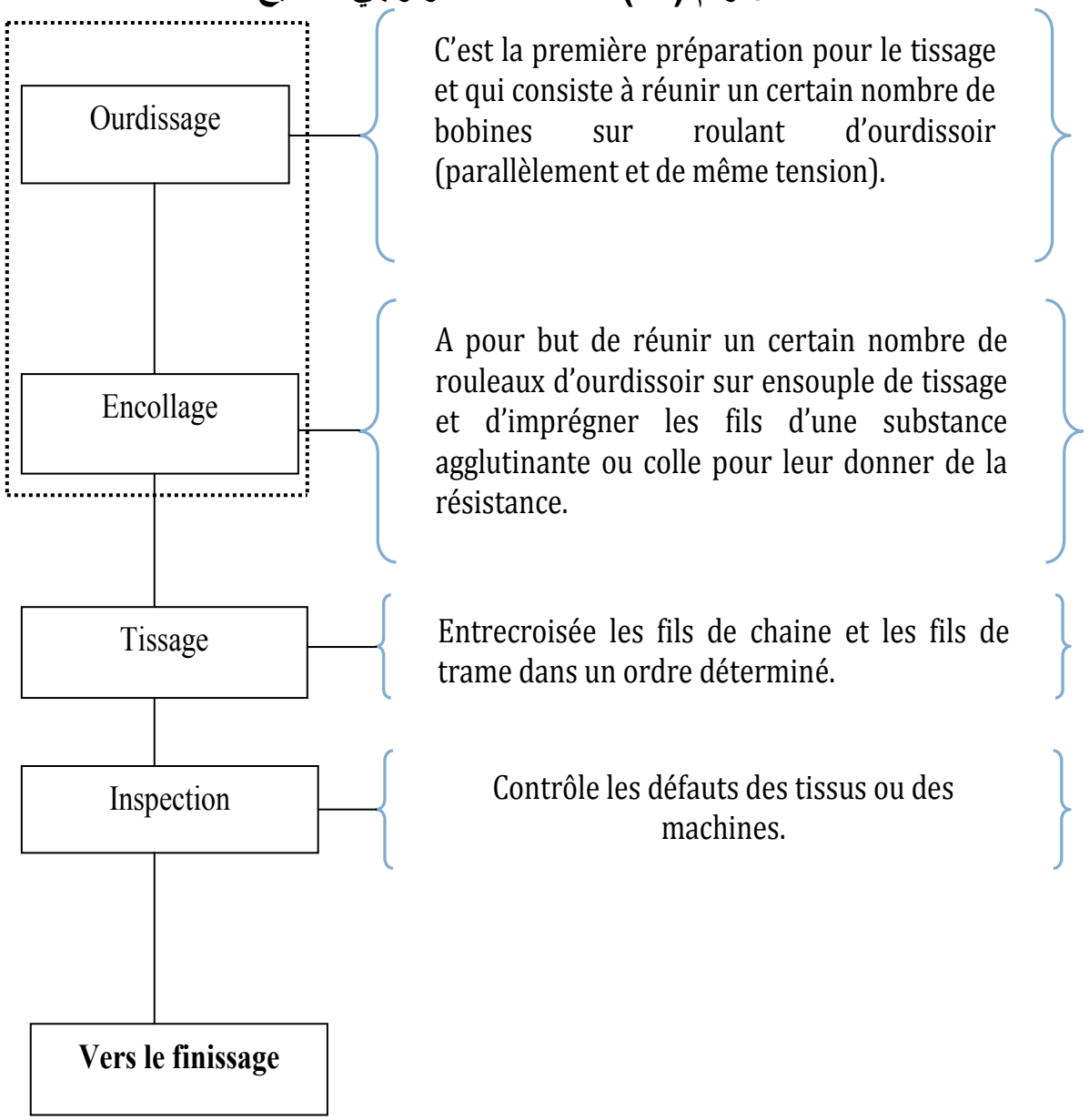

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركب النسيج سبدو.

3/ مرحلة التجهيز: في هذه المرحلة تتم المعالجة الكميائية والميكانيكية للأنسجة، ويشمل العديد من العمليات المختلفة تكون حسب النوع، والشكل التالي يوضح مختلف العمليات التي تتم في هذه المرحلة، حتى الوصول إلى المنتوج النهائي الذي يوجه إلى التخزين، في إنتظار عملية التسويق.

الشكل رقم (23): المخطط التكنولوجي للتجهيز.

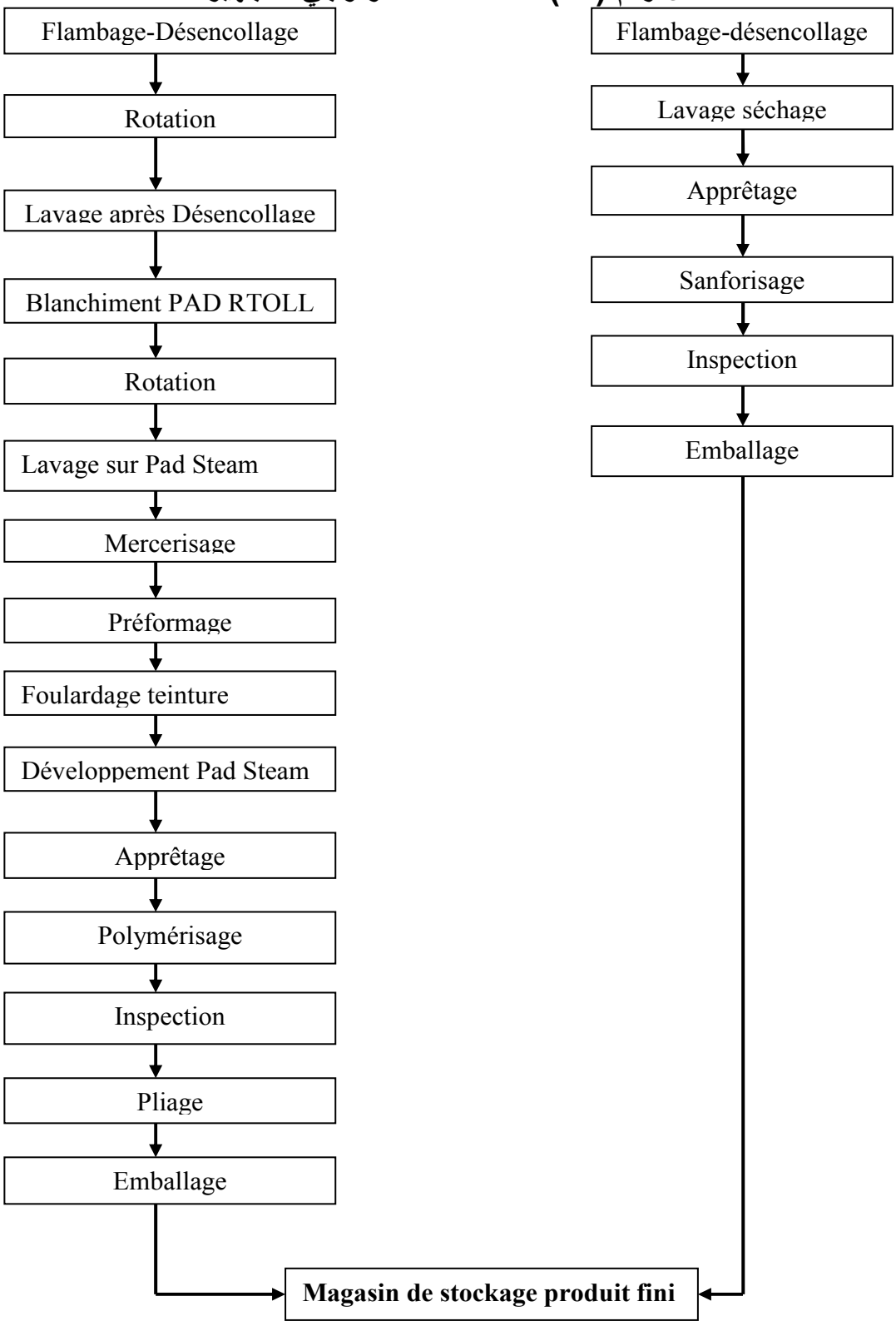

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركب النسيج سبدو.

7- إجراء المقابلة:

ومن أجل إسقاط دراستي في مايخص الجانب التطبيقي قمت بإجراء مقابلة مع إطارات مركب النسيج سبدو، حيث تمحورت أسئلة المقابلة في محورين رئيسين وهما:

المحور الأول: المعوقات التي تواجه المؤسسة.

المحور الثاني: المجهودات المبذولة لتنمية المؤسسة.

المحور الأول: المعوقات التي تواجه المؤسسة

ولقد إندرج تحت المحور الأول أسئلة فرعية تمثلت في:

1/ هل تواجه المؤسسة صعوبة في التمويل؟ وفي التموين بالمواد الأولية المستعملة في الإنتاج؟

فيما يخص التمويل والتموين بالمواد الأولية المستعملة في الإنتاج؛ فإن المؤسسة لا تعاني من أي صعوبة كونها تمول وتمون من المؤسسة الأم الموجود مقرها بالجزائر العاصمة، كون مركب النسيج سبدو يعد مؤسسة واحد فقط من بين المؤسسات السبعة التابعة لها (لقد تم ذكرها سابقا).

2/ هل تواجه المؤسسة منافسة في تسويق منتوجاتها؟

محليا لا توجد منافسة كون منتوج وحيد لمؤسسة وحيدة لإنتاج القماش بالمنطقة، ولائيا توجد منافسة ولكنها ليست قوية كون جميع مؤسسات النسيج تنتج المنتوج بنفس الجودة، وكما أن المنتوج يسوق بنسبة كبيرة جدا مباشرة إلى الزبائن دون دخوله إلى السوق، ووطنيا نفس الشيء.

3/ هل البيئة التي تعمل فيها المؤسسة ملائمة؟

بدرجة ضعيفة سواء تحدثنا على عن البيئة الخارجية متمثلة في الجماعات المحلية، المجتمع، وباقي المؤسسات العمومية والخاصة الأخرى والتي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توفير شروط جيدة لنشاط المؤسسة كإنشاء الطرق وتوفير المواصلات والنقل، مراقبة نفايات المؤسسة إذا كان يوجد بها خطر يهدد البيئة والسكان، توفير مجاري للصرف الصحي الخاصة بالمؤسسة، وغيرها.

أو البيئة الداخلية للمؤسسة (النقابات، المنظمات) بحيث لا تساهم بشكل كبير، لا في توعية العمال ثقافيا ولا إجتماعيا، و لا في خلق نشاطات رياضية وترفيهية للعمال.

4/ هل هناك سهولة في الحصول على المعلومات التي تحتاجها المؤسسة؟

فيما يخص المعلومات الأفقية في أغلب الأحيان تنتهي بنزاعات بين العمال بسبب الثقافة المتواضعة للعامل، وفي غالب هي معلومات غير رسمية، أي غير واردة من الإدارة بوثائق رسمية، أو أن الذي قام بنقلها لم يوصلها بالمعنى الصحيح الذي صدرت به وذهب يوزعها حسب ما فهمها هو، أما في ما يخص المعلومات الرسمية فإنتقالها ضعيف جدا، بإضافة إلى عدم وجود وسائل إتصال حديثة وجيدة، حيث تمتلك وسائل إتصال قديمة، كما أنه تسجل عدم كفاءة في إستقبال المعلومات وإعادة توزيعها على المصالح المعنية بها.

5/ هل تواجه المؤسسة منافسة من طرف القطاع غير الرسمي؟

كون الإقتصاد الوطني يعاني من سلبيات السوق السوداء، فإن ذلك يرجع بالتبعية أيضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من بينها مركب النسيج سبدو، لأن منتوج النسيج من بين المنتوجات التي تدخل إلى السوق الوطني بطرق غير قانونية، وتباع بسعر منخفض عن سعر المنتوج الوطني مما يجعل الزبائن يقبلون عليها.

6/ هل تعاني المؤسسة من ضعف المعرفة التكنولوجية؟

نعم تعاني المؤسسة من ضعف المعرفة التكنولوجية، حيث لا تتعدى وجود أجهزة الحاسوب للقيام بالأعمال الإدارية، ولا توجد آلات حديثة ومتطورة تقوم بعملية الإنتاج ذات الكثافة التكنوجية، إذ مازالت المؤسسة تعتمد على آلات قديمة منذ نشأة المؤسسة، وبعض منها قاموا بتغيير قطع الغيار لها فقط ، كما تم جلب بعض الآلات من مؤسسات النسيج التي أعلنت إفلاسها.

7/ ماهي وضعية الخدمات الخاصة بالكهرباء، الماء والهاتف؛ هل هي جيدة أم رديئة، وهل تعاني المؤسسة من إنقطاعات متكررة مما يؤدي بنتائج سلبية على نشاط المؤسسة؟

في ما يخص الكهرباء توجد إنقطاعات في بعض الأحيان، أما الهاتف فنوع الخدمة غير جيدة، بينما المياه غير نقية.

إذن وبصفة عامة الخدمات المقدمة رديئة مما يؤثر سلبا على وتيرة الإنتاج في المؤسسة.

8/ هل تمتلك يد عاملة كفوءة، أم أنها تعاني من مشكلة عدم الكفاءة؟

في البداية يجب الإشارة أن المؤسسة في مجال التوظيف تأخذ بعين الإعتبار المعيار الإجتماعي، وهذا هوالسبب الأول لوجود يد عاملة غير كفوءة بالمؤسسة، مع أن المؤسسة تقوم بتكوين جميع العمال على مسوى المؤسسة قبل البداية بالعمل، وفي بعض الأحيان ترسلهم إلى مراكز التكوين المهني والتمهين، إلا أنها سجلت تراجع ملموس في كفاءة تكوين اليد العاملة مما أدى إلى تراجع جودة المنتوج.

كما يقوم المركب بإستقبال المتمهنين من مراكز التكوين المهني والتمهين في إطار إتفاقيات منعقدة بين القطاعين، ويقوم بتكوينهم، وفي بعض أحيان يوظف البعض منهم على مستوى المؤسسة، والجدول التالي يبين عدد المتمهنين على مستوى مركب النسيج سبدو، وعدد الموظفين منهم خلال الفترة (2009-2013)؛

الجدول رقم(92): تعداد المتمهنين بمركب النسيج سبدو (2009-2013).

Année	Effectif	Effectif recruté
2009	39	15
2010	34	15
2011	63	16
2012	46	14
2013	41	15

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركب النسيج سبدو.

المحور الثاني: المجهودات المبذولة لتنمية المؤسسة

أما أسئلة المحور الثاني فجاءت كما يلي:

1/ ما هي حدود تسويق منتوجات المؤسسة؟

تسوق منتوجات المؤسسة على المستوى المحلي والمستوى الوطني، أما على المستوى الدولي فكانت هناك محاوليتن فقط، إحداهما مع تونس، والثانية مع إيطاليا.

2/ هل قانون العمل ملائم مع نشاطات المؤسسة؟

كغيره من المؤسسات، يطبق مركب النسيج قانون العمل على جميع عمال المؤسسة وبدون إستثناء، وهو جد صارم في تطبيقه، والذي يراه أنه ضروري ومرن، وظابط للعمال حتى يقوموا بعملهم في ظروف قانونية.

3/ ماهي المجهودات المبذولة من طرف المؤسسة لتحفيز العمال، ورفع من قدرتهم؟

سابقا لم يكن هناك أي تحفيز للعمال، ولكن مع تنصيب مدير للموارد البشرية جديد، تطمح المؤسسة إلى توفير تحفيزات مستقبلا لعمالها، وقبل هذا فهي تعمل جاهدة على إصلاح علاقتها مع العمال وتخفيف من حدة النزاعات داخل المؤسسة تدريجيا.

4/ هل تمتلك المؤسسة يد عاملة مؤهلة ومتمكنة في إستخدام الآلات الموجودة، وهل إصلاح هذه الآلات في حال تعطلها يتم من طرف عمال المؤسسة أو يتم الإستعانة بخبرات محلية أو أجنبية؟

تمتلك المؤسسة يد عاملة مؤهلة في إستخدام الآلات الموجودة على مستوى المؤسسة حاليا، كما أنها تقوم بإصلاحها، وفي بعض الأحيان تستعين بخبرات محلية وحتى الأجنبية حسب معرفة بدرجة العطل الموجود في الآلة.

وفي آخير تم عرض علي أن المؤسسة مرت بثلاث مراحل متباينة منذ نشأتها إلى يومنا هذا:

1- **مرحلة النشأة:** في هذه المرحلة والتي تزامن في فترة السبعينات، كانت المؤسسة تمتلك معايير جد متطورة في مجال التسيير والإنتاج والتكوين، وبالتالي حققت خطوة إيجابية في التقدم (الإنتاج والإنتاجية)، وهذا راجع إلى اليد العاملة الأجنبية التي كانت موجودة آنذاك.

2- **مرحلة الأزمة والركود:** هذه المرحلة تميزت بهجرة اليد العاملة الأجنبية، وهذا راجع لعامل الأمن و ظروف السياسية والإقتصادية التي كانت سائدة خلال هذه الفترة ، ولقد تم الإعتماد على اليد العاملة البديلة (أي المحلية) والتي كانت تتميز بالكفاءة المحدودة، مما أدى إلى ضعف تسيير داخل المؤسسة، وتراجع الإنتاج، وإنتهاج المؤسسة سياسات غير سليمة مثل: ضعف التكوين، عدم الإعتماد على معايير التوظيف، تغير أوضاع السوق المحلية والدولية، وعدم الإعتماد على تجديد وإبتكار منتوج جديد يمكنها من المنافسة في السوق المحلية، أو الوطنية وحتى الدولية، مما أدى إلى وقوع المؤسسة في مديونية كبيرة مع علم أن المؤسسة كانت توظف آنذاك ضعف عدد العمال الذين كان يجب أن توظفهم، مما كاد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

3- **مرحلة تدخل الدولة:** في هذه مرحلة تم تدخل الدولة عن طريق سياسات من أجل إنقاذ هذا القطاع (النسيج)، ومن بينها سياسة إعادة تأهيل مؤسسات هذا القطاع، ومن بينهم كان مركب النسيج سبدو، حيث قامت بمسح ديونه وإنقاذه من الإفلاس، بتدعيمه ماليا وماديا، ومحاولة النهوض بهذا القطاع من جديد.

8- تحليل المقابلة: من خلال المقابلة والجولة الميدانية بمركب النسيج سبدو لاحظت أنه من أهم المعوقات التي حالت دون تنمية هذه المؤسسة هي:

- قدم الإستثمارات التي يملكها المركب مما يجعلها لا تلبي حتى كل طلبات الزبائن المقدمة لها، كما يمنعها من طرح منتوجاتها في السوق المحلية والوطنية.
- عدم ملائمة البيئة وبأخص عدم توفر المواصلات والنقل الحضري في المنطقة وكذا عدم توفر المرافق الضرورية بالقرب من المركب.
- نقص التكنولوجيا الحديثة التي تسهل عملية الإتصال داخل المركب، وتوزيع المعلومات الضرورية بطريقة سهلة بين العمال.
- توظيف العمال بالمركب يغلب عليه الطابع الإجتماعي، ولا يعتمد على خصائص ومؤهلات التي يجب أن تتوفر في العامل حتى يتمكن من القيام بعمله بشكل أفضل ويكون بمردودية كبيرة ويخلق قيمة مضافة للمؤسسة.
- عدم إمتلاك المركب لمحلات تجارية بالمنطقة لتسويق منتوجاته في حالة وجود فائض في الإنتاج.

ولكن ورغم كل هذه المعوقات إلا أن المركب لا يزال يمارس نشاطه إلى يومنا هذا، ويلبي ما إستطاع من طلبات زبائنه، كما تعمل إدارته على بعث إجراءات جديدة والتي من بينها جلب إستثمارات (الأجهزة والآلات) وتقنيات حديثة حتى تتمكن من قيام بعملها على أحسن وجه، وتزيد من إنتاجها مستقبلا.

خاتمة الفصل الرابع:

على الرغم من المجهودات التي بذلتها الدول من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تحدثنا على الدول الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)، أو غيرها من الدول التي أصبحت تهتم بهذا النوع من المؤسسات، إلا أنها مازلت تعاني من معوقات تشل حركتها ونموها مما يجعلها تفلس وتختفي منذ السنوات الأولى لنشأتها، وأهم مشكلة تعاني منها هذه المؤسسات هي مشكلة التمويل، ومن ثم تأتي باقي المشكلات بدرجة متفاوتة من بلد إلى آخر، ولكن هذه المعوقات لا تنفي وجود مساهمة وإن كانت ضعيفة في بعض الدول لهذه المؤسسات على مستوى الإقتصاد الوطني، وإمتصاص نسبة معتبرة من البطالة، وعليه يجب على الدول الثلاث وغيرها من الدول أن تبذل مجهودات أكثر وتساند هذه المؤسسات، لأنها تتميز بخصائص تجعلها تحقق نتائج كبيرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

من خلال الدراسة المنجزة إن أهم ما يمكن إستخلاصه هو:

- عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعمل به جميع الدول، وهذا راجع إلى إختلاف الأنظمة الإقتصادية المعمول بها من دولة إلى أخرى، وكذا إلى تعدد الأنشطة الإقتصادية، إلا أن هذا الإختلاف لم يمنع من أن تحاول كل دولة إعطاء تعريف لهذا النوع من المؤسسات يتماشى مع نظامها الإقتصادي، ودرجة تطوره.
- كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم إلى حد ما في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في بعض البلدان، بينما في بلدان أخرى فقط قطعت أشواطا كبيرة وأحدثت تنمية شاملة في إقتصادياتها، لأنها تتميز بخصائص تسمح لها بذلك، كونها تستعمل تقنيات بسيطة، وتشغل عدد كبير من اليد العاملة، كما أنها تعمل على تنويع المنتوجات، وتساهم في زيادة الدخل الوطني، وغيرها.
- التوزيع الغير متوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر التراب الوطني، حيث نجد أغلب هذه المؤسسات تتمركز في الشمال وهذا راجع إلى كثافة السكانية الكبيرة الموجودة في هذه المنطقة، وكذا الظروف الطبيعية القاسية التي تتميز بها منطقة الجنوب (درجات الحرارة مرتفعة جدا)، ولكن هذا لا يمنع الدولة من إتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير الدعم للأفراد في منطقة الجنوب حتى يقوموا بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة يكون لها نشاط يتلائم مع مناخ المنطقة، وتلبي الحاجيات المحلية على الأقل.
- إهتمام الدولة الجزائرية بهذا النوع من المؤسسات كان بارزا من خلال إنشاء وزارة تهتم بشؤون هذه المؤسسات، وكذا سن القوانين التي تنظمها كي تعمل في إطار قانوني وتوفرلها الحماية اللازمة، كما عملت على بعث آليات وطنية وأجنبية لدعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أنها لا تزال في طور البحث العلمي، وإجراء الملتقيات الوطنية والدولية، وإجراء حوارات مع المتعاملين في السوق، والقيام بعقد إتفاقيات دولية، والإستفادة وإستخلاص النتائج الإجابية من تجارب الدول التي قطعت شوطا كبيرا في ترقية وتنمية هذه المؤسسات.

- ولكن وبالرغم من كل هذه المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تعاني من معوقات حالت دون تنميتها ووصولها إلى الأهداف المرجوة من إنشائها.

وعليه فإن الإجابة على الإشكالية المطروحة هو أن حجم المؤسسة لا يعتبر معيار لإستمرارها في السوق وتحمل المنافسة، لأن الملاحظ هو أن هناك مؤسسات صغيرة جدا إستطاعت أن تسيطر على السوق وتستمر لمدة طويلة في ظروف منافسة قوية عكس مؤسسات كبيرة التي أعلنت إفلاسها وخرجت من السوق في وقت مبكر من إنشائها.

أما في مايخص الإجابة عن الأسئلة الفرعية للإشكالية الرئيسية، فسوف تكون كما يلي:

1- إن إهتمام السلطات بهذا النوع من المؤسسات كان نتيجة لإدراكها التام بأهميتها، ومن ثم تصحيح التوجهات الإقتصادية الخاطئة التي سادت فترة السبعينات، وليست ضرورة حتمية فرضت نفسها لغياب حل آخر في ظل المعطيات الراهنة للإقتصاد الجزائري، ودليل على ذلك هو أن الفترة التي بدأت الإهتمام فيها بهذا النوع من المؤسسات لم تكن هي نفس المعطيات الراهنة للإقتصاد الوطني.
2- من خلال الدراسة تم توضيح الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، ولكن كما ذكرنا سابقا لا يزال الوقت مبكرا لتقييم هذا الدور كون أغلب المؤسسات لاتزال حديثة النشأة وأصحابها لا يمتلكون خبرة كبيرة في المجالات التي يعملون بها بالإضافة إلى المعوقات التي تحول دون تنميتها.
3- وبالنسبة لمعوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر فلقد تم حصر عدة معوقات وأهمها التمويل ومشكل العقار، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية اللازمة لإنشاء مؤسسة والتي تأخذ وقت طويل جدا.

أما فيما يخص الفرضيات فإن:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتلك مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية، وتؤهلها للقيام بدور فعال من خلال تحقيق الأهداف المرجوة منها، فقط تحتاج لبعض الوقت والدعم بإستمرار، والإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
- الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية ليست كفيلة بنسبة كبيرة جدا بتنمية هذا النوع من المؤسسات، للقضاء كليا أو حتى جزئيا على العوائق التي تحد من تنميتها، لأن بعض المعوقات لم تقضي عليها حتى الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في تنمية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة والتي تمتلك خبرة وكفاءات كبيرة.

إذا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تبادر إلى إمتلاك القدرة على المنافسة في ظل الظروف الإقليمية والدولية سواء الحالية أو المستقبلية لأن عالم يشهد تطورات متجددة بإستمرار على جميع الأصعدة، وذلك من خلال تحسين منتوجاتها، وتعزيز أداءها بمختلف الوسائل المتاحة لها، كما عليها إبتكار أساليب وأدوات تساعدها على التعامل مع هذه المتغيرات، وأن تبحث عن الفرص وتستغلها من أجل تحقيق تنمية الشاملة وليست الجزئية فقط، وتخلق أسواق جديدة وتطورها، وتتكيف مع التكنولوجية الجديدة وتطبيقاتها.

كما يجب على الحكومة إعادة النظر في سياساتها الإقتصادية، ففي ظل الظروف الراهنة التي تعرف إنخفاض في أسعار البترول والذي تعتمد عليه الدولة بنسبة كبيرة من حيث الصادرات، والمصدر الأول في جباية الميزانية العامة، حيث يحتم عليها إيجاد بدائل لسد هذا العجز في إيرادات الميزانية، والتي من بينها الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بخصائص ومميزات _كما ذكرنا سابقا_ تؤهله للقيام بدور فعال سواء من حيث توفير مداخيل للدولة وإحداث قيمة مضافة، أو من حيث إحداث التنمية بأوجهها المختلفة.

الملاحق

الملحق رقم (01):

تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2001-2011)_ القيمة : مليار دج_

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	412,11	417,22	510,03	578,88	579,72	639,63	704,19	711,75	926,37	1015,19	1173,71
البناء والأشغال العمومية	320,50	369,93	401	458,67	505,42	610,07	732,71	869,99	1000,05	1071,75	1662,57
النقل والمواصلات	337,22	364,33	412,43	503,87	597,78	765,23	830,07	863,57	914,36	988,03	1049,77
خدمات المؤسسات	36,88	40,60	44,15	50,69	57,23	62,36	71,71	84,04	98,58	122,37	137,59
الفندقة والإطعام	50,01	55,36	59,35	62,64	69,62	74,85	80,75	91,18	105,45	114,39	121,43
الصناعات الغذائية	107,55	112,79	115,38	119,24	126,48	134,9	152,13	164,16	187,55	197,53	231,85
صناعة الجلد	2,26	2,59	2,46	2,68	2,72	2,55	2,38	2,53	2,55	2,59	2,60
التجارة	476,20	509,28	552,17	607,05	668,13	717,96	833	1003,2	1151,62	1279,47	1444,63
المجموع	1742,73	1872,1	2096,97	2383,72	2607,1	3007,55	3406,94	3790,42	4386,53	4791,32	5424,15

المصدر: مجمعة من طرف الباحثة من النشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات محل الدراسة.

الملحق رقم (02):

تطور القيمة المضافة حسب القطاعين العام والخاص (2003-2011)_القيمة: مليار دج_

السنة / القطاع	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الخاص	1784,49	85,1	2038,84	85,53	2239,56	85,90	2605,68	86,64	2986,07	87,65	3383,57	89,27	3954,50	90,15	4450,76	92,89	4895,64	90,26
العام	312,47	14,9	312,47	14,47	367,54	14,10	401,86	13,36	420,86	12,35	406,84	10,73	432,05	9,85	340,56	7,11	528,51	9,74
المجموع	2096,96	100	2096,96	100	2607,1	100	3007,54	100	3406,93	100	3790,41	100	4386,55	100	4791,32	100	5424,15	100

المصدر: مجمعة من طرف الباحثة من النشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات محل الدراسة.

الملحق رقم (03)

مؤشر التنافسية العالمية 2014-2015 _الجزائر، تونس والمغرب_ بالمقارنة مع المؤشرات الإقتصادية الفرعية

القسم	مؤشر التنافسية العالمية		المؤشرات الإقتصادية الفرعية																	
			المؤسسات		البنية التحتية		بنية الإقتصاد الكلي		الصحة والتعليم الإبتدائي		التعليم العالي وتدريب		كفاءة سوق السلع		كفاءة سوق العمل		تطور السوق المالية		الإستعداد التكنولوجي	
الإقتصاد	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
الجزائر	79	4,08	101	3,41	106	3,12	11	6,41	81	5,61	98	3,69	136	3,48	139	3,15	137	2,72	129	2,59
تونس	87	3,96	81	3,70	79	3,80	111	4,03	53	6,00	73	4,28	107	4,03	129	3,51	117	3,35	90	3,38
المغرب	72	4,21	49	4,21	55	4,38	66	4,72	76	5,66	104	3,56	58	4,41	111	3,81	69	4,02	78	3,57

القسم	الإبتكار		تطور بيئة الأعمال		حجم السوق		الإستعداد التكنولوجي		تطور السوق المالية		كفاءة سوق العمل		كفاءة سوق السلع		التعليم العالي وتدريب		الصحة والتعليم الإبتدائي		بنية الإقتصاد الكلي		البنية التحتية		المؤسسات	
الإقتصاد	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
الجزائر	128	2,60	131	3,22	47	4,39	129	2,59	137	2,72	139	3,15	136	3,48	98	3,69	81	5,61	11	6,41	106	3,12	101	3,41
تونس	99	3,01	88	3,78	64	3,87	90	3,38	117	3,35	129	3,51	107	4,03	73	4,28	53	6,00	111	4,03	79	3,80	81	3,70
المغرب	99	3,11	78	3,88	56	4,17	78	3,57	69	4,02	111	3,81	58	4,41	104	3,56	76	5,66	66	4,72	55	4,38	49	4,21

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على the africa competitiveness report 2015.pdf.p32,33

المـــــــراجع

1- المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1- أحمد رحموني **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري"**، المكتبة المصرية، الجيزة، 2011.

2- أوكيل سعيد **"وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1992.

3- بشاينية سعد **"تنظيم القوى العاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية"**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002.

4- خبابة عبد الله**"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–آلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013.

5- صلاح حسين **"دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.

6- عبد الرحمان بابنات / ناصر دادي عدون **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، دار المحمدي العامة، الجزئر، 2008.

7- عبد العزيز جميل مخيمر/ أحمد عبد الفتاح عبد الحليم **"دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000.

8- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد **"الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية"**، مؤسسة شباب الجامعة، ليبيا، 2005.

9- فريد النجار **"الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (مدخل رواد الأعمال)"**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

10- ليث عبد الله القهوي/بلال محمود الوادي **"المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"**، دار حامد للنشر والإشهار، الأدرن،2012.

11- محمد وجيه بدوي **"تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الإقتصادي والإجتماعي"**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004.

❖ أطروحات الماجستير والدكتوراه:

1- رابح حميدة **"إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو، وتحقيق التنمية المستدامة _دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية_"**، مذكرة ماجستير، سطيف،2011.

2- سمية بروبي **"دور الإبداع والإبتكار في إبراز الميزة التنافسية –دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي-"**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

3- شريف شطيبي، **"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي_دراسة تطبيقية على مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة (1980-1984)_"**، مذكرة ماجستير، قسنطينة، جوان 1991.

4- عمران عبد الحكيم **"إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة-"**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسلية، 2007/2006.

5- مرمي مراد **"أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة –شركة CHIALI PROFIPLAST بسطيف"**، مذكرة ماجستير، سطيف،2010/2009.

6- مشري محمد الناصر تحت عنوان **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

❖ مداخلات الملتقيات والمجلات العلمية:

1- أوصيف لخضر(جامعة المسيلة)/علماوي أحمد (المركز الجامعي غرداية) **"ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر"**، ملتقى.

2- بن عنتر عبد الرحمن بعنوان **"واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية"**، مجلة دمشق للعلوم القانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008.

3- الحوزي جميلة/عبد اللاوي مفيدة/ صالحي نجية **"الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر"**، ملتقى وطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الوادي 2013.

4- خذري توفيق/حسين بن طاهر **"المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات-"**، ملتقى وطني حول: "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الوادي، 05-2013/05/06.

5- **دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة** "لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ومضة _مركز معلومات البلدان_، 2010.

6- روابح عبد الباقي/ العابد لزهر **"تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الإتحاد الأوربي"**، ملتقى دولي: "الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، 2011، البليدة.

7- زغيب شهر زاد/ عيساوي ليلى **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق"**، ملتقى وطني: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، الأغواط، 2002.

8- زغيب شهر زاد/عيساوي ليلى **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق"**، ملتقى وطني حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودرها في التنمية"، جامعة الأغواط، 8-2002/04/9.

9- شباكي سعدان **"معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"** الملتقى الوطني حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية" جامعة الأغواط، 8-2002/04/9.

10- شبوطي حكيم **"الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008.

11- عواطف محسن/ أمال مهاوة **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة"**، ملتقى دولي: "إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقلة، 2012.

12- غدير أحمد سليمة/ كيحلي عائشة سلمى **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق"**، ملتقى دولي حول "إستراتيجيات تنظيم مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة ورقلة، 19/18 أفريل 2012.

13- نشرية المعلومات الإحصائية: Bulletin_2005_ar.pdf

14- نشرية المعلومات الإحصائية: Bulletin_2006_ar.pdf

15- نشرية المعلومات الإحصائية: Bulletin_2007_ar.pdf

16- نشرية المعلومات الإحصائية: Bulletin_2008_ar.pdf

17- نشرية المعلومات الإحصائية: Bulletin_2009_ar.pdf

❖ الجرائد الرسمية:

1- قوانين المالية (1993-2014).

2- الجريدة الرسمية الصادرة في 1966/08/02، العدد 66.

3- الجريدة الرسمية الصادرة في 1993/10/10، العدد 64.

4- الجريدة الرسمية الصادرة في 1994/07/07، العدد 44.

5- الجريدة الرسمية الصادرة في 1996/01/14، العدد 03.

6- الجريدة الرسمية الصادرة في 1996/06/30، العدد 40.

7- الجريدة الرسمية الصادرة في 1996/09/11، العدد 52.

8- الجريدة الرسمية الصادرة في 2001/09/26، العدد 55.

9- الجريدة الرسمية الصادرة في 15 /2001/12، العدد77.

10- الجريدة الرسمية الصادرة في 2002/11/13، العدد 74.

11- الجريدة الرسمية الصادرة في 2003/02/26، العدد 13.

12- الجريدة الرسمية الصادرة في 2004/01/11، العدد 03.

13- الجريدة الرسمية الصادرة في 2004/01/25، العدد 06.

14- الجريدة الرسمية الصادرة في 2004/04/28، العدد27.

15- الجريدة الرسمية الصادرة في 26 /2011/01، العدد 05.

16- الجريدة الرسميةالصادرة في 2011/01/26، العدد 05.

17- الجريدة الرسمية الصادرة في 2011/08/22، العدد 47.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

✓ الكتب:

1- Christian Fournier « **Techniques de gestion de la PME : approche pratique** », les éditions d'organisation, parais, 1992.

2- Christophe Degryse « **L'économie Moderne** », Edition de boeck université, Belgique, 2010.

3- Christophe Degryse « **L'économie Moderne** », Edition de boeck université, Belgique, 2010.

4- Katherine Gundolf/Annabelle Jaouen « **Les relations interorganisationnelles des PME** », hermes science publications, Parais, 2008.

5- Les dossiers thématique «**Les PME et leurs salariés** », Insee liaisons sociales dares, Paris, n°4, 1996.

6- Med Chérif Ilmane « **Dictionnaire d'économie et de science sociales** », BERTI editions, alger, 2009.

7- Robert Wtterwulghe « **La P.M.E Une entreprise humaine** », de boeck université, Paris, 1998.

✓ مداخلات الملتقيات والمجلات العلمية:

1- Bulletin_d_information_statistique_n°18.pdf (données 2010).

2- Bulletin_d_information_statistique_n°20.pdf (données 2011).

3- Bulletin_PME_23-Français_vf_nov_2013.pdf (données 2013).

4- Bulletin_statistique_PME21-Francais.pdf (données 2012).

5- EATIT Sebdou ; «Liste des articles en stock triée par famille » ; service : gestion des stocks ; 26/03/2015.

6- Journal officiel de l'UE, Loi N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprises, Article2 « annexe », fichier téléchargé le 06/07/2004.

7- Rapport OSEO sur l'évolution des PME, la documentation française, 2006.

8- texalg_versio…finale_ar1.pdf.

9- Zair Nabil **« Le dévellopement de la petite et moyenne entreprise en l'algérie »,** colloque national sur les PME et leur role dans le développement, Laghouat, le 08-09/04/2002.

3- مواقع الأنترنت:

1- arabic.doingbusiness.org

2- Economia.casaarabe.es/viewer.php?lang=ar&id=2030. Op-cit 04/04/2015

3- http://essalamonline.com/ara/permalink/15956. op-cit 25/03/2015

4- Sylvie Cieply/Marcelline Grondin,**« Expertise et Contrôle des risques PME par le chargé de clientèles »**, Revue d'économie financière, op-cit, 1996.

5- www.alg360.com/إنخفاض -إنتاج-صناعة-النيسج-في-الجزائر-س. op-cit 25/03/2015

6- www.aps/ar/regions/11442. op-cit 23/03/2015

7- www.europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/presentation.pdf.

8- www.lasportal.org/ar/sectors/dep/Documents/تفعيـل الـدور التنمـوي للمنشـآت العاشر المحور-الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.pdf. op-cit 15/05/2015.

9- www.pmeart-dz.org

10- www.ubm.org.tn/upload/pdf/s4/omar_belaid.pdf. page 2

11- www.jaradp.dz

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال:

1/ فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	16
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.	21
03	التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول 2013.	39
04	حركة نمو المؤسسات الصغيرة المتوسطة الخاصة.	41
05	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2012- السداسي الأول 2013).	42
06	المهن الحرة حسب قطاعات النشاط.	44
07	عدد مناصب شغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	45
08	الأجراء المصرح بهم حسب قطاعات النشاطات.	47
09	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.	49
10	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاطات.	51
11	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المتوقفة عن النشاط.	52
12	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية المتوقفة عن النشاط حسب قطاع النشاط.	53
13	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط في قطاع الخدمات.	54
14	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط في قطاع الصناعة.	55
15	المؤسسات الصغيرة المتوسطة أشخاص طبيعية المتوقفة عن النشاط.	56
16	ترتيب 12 ولاية الأولى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	58
17	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولاية.	59
18	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات.	63
19	حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال.	64
20	حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهضاب العليا.	66
21	حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب والجنوب الكبير.	68
22	تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنوية) حسب الولاية.	70
23	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2013.	72
24	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاطات الإقتصادية.	73
25	اليد العاملة في المؤسسات الصغير المتوسطة العامة والخاصة.	74
26	حالة توزيع الملفات حسب الإدارات المفوضة.	77

فهرس الجداول والأشكال:

27	حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب قطاع النشاط.	78
28	حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب الوضعية.	79
29	حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب الصنف.	79
30	حالة توزيع الملفات المستقبلة حسب كل ولاية.	80
31	المشاريع المرافقة على مستوى مشاتل المؤسسات (السداسي الأول 2013).	82
32	حصيلة نشاطات مشاتل المؤسسات.	83
33	نشطات مراكز التسهيل خلال السداسي الأول 2013.	84
34	المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط.	86
35	المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية المصرح بها.	87
36	المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب الطبيعة القانونية.	88
37	المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب حجم القوى العاملة.	89
38	المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب النوع.	90
39	مشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب المنطقة.	91
40	الوضعية الإجمالية للملفات المعالجة خلال السداسي الأول 2013.	92
41	وضعية الملفات المعالجة حسب المشاريع خلال السداسي الأول 2013.	93
42	الملفات المعالجة من سنة 2004 إلى نهاية جوان 2013.	94
43	الملفات المعالجة حسب نوع المشاريع من سنة 2004 إلى نهاية جوان 2013.	94
44	الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط (من 2004 إلى نهاية جوان 2013).	95
45	الملفات المعالجة حسب المنطقة(من 2004 إلى نهاية جوان 2013).	96
46	الوضعية الإجمالية للضمانات حسب قطاع النشاط (في 2013/06/30).	98
47	الوضعية الإجمالية للضمانات حسب المنطقة(في 2013/06/30).	99
48	شهادة الأهلية حسب قطاع النشاط (2013/06/30).	100
49	المشاريع المالية حسب قطاع النشاط (2013/06/30).	101
50	المشاريع المالية حسب الولاية (2013/06/30).	102
51	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاعات النشاط.	104
52	القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل (2013/06/30).	105
53	القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط (2013/06/30).	105
54	القروض الممنوحة حسب الجنس (2013/06/30).	105
55	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (2013/60/30).	106

فهرس الجداول والأشكال:

56	المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط(2013/06/30).	107
57	مشاريع الممولة حسب الولاية (2013/06/30).	108
58	تطور الميزان التجاري في الجزائر (السداسي الأول 2012_السداسي الأول 2013).	110
59	تطور الواردات حسب المجموعات الإنتاجية(السداسي الأول 2012_ السداسي الأول 2013).	110
60	توزيع وردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات (السداسي الأول 2013).	111
61	المنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	112
62	مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام.	113
63	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	114
64	تسميات الوزارة التي تهتم بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	141
65	تطور إعتمادات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	149
66	نسب أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإنتاج الصناعي بالجزائر، تونس والمغرب.	175
67	نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صادرات الصناعة التحويلية.	177
68	مؤشر التنافسية العالمية (2015/2014) _الجزائر، تونس والمغرب_.	178
69	مؤشر التنافسية العالمية (2015/2014) _الجزائر، تونس والمغرب_ بالمقارنة مع المؤشرات الإقتصادية.	179
70	مؤشر التنافسية العالمة (2015/2014)_الجزائر، تونس والمغرب_ بمقارنة الإقتصاد مع المؤشرات الفرعية.	180
71	الترتيب الكلي في قائمة "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" (2015/2014).	181
72	ترتيب الإقتصاد الدول الثلاث حسب كل موضوع (2015/2014)	182
73	المؤشرات الأساسية للمواضيع، بالمقارنة مع المتوسطات الإقليمية.	183
74	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي بولاية تلمسان.	186
75	توزيع التجار المسجلين (مؤسسات صغيرة) في نهاية 2013 حسب قطاعات النشاط.	188
76	توزيع الشركات (المؤسسات المتوسطة) الموجودة في نهاية 2013 حسب قطاعات النشاطات.	189

فهرس الجداول والأشكال:

77	معدل المؤسسات حسب حجم العمالة لولاية تلمسان 2014.	190
78	نسبة المؤسسات التي بها من 0 إلى 9 عمال (2014).	191
79	توزيع التجار المسجلين في السجل التجاري لولاية تلمسان (2013).	192
80	توزيع المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تلمسان (2002-2014).	194
81	حصة الصناعات النسيجة من الإعتمادات المخصصة لكل خطة تنموية (1967-1977).	200
82	تطور إنتاج الخيط والنسيج في القطاع العام خلال الخطة الرباعية الأولى (1970-1973).	202
83	تطور إنتاج الخيط والنسيج في القطاع العام خلال الخطة الرباعية الثانية (1974-1977).	203
84	تطور إنتاج الخيط في الوحدات الرئيسية (1976-1978).	203
85	تطور إنتاج النسيج في الوحدات الرئيسية (1976-1978).	204
86	تطور إنتاج الغزل والنسيج في القطاع العام (1983-1986).	205
87	حجم اليد العاملة والتكوين في الصناعات النسيجية (1983-1986).	206
88	مؤسسات النسيج التابعة للمؤسسة العمومية الإقتصادية بالأسهم الثانية.	209
89	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج (2004-2013).	210
90	توزيع عمال مركب النسيج سبدو.	212
91	حالة إنتاج مركب النسيج سبدو خلال سنة 2013.	217
92	تعداد المتمهنين بمركب النسيج سبدو (2009-2013).	223

فهرس الجداول والأشكال:

2/ فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع (السداسي الأول 2013).	40
02	رسم بياني لمناصب الشغل المصرح بها(السداسي الأول2012- السداسي الأول 2013).	46
03	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص طبيعية متوقفة عن النشاط.	56
04	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المنطقة (السداسي الأول 2013).	61
05	الإنشاء الصافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة(السداسي الأول 2013).	62
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب منطقة الشمال (السداسي الأول 2013).	65
07	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منطقة الهضاب العليا (السداسي الأول 2013).	67
08	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب منطقة الجنوب والجنوب الكبير. (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول 2013)	69
09	الرسم البياني لتعداد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية (2013/2004).	76
10	الهيكل التنظيمي للوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	145
11	الهيكل التنظيمي ومهام المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	147
12	الرسم البياني لتطور إعتمادات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/1994).	150
13	توزيع التجار المسجلين (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) في نهاية عام 2013 حسب العمر والجنس.	193
14	التمثيل البياني لتوزيع عدد المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تلمسان (2014/2002)	195
15	التمثيل البياني لتوزيع مبالغ المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تلمسان (2014/2002).	195
16	التمثيل البياني لتوزيع عدد مناصب الشغل للمشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تلمسان (2014/2002).	196

فهرس الجداول والأشكال:

17	التمثيل البياني لتوزيع المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاعات النشاط لإقليم الشمال الغربي (2014/2002)	**197**
18	مختلف مراحل هيكلة قطاع النسيج.	**213**
19	الهيكل التنظيمي لمركب النسيج سبدو.	**214**
20	مخطط كتلة مركب النسيج سبدو.	**215**
21	المخطط التكنولوجي للغزل.	**218**
22	المخطط التكنولوجي للنسيج.	**219**
23	المخطط التكنولوجي للتجهيز.	**220**

الفهرس

مقدمة عامة ص01

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والمبادئ الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد ص10

المبحث الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... ص11

1- المعايير الكمية..... ص11

❖ مؤشرات إقتصادية وتقنية ص11

1.عدد العمال ص11

2.حجم الإنتاج ص11

❖ القيمة المضافة ص12

1.حجم الطاقة المستعملة ص12

2.التركيب العضوي لرأس المال ص12

❖ مؤشرات نقدية ص12

1.رأس المال المستثمر ص12

2.رقم الأعمال ص12

2- المعايير النوعية ص13

1.معيار الملكية ص13

2.معيار المسؤولية ص13

3.معيار الإستقلالية ص13

4.معيار حصة المؤسسة من السوق ص13

المبحث الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ص14

1/حسب بعض المنظمات الدولية ص14

1- تعريف البنك الدولي ص14

2- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ص15

3- تعريف هيئة الأمم المتحدة ص15

4- منظمة العمل الدولية ص15

5- تعريف الاتحاد الأوروبي ص15

6- تعريف لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ص16
7- تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا ص17
2/ حسب بعض الدول ص17
1- في بريطانيا ص17
2- في الو.م.أ ص17
3- في فرنسا ص18
4- في اليابان ص18
5- في الهند ص18
6- في الكويت ص18
7- في مصر ص18
8- في تونس ص19
9- في المغرب ص19
المبحث الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ص19
1/ المحاولات الأولى لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص19
2/ تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... ص20
المبحث الرابع: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص22
1- الصناعة ص22
2-نشاط التعدين ص23
3- الزراعة ص24
4- الصحة ص24
5- الخدمات ص24
6- المقاولات ص24
7- التجارة ص25
المبحث الخامس:أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص26
1- التصنيف حسب طبيعة التوجه ص26
- المؤسسات العائلية ص26

- المؤسسات التقليدية ص26
- المؤسسات المتطورة وشبه متطورة ص26

2- التصنيف حسب طبيعة المنتجات ص26

- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية ص26
- مؤسسات إنتاج السسلع والخدمات..... ص27
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز ص27

المبحث السادس: خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... ص27

1- سهولـة التأسيس ص27

2- إستقلالية الإدارة ومرونتها ..... ص 27

3- إتاحة فرص العمل ص28

4- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة ص28

5- أداة للتدريب الذاتي ص28

6- إرتفاع جودة الإنتاج ص28

7- الطابع المحلي ص28

8- تحقيق الإنتشار الجغرافي للتوطن الصناعي ص28

9- قصر فترة الإسترداد لرأس المـال المستثمر ص29

المبحث السابع: الوزن الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في الجزائر ص29

1/ الوزن الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص29

2/أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ص29

1- الناحية السياسية والقانونية ص29

2- الناحية الاقتصادية ص30

خاتمة الفصل الأول ص31

الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

تمهيد ص32

المبحث الأول: لمحة عن الإقتصاد الجزائري ص32
1- المرحلة الأولى من سنة 1962 إلى سنة 1988 ..... ص32
2- المرحلة الثانية من سنة 1989 إلى يومنا هذا ص33
المبحث الثاني:التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ص34
1- المرحلة الأولى من سنة 1963 إلى سنة 1982 ..... ص34
2- المرحلة الثانية من سنة 1982 إلى غاية سنة 1988 ..... ص35
3- المرحلة الثالثة (1988 إلى يومينا هذا) ص36
المبحث الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ص39
1- التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص39
2- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... ص41
3- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة القانونية ص43
4- مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات ص44
5- حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط ص48
6- توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات الإقتصادية ص50
7- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي توقفت عن النشاط حسب قطاعات النشاط ص52
1/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية المتوقفة عن النشاط ... ص53
2/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص معنوية المتوقفة عن النشاط في قطاع الصناعة ص55
3/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص طبيعية المتوقفة عن النشاط ص56
8- جغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص57
9- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة ص61
1/ منطقة الشمال ص64
2/ منطقة الهضاب العليا ص66

3/ منطقة الجنوب والجنوب الكبير ص68

المبحث الرابع: دور وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري ص72

1- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطني ص68

2- نسبة اليد العاملة التي تشغلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص74

المبحث الخامس: وضعية حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البرنامج الوطني ص76

- ✓ توزيع الملفات المستقبلة حسب الإدارات المفوضة..... ص76
- ✓ توزيع الملفات المستقبلة حسب قطاع النشاط ص77
- ✓ توزيع الملفات المستقبلة حسب الوضعية ص78
- ✓ توزيع الملفات المستقبلة حسب الصنف ص79
- ✓ توزيع الملفات المستقبلة حسب الولاية ص80

المبحث السادس: أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص82

1- هياكل التنسيق المحلية ص82

1/ مشاتل المؤسسات ص82

2/ مراكز التسهيل ص83

2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) ص85

3- الضمانات الممنوحة ص92

1/ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) ص92

2/ نشاطات صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص98

4- منظمات الدعم لخلق فرص العمل ص99

1/ الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) ص99

2/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ص104

3/ الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة (CNAC) ص106

المبحث السابع:مؤشرات التجارة الخارجية ص109
1- الميزان التجاري ص109
2- الواردات ص110
3- التصدير ص112
المبحث الثامن: المؤشرات الداخلية ص113
1- من حيث الناتج الوطني ص113
2- من حيث القيمة المضافة ص114
المبحث التاسع: أهمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الإقتصاد الوطني ص116
1- المساهمة في توفير فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة ص116
2- تحقيق التوازن الجغرافي في عملية التنمية ..... ص 116
3- تقديم منتجات وخدمات جديدة ص117
4- المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات ص117
5- المساهمة في تحقيق التكامل الإقتصادي مع المؤسسات الكبرى ص117
خاتمة الفصل الثاني ص118
الفصل الثالث: الإجراءات المتخذة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
تمهيد ص119
المبحث الأول: نشأة ومفهوم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص119
1- النظرية التطورية ص119
2- مفهوم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص121
المبحث الثاني:الإطار العام لسياسات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص121
1/ صناديق التنمية الإجتماعية ص122
2/ الحكومات والأجهزة الحكومية ص123
3/ المنظمات المحلية والإقليمية ص124
4/ مستويات سياسات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص125

✓ المستوى الأول: سياسات دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص125
✓ المستوى الثاني: سياسات تعظيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للتنمية الشاملة ص128
المبحث الثالث: المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص140
1- إنشاء وزارة ص140
2- مهام الوزارة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص143
3- الهيكل التنظيمي للوزارة ص144
4- البرامج الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ص151
1/ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) ص151
2/ وكالة ترقية وتدعيم الإستثمار (APSI) ص152
3/ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ص152
4/ وكالة التنمية الإجتماعية (ADS) ص153
5/ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) ص153
6/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ص153
7/ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR) ص154
8/ صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME CGCI) ص155
9/ مشاتل المؤسسات..... ص156
10/ مراكز التسهيل ص156
11/ شركات القرض الإيجاري ص158
12/ تويزة (Touiza) ص158
5- البرامج الأجنبية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ص158

1/ برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص159
2/ التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ص159
3/ برنامج دعم المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة ص160
4/ الوكالة الفرنسية للتنمية ص160
5/ ريادة ص160
6/ مجموعة سيباريكس (Siparex) ص161
7/ مؤسسة المغرب الخاصة 2 ..... ص161
8/ فينااليب (Finalep) ص161
9/ التعاون الدولي الثنائي ص162
- التعاون مع فرنسا ص162
- التعاون مع إيطاليا ص162

المبحث الرابع: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص162

1- قلة المعرفة التكنولوجية والإدارية ص162
2- ندرة اليد العاملة ص163
3- مشكل ضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية ص163
4- مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص164
5- غياب التحفيزات الضريبية والجمركية ص165
- التحفيزات الضريبية ص165
- التعريفة الجمركية ص165

6- مشاكل التسويق والتصدير ص165
7- مشكلة الإندماج في الإقتصاد العالمي ص166
8- شدة المنافسة ص166
9- إشكالية العقار الصناعي ص167
10- مشكلة النقد الأجنبي ص167

خاتمة الفصل الثالث ص169

الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، ودراسة حالة مركب النسيج سبدو.

تمهيد ص170

المبحث الأول: لمحة عن التجربة التونسية والمغربية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص170

1- التجربة التونسية ص170

2- التجربة المغربية ص173

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب ص173

1- الأوضاع الراهنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب ص173

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاد الجزائر، تونس والمغرب ص176

3- التنافسية وتحديد مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب ص177

المبحث الثالث: دراسة مقارنة للمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب ص180

المبحث الرابع: دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تلمسان ص185

1- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي ص185

2- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2013 ..... ص186

3- نهاية النشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص187

4- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني ص187

5- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال ص190

6- المشاريع الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... ص193

المبحث الخامس: قطاع النسيج في الجزائر ص197

1/ نبذة تاريخية عن نشأة قطاع النسيج في الجزائر ص197
2/ حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج ص210
3/أسباب إنخفاض الطاقة الإنتاجية في قطاع النسيج ص211
المبحث السادس: دراسة حالة مركب النسيج سبدو ص211
1- مقدمة حول مركب النسيج سبدو ص211
2- تاريخ مركب النسيج سبدو ص212
3- الهيكل التنظمي لمركب النسيج سبدو ص213
4- كتلة مركب النسيج سبدو ص214
5- نشاطات مركب النسيج سبدو ص216
6- عملية تصنيع النسيج ص217
1/ مرحلة الغزل ص217
2/ مرحلة النسيج ص218
3/ مرحلة التجهيز ص219
7- إجراء المقابلة ص221
المحور الأول: المعوقات التي تواجه المؤسسة ص221
المحور الثاني: المجهودات المبذولة لتنمية المؤسسة ص224
8- تحليل المقابلة ص226
خاتمة الفصل الرابع ص227
خاتمة عامة ص228
المـــــلاحق.
الملحق رقم (01): تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2001-2011) ص231
الملحق رقم (02): تطور القيمة المضافة حسب القطاعين العام والخاص (2003-2011) ص232
الملحق رقم (03): مؤشر التنافسية العالمية 2014-2015 _الجزائر، تونس والمغرب_ بالمقارنة مع المؤشرات الإقتصادية الفرعية ص233

المـــــراجع ص234

فهرس الجداول والأشكال.

1/ فهرس الجداول ص240

2/ فهرس الأشكال ص244

الملخص: إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهوم ديناميكي، يتغير من بلد إلى أخر، ومن فكرة أو جهة أو من مختص إلى أخر، وهذا كنتيجة لإختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الإقتصادي والإجتماعي للدول، ويعاني هذا النوع من المؤسسات من عدة معوقات حالت دون تنميتها وترقيتها، وكان أهمها مشكل التمويل الذي تعاني منه جميع الدول بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة إلى جانب مجموعة من المعوقات التي تسعى الدولة القضاء عليها تدريجيا من خلال الإهتمام أكثر بقطاع هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية، الترقية، التمويل، القطاع، المعوقات.

Résumé: Le concept des petites et moyennes entreprises de concept dynamique, varie d'un pays à l'autre et d'une idée ou à la main ou d'un spécialiste à l'autre, ce qui est le résultat de la différence dans les politiques et les attitudes et le niveau des états économiques et sociaux, qui souffrent le genre d'institutions de plusieurs obstacles ont empêché le développement et la promotion, et il a été le problème le plus important de financement subi par toutes les nations en général, et en Algérie en particulier, avec une foule d'obstacles que l'État veille éliminé progressivement par le secteur plus d'attention ces institutions.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, le développement, la promotion, la finance, secteur, les obstacles.

Summary: The concept of small and medium dynamic concept of firms varies from one country to another and from one idea or hand or a specialist to another, which is the result of the difference in policies and attitudes and the level of economic and social conditions, suffering the kind of institutions of several obstacles have prevented the development and promotion, and it was the most important issue of funding suffered by all nations in general and Algeria in particular, with a host of obstacles that phased standby state with the most attention these institutions sector.

Keywords: small and medium enterprises, development, promotion, finance, sector, barriers.